أعمدة
الحكم السبعة

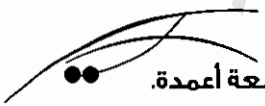

النظام يقوم على سبعة أعمدة.

١ـ الحكم الفردى

٢ـ القمع الأمنى

٣ـ الإعلام الموجه

٤ـ الدساتير المنتهكة

٥ـ الحزب الواحد

٦ ـ المجلس النيابى الخاص أو الملاكى

٧ـ وزراء التكنوقراط

obeikan.com

obeikan.com

١ ـ الحكم الفردى

ـ يستبدل جِماع عقول الأمة بعقل واحد هو عقل الحاكم الفرد.

ـ يختزل آفاق الأمة فى أفق واحد هو أفقه الشخصى.

ـ يصنع قيمة تحكمية للدولة نابعة من رؤيته الشخصية، يتولى إعلامه تسويقها محليًا وعالميًا، وغالبًا ما تكون مرتكزة على النوايا الحسنة، وأمنيات ذاتية، بعضها فى عقله الظاهر والأخرى تنبثق كالقيح من عقله الباطن، غالبًا ما يكون غير معنى بمطابقتها مع الغير سواء محليًا أو عالميًا، لأن المطابقة تحتاج لخبرة وسابقة أعمال وهى معدومة بالطبع، وهنا لا يكون أمامه غير فرضها على الداخل بما هو متاح له من قوة، جيش، شرطة، إعلام، شعبية، أما فيما يختص بالخارج، فتبقى قيمة الدولة على ما هى عليه بلا زيادة أو نقصان.

ـ شيوع القيمة التحكمية التى أبدعها الزعيم، وانتشارها بين العامة، وقيام نوع معين من الكتاب والمبدعين بإعادة إنتاجها بصياغات جديدة

وشروح وتحليلات ضافية، يجعل لها وجوداً ذاتيًا منفصلا عن الأصل، مما يبهر الزعيم نفسه، ويملأه ثقة بالنفس سرعان ما يتطور إلى غرور، ثم إلى جنون العظمة، الذى يستفحل فى غياب المعارضة.

يتلاشى الحد الفاصل بين الخارج والداخل فى ذهن الزعيم، يتصور أنه كما دان له الداخل يدين له الخارج، يتحدى قوى عالمية لا قبل له بها، يرتكب حماقات سياسية، وأحيانًا عسكرية تؤدى إلى كوارث.

* * *

الزعماء يكونون فى الغالب على قدر من البلاغة، ويفهمون سيكلوجية الجماهير، ويعرفون كيف يجعلونها تلعق جراحها بتلذذ، ولو أخذنا السيد إسماعيل هنية ـ رئيس وزراء قطاع غزة المُقال ـ ونظيره السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله وهما من بقيا لنا من طراز الزعماء الذين يلهبون مشاعر الناس بخطبهم الحماسية، فالسيد إسماعيل هنية على سبيل المثال يتمتع بقدرات خطابية خارقة للعادة، وبكاريزما لا تقل عن كاريزما محمد على كلاى، فقط اعطه منبرًا فى مسجد، وفرصة ليؤم صلاة جمعة، وجمهورًا من المصلين، ثم اتركه ليقدم عروضه الفذة، يجلس الزيون أمامه جائعًا، يشبعه، عاريًا يكسيه، وكله بالكلام، بالبلاغة، بالإيمان أو إن شئنا الدقة (بالشو) الدينى المعتبر، مات ابن هذا المواطن أمام عينيه، ماتت أمه أمام عينيه، لا يجد دواء يشفيه، ولا مستشفى تعالجه، ولا

مدرسة تعلم أولاده، وبإذن واحد أحد يخرج الزيون من المسجد معافى، بُراء من كل داء، وربما يبتسم.

* * *

ودائمًا ما يدعى هؤلاء الزعماء أن ما اتخذوه من قرارات إنما هو تنفيذ لإرادة الشعب.

متى وأين وكيف التقوا بالشعب وأسَرّ لهم برغبته فى تحقيق هذا ورفض ذاك؟ لا نعرف

وهل حقًا أن الشعب غير الممثل فى نقابات وأحزاب ومنظمات مجتمع مدنى يمكن الحصول منه على اتجاهات وتعليمات تفرض نفسها على الزعيم؟

انهم دائمًا يتحدثون عن الشعب وكأنه شخص جلس معهم على مقهى الفيشاوى مثلا وقال لهم افعلوا هذا ولا تفعلوا ذاك

هل كانت إرادة الشعب المصرى هى التى أممت قناة السويس رغم مباركته ومباركتنا للقرار؟

هل هى التى أخذت قرار الدخول فى حرب اليمن؟

هل هى التى أغلقت خليج العقبة وتسببت فى كارثة ٦٧؟

هل هى التى أوقفت الخطة الخمسية للتنمية؟

* * *

٢ ـ القمع الأمنى

القمع الأمنى تكنيك هدفه حماية الحاكم المستبد، ورغم ما يمتلكه من أدوات حديثة إلا أن جذوره موغلة فى القدم، تتولاه أجهزة تملك كل ما يلزم، رجال، سلاح، معدات،قوانين استثنائية تعطيه الحق فى اعتقال من يشاء، وقتما يشاء، ولأى مدة يراها، وتعذيبه إن لزم الأمر، وقتله عندما لا يكون هناك شيئ آخر يوفر التسلية ويبعد الملل عن الدكتاتور، كل ذلك دون محاكمة، أو مساءلة من أحد.

لدينا سجل حافل بممارسات بشعة ضد كل من فكر فى المشاركة فى حكم بلده لأنه رأى نفسه صاحب موقف وله رؤية، ونسى أنه لا رؤية إلا رؤية الزعيم، ولا قناعة إلا قناعة الزعيم، ولا أجندة إصلاحية إلا أجندته.

سجل الكثيرون من معارضى الزعيم لما تعرضوا له فى السجون المصرية من تعذيب، وانتهاك لإنسانيتهم، وسردوا ممارسات يشيب من هولها الولدان، وأنا شخصيًا عندما قرأت بعض هذه الكتب أصبت بالذهول، والغثيان. وعندما سألت نفسى أين كنت عندما كان هؤلاء فى السجون، تذكرت أننى وقتها كنت غارقًا (لشوشتى) فى حب الزعيم، مأخوذًا بالمشاعر الإنسانية التى تنطق بها عيناه، وعجبت كيف يكون للزعيم هذا الوجه البشوش البالغ الإنسانية رغم وقوفه على كومة من الجماجم، وكيف استطاع هذا الوجه الباسم أن يتحول إلى كاتم صوت

لصراخ وأنين المعتقلين الذى ينكل بهم زبانيته، وأدركت أننى لم أكن أعرف البلد الذى أعيش فيه بالقدر الكافى.

٣ ـ الإعـلام المُوَجّـه

الإعلام الموجه هو الكارثة الحقيقية، أو النموذج المرئى للقوة الناعمة الشريرة.

جحافل من الكتاب، والشعراء، والموسيقيين، والمطربين، والزجالين، والمنافقين، والمؤرخين، وكتاب الدراما كلهم وضعوا أنفسهم، أو وجدوا أنفسهم مكلفين بالعمل فى خدمة النظام.

والمفارقة أن كتائب المبدعين هؤلاء نشأوا وتربوا وتعلموا وثقلت مواهبهم، واكتسبوا قدراتهم الفذة فى عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وهو العصر نفسه الذين انقلبوا عليه، وأوسعوه ضربًا وركلا، وسخروا مواهبهم لسحقه، دون اى إعتبار لكونهم مدينين له بما حصلوا عليه من معرفة وتشجيع.

وكنموذج: المطربة العظيمة السيدة أم كلثوم، فى أحد التسجيلات نجد الجمهور قد قاطعها بموجة عارمة من التصفيق، فتتوقف عن مواصلة الغناء، وذلك للدخول المفاجئ للملك فاروق، الليلة كانت ليلة عيد، والأغنية كانت " ياليلة العيد أنستينا " بزكائها وحنكتها غيرت فى كلمات الأغنية لتعبر عن ابتهاجها بحضور الملك.

بعد سنوات قليلة ـ لم تكتف بتغيير كلمة أو كلمتين ـ قدمت أغنية كاملة لمن تولى الحكم بعده وهى أغنية " يا جمال يا مثال الوطنية ".

لا أسوق هذا الملمح انتقاداً للعظيمة أم كلثوم، ولكنى أردت أن أبين أن أم كلثوم هى واحدة من المنتجات العظيمة لعصر ما قبل الثورة، وأن يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن جداراً عازلا بين ما كان وما صار، وما هو إلا خط افتراضى قد يحلوا لنا أن نلونه تمييزا له، أو احتفاءً به، ولكنه فى النهاية خط.

يظهر ذلك بوضوح فى الشأن الثقافى حيث لا يتغير بقرار، أو بجرة قلم، يمكن للسلطة أن تأمر بتأميم مصنع فيؤمم فى الحال، تصدر قرارا بإغلاق البورصة تغلق فوراً، لكن دعها تصدر قراراً بتغيير طه حسين.

طه حسين سيبقى طه حسين، حتى لو مات أو أغتيل هو طه حسين بعلمه بتاريخه، حتى لو أصدرت إعلانا دستوريًا كما فعل مرسى، سيظل هو طه حسين، الذى قضى أكثر من نصف عمره فى الجزء الواقع على يمين خط ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والباقى على يساره، وأنا هنا أذكر واقعة طريفة حدثت فى بداية ثمانينيات القرن الماضى، فقد ذهبت لمكتب زوجتى المحامية، فشاهدت زبونًا خارجًا من مكتبها، قالت لى هل رأيت الرجل المسن الذى خرج الآن، قلت نعم قالت إنه يتابع تسجيل عقار يخص إبن أخ له يعمل بالخارج، هذا الرجل عندما يصافحنى يقبل يدى، قلت هو باشا سابق، قالت أتعرفه؟ قلت يدهشنى أنك لم تعرفيه، إنه عبد الخالق

حسونة باشا ثانى أمين عام لجامعة الدول العربية، هذا الكلام لا أذكره للتسلية، ولكن لأوضح الفرق بين سرعة تغير الأشياء وتغير الإنسان، الأشياء تتغير بقرار، بتصرف ما، لكن الإنسان لا يتغير بنفس الكيفية أو السرعة، فإذا كنا ـ مثلا ـ مازلنا نذكر بالخير المدرس الذى درَّس لنا فى عام ١٩٥٥ أى بعد قيام ثورة يوليو بثلاث سنوات، فعلينا ألا نغفل أنه نشأ وتعلم واكتسب تلك الروح الأبوية المحببة لنا، من ثقافة ما قبل ١٩٥٢، ثقافة أحمد لطفى السيد، الملقب بأستاذ الجيل، أى قبل الخط الفاصل، والشيئ نفسه بالنسبة لمدرس الستينيات وربما بعض السبعينيات، ولكن السيد المدرس الذى درَّس للأجيال التالية من الثمنينيات فما فوق، هو منتج منتجات ما بعد الخط الفاصل.

وأنا هنا لا أدعى أن هذا يقلل من شأنه أو يرفع من شأنه ولكن ما يعنينى هو تحديد البيئة الثقافية والعلمية التى نشأ فيها.

وهذه مسألة هامة، لأننا عندما نعتبر فترة حكم جمال عبد الناصر جزءًا من الزمن الجميل، علينا إدراك أن الفترة التى حكم فيها هى امتداد لعصر ما قبل الثورة، بمعنى أن أصول هذا العصر سواء كانت مادية أو معنوية كانت هى ما ارتكزت عليه هذه الحقبة، فالتاجر الذى أفلس لتوه ستظل زوجته ترتدى نفس الفساتين الفاخرة لبعض الوقت، وستظل تضع نفس العطر لأن قنينة العطر مازال فيها بقية، وسيظل أولاده يرتدون نفس الحلل الفاخرة لأنها لم تبلَ بعد، وهو بالفعل ما حدث لأمتنا المصرية ظلت

لبعض الوقت تنعم بالأصول التى ورثتها من عصر الملكية الدستورية، ولكن هذه الأصول أخذت تتآكل تدريجيًا، وكما عجز التاجر المفلس عن شراء فستان جديد بنفس المستوى لزوجته وحلة لإبنه عجزت دولتنا عن إحلال وتجديد هذه الأصول، إذ دخلت حرب ٥٦، وتكبدت تكلفة وحدة فاشلة مع سوريا، ودخلت حرب اليمن، وورطت جيشها فى حرب غير مستعد لها، وحصلت على الهزيمة التى أرادها من انتفع بها كتصفية لحسابات داخلية، والنتيجة وقف خطط التنمية، دمار البنية التحتية، إنهيار الاقتصاد... ألخ، وكل هذا بدأت آثاره فى الظهور فى السبعينيات، طفح المجارى الذى انتشر فى شوارع القاهرة، وعجز الدولة عن ردعه، نقص اللحوم وتحديد الذبح بيومين فى الأسبوع، تكدس الفصول بالطلبة وتشغيل المدارس فترتين وثلاثة ألخ ظهور أزمات المرور، إنحدار الذوق العام نتيجة للزحام وتفاقم أزمة الإسكان، ثم اشتداد عود الجماعات الإسلامية هى والإخوان المسلمين ومحاولتهما فرض سيطرتهما الثقافية والإجتماعية، بما صاحب ذلك من إنتشار الحجاب والنقاب ألخ وتقوقع المرأة وإنسحابها من الحياة العامة.

ألزمن الجميل إذًا ليس من صنع عبد الناصر أو عصره، إنه من صنع الحقبة الليبرالية السابقة على عصره، وحتى عبد الناصر نفسه بثقافته بوطنيته بتوجهاته بطموحاته القومية يعتبر ابن بار ومتلق مجيد لمقومات هذا العصر وما وجد به من إيجابيات وسلبيات، فعلى سبيل المثال أهداف

الثورة الستة معظمها منقولة حرفيًا من برنامج حزب مصر الفتاة الذى أسسه أحمد حسين وكان عبد الناصر فى يوم ما أحد أعضائه.

أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن أوضح أننى أقصد بعصر ما قبل ثورة يوليو، الفترة الواقعة بين ثورة ١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى وجه التحديد الفترة الممتدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ وهى الفترة التى أطلق عليها بعض المؤرخين فترة الملكية الدستورية أو الفترة الليبرالية التى حوربت من طوب الأرض، حتى انتهت بحريق القاهرة، ثم انقلاب ١٩٥٢.

وانتهت إلى الأبد فترة بالغة التميز لأنها ثمرة النهضة الكبرى التى فجرتها ثورة تسعة عشر فى شتى المجالات، فنية ثقافية اجتماعية إقتصادية، حتى أن انقلاب يوليو ١٩٥٢ حصل على حيثيات الثورة بموجب ما توفر من زاد تحصل عليه من العصر السابق عليه وما كان يزخر به من أفكار وطموحات قومية جياشة.

فهى ـ أى ثورة يوليو ـ منتج من منتجاته، فالضباط الأحرار نشأوا وترعرعوا فى رحم هذه الفترة، وهى التى أرضعتهم الشغف بالحرية، وبرامج محمد رفعت المؤرخ المعلم أو المعلم المؤرخ ألذى سبكها وبثها فى البرامج التعليمية، فى عشرينيات القرن الماضى، وتقررت على تلاميذ المدارس إبتدائية وثانوية كان لها أكبر الأثر فيما وقر فى صدور الشباب من فخر ببلدهم، واعتزاز بتاريخه، وشحنهم بوطنية جارفة، وطموحات عارمة، فقد انتقى هذا الرجل من عصور الفراعنة بطولات مبهرة، كما

ذكر النشئ بإنجازات بلدهم وشعبهم وجيشهم فى عصر محمد على، هذه البرامج التى وضعت فى عشرينيات القرن السابق هى التى انتجت شباب الخمسينيات الذى قاوم الإحتلال البريطانى، وحقق الجلاء وقام بانقلاب يوليو وكان يقول (يا أرض اتهدى ما عليك قدى).

ومهما يكن رأينا فى فترة الحكم الدستورى الممتدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ فلا شك أنها هى التى وضعت الملك فى الحجم الذى كان عليه وقت قيام الضباط الأحرار بانقلابهم، ولو كان الملك فى حجم أكبرمما فرضته عليه هذه الفترة برجالها الأفذاذ ربما ما نجحت حركة الجيش، بل ربما ماقام الضباط بحركتهم أو فكروا فيها، فلا يمكن على سبيل المثال أن ننكر تأثير رجل مثل محمود عباس العقاد فى الشباب وهو الذى تحدى الملك فؤاد فى مجلس النواب، وأن موقف كهذا زرع فى أغوار نفوسهم الشعور بأن الشعب هوصاحب الكلمة العليا وليس الملك.

فلا عجب إذا أن المبادئ الستة التى أعلنها الضباط الأحرار كمبادئ لثورتهم هى نفسها الأهداف التى كانت المعارضة فى عصر ما قبل ثورة يوليو تنادى بها، وتكافح من أجل تحقيقها، وما كانت السجون والتعذيب الذى كان من نصيب رموزها قبل الثورة إلا من أجل هذه الأهداف.

إذًا ثوار يوليو كانوا أبناءًا شرعيين لعصر ألملكية الدستورية، هو الذى علمهم، وثقفهم، وشحن نفوسهم بالوطنية، وقبل رحيله سلمهم خطابًا بالأهداف المنشودة، التى لم يكن من بينها أبدًا تدمير الديمقراطية عن

طريق إلغاء الأحزاب القائمة، وتجاهل حقيقة أنها ثمرة من ثمار النهضة الشاملة التى فجرتها ثورة تسعة عشر، ولو كانوا حافظوا على مقومات، أو أسس هذه النهضة، واحترموا استحقاقاتها، وتواضعوا فى وقوفهم أمامها كما يتواضع الابن البار أمام أبيه أو أمه، لكان هناك كلام أخر، ولكان بلدنا الآن بلدًا آخر تمامًا. ولكن المؤسف أن (لو) كلمة ليس لها أى مكان فى التاريخ، ولا تتمتع بأى نوع من الإحترام فيما يخص الماضى، وإن كان لها أهمية كبيرة فى صنع المستقبل تعرفه كل الدول المتقدمة، بل يمكن القول أن نسبة كبيرة من تقدمها يعزى لاحترامها ل (لو) لأنها هى التى تعيد تركيب المستقبل، بوعى أكبر، وحذر أكبر، وفهم أكبر لما ينطق به السيد المعلم " التاريخ ".

لكن هناك شيئًا ما فى الشخصية المصرية ـ أنا عاجز عن تحديده ـ يوصمها بالدوجماطيقية، ويجعلها لا ترى إلا نفسها، وإن شئنا الدقة لا ترى إلا ما تتصوره عن نفسها، ولا تصدق إلا نفسها، ولا تسمع إلا نفسها، وتلغى الآخر تمامًا مهما كان حجمه، ومهما كانت المساحة التى يشغلها، أمة يعيش أفرادها فى المطلق إذا كان الأمر يخص الشأن العام وفى النسبى إذا تعلق بالشأن الخاص.

هل هناك فى هذا العالم من يصل به التجبر حدًا يجعله يخفى عصرًا بأكمله؟ ينشر ستارًا ليخفى أمة فى عصر من عصورها رغم أنها من أقرب الناس إليه " أمه التى تربى فى حجرها "؟

ثورة يوليو فردت ستارة سوداء أخفت بها عصرًا كاملا، فترة من الزمن امتدت من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ سحقت رموزها أولا، ثم مارست عملية التعتيم ليس على الإنجازات فقط بل على بواعث تلك الإنجازات، فكأنك لم تكتف بقطع ساق النبات بل اقتلعت جذره، وسويت التربة بعدها حتى لا يكون هناك أى أثر يدل على أن حياة ما كانت هنا.

أى تجبر؟

هل هو جين فرعونى عابر للقرون جعل هؤلاء الثوار (الشباب) يسقطون الماضى جملة وتفصيلا بكل هذه الغلظة، ويرفضون رفضًا باتا القيام بعملية فرز وتجنيب لأحداث، ومواقف، قام بها رجال العصر السابق وعلى الأخص عصر الملكية الدستورية الممتد من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ رغم ما دُفع فيه من ثمن باهظ، وما تحقق فيه من إعجاز، وتعجب إذ تجد أن من يفعل هذا يلغى سمعه وبصره وعقله، إذا ما تعلق الأمر بنضال السابقين وتضحياتهم وإنكارهم لذواتهم، بل ولا يضع فى اعتباره ندرة الظروف التى ساهمت فى تحقيق تلك الإنجازات، والتى إن تحققت مرة لا تتحقق الثانية.

فعلى سبيل المثال لم يحدث أن استشهد جمال عبد الناصر فى خطبة من خطبه أو فى حديث من أحاديثه بموقف اتخذه سعد زغلول أو النحاس باشا أو حتى أى سياسى من السياسيين الذين حكموا مصر قبله، فهل كانوا جميعًا بهذا السوء؟

إذا كانوا بهذا السوء فكيف تحصّل على ما تحصّل عليه من تربية محترمة وثقافة ووعى، وما تحلى به من كبرياء وإباء، جعله يقول لليندون جونسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهى أكبر دولة فى العالم " فليشرب من البحر وإذا لم يكفه البحر الأبيض يشرب من الأحمر" فأين تعلم هذا وهو الذى لم يغادر مصر أبدًا.

- تربى فى مدارس (حكومية وليست خاصة) وتعلم على يد مدرسين لقنوه حب الوطن، من خلال برامج دراسية ربطت بين أمجاد الفراعنة وعصر محمد على مؤسس مصر الحديثة، برامج زرعت فى النشئ المواطنة صممها رجل جمع بين صفتين، مدرس وعالم فى التار يخ إسمه محمد رفعت.

- تربى فى منظومة تعليمية صممها مشروع نجيب الهلالى الذى قدمه لمجلس النواب فى عام ١٩٢٢.

- عولج على يد أطباء فى مستشفيات عامة محترمة

- نَعِم بالقدر اللازم من الأمن والعدل.

وكل هذه منتجات معقولة لوزارات وإدارات ومدارس أنشأها وأدارها من سبقوه من الحكام، ومن المستحيل ألا يكون منهم من يستحق أن يحذو حذوه أو يقتدى به فى موقف بعينه أو يمتن له فى مناسبة بذاتها حتى على المستوى الشخصى لا القومى.

على سبيل المثال للنحاس باشا موقف ثابت من مسألة السودان وهو تمسكه بوحدة الوادى "مصر والسودان" وهو القائل " تقطع ذراعى ولا أوقع على انفصال مصر والسودان، وقع عبد الناصر على الانفصال بقلب بارد وبعد سنتين من انقلابه.

هذه فى الواقع ظاهرة تستحق الدراسة، أو مرض يحتاج إلى علاج، لأن هذا الداء، أو هذا الفيروس، هو سبب وقوعنا المتكرر فى الخطأ نفسه، وإهدارنا الذى يصل لحد السفه لتجارب وخبرة من سبقونا، فليس من المعقول أنه كل بضعة سنوات نطوى صفحة ونفتح صفحة جديدة تماماً، نعزل صاحب الخبرة ونضع مكانه مبتدئًا فتهدر تجاربنا، ونحرم من الانتفاع بها.

* * *

ميكانيزم وأد البطل

تناولنا فى الفصلين السابقين القمع الأمنى، والإعلام الموجه، كل على حدة باعتبارهما نشاطين منفصلين، وعذرنا ليس أن فى عيوننا حور، بل للفرق الشاسع بين طبيعة كل منهما، والفرق الشاسع بين خامة أو قماشة رجل الإعلام ورجل الأمن، فى الدراسة، فى السلوك، فى درجة الغلظة، فى مستوى الثقافة، فى الأدوات التى يستخدمها كل فريق فى عمله، حتى أن الجهتين المعنيتين برصد أدائهما وتقييمه بالغتا الإختلاف، فمن يقيِّم أداء شرطى، يختلف إختلافًا واضحًا عمن يقيم أداء شاعر.

بسبب هذا لا يتصور أحد، أنهما فى عصر الديكتاتوريات يعملان جنبًا إلى جنب من أجل هدف واحد هو وأد البطل وهو فى المهد.

عَبْر التاريخ ـ ولحكمة أرادها الخالق ـ يوجد دائمًا الشخص المؤهل جينيًا للثورة على الظلم، أو على الفكرالفاسد، أو الموروثات الفاسدة كعبادة الأصنام، أو سلوك منحرف كاللواط مثلا، أو على الاستعمار، أو على حاكم مستبد، أو على السلوك العنصرى، أو على تجارة كتجارة الرقيق.

بالطبع لا يوجد جين وراثى عمله الثورة على هذا أو ذاك، لكن هناك حزمة من الجينات المواتية التى تقوم بتسليح البطل (المقصود تجعله كالخرسانة المسلحة) فتحقق له قدرة غير عادية على التحمل، وقدرة على الاستغناء، ناهيك عن رباطة الجأش، والثبات على المبدأ، والنفور الفطرى من تحكم الآخرين، والشعور غير العادى بالحرية الشخصية، والاستقلالية الطبيعية، كما أن خامته البشرية ـ إن صح التعبير ـ تُشعر الآخرين بأنه الكائن المحصلة ـ إن جازالتعبير أيضًا ـ فلا يشعرون فى التعامل معه بالغربة، أو الخجل من بشريتهم، أو ضعفهم البشرى، كأنه إله صغير، أو نصف إله، أو نموذج لخليفة الله على الأرض كوصفه عز وجل.

هذه هى البنية التحتية، أو القاعدة الخرسانية التى يهبها الله للبطل، والتى تصطف فوقها بقية الصفات المكتسبة التى ستتولد نتيجة الصراع أو التصادم أو التفاعل بينه وبين الفكر السائد أو الأوضاع السائدة، وهذا ما

يجعل هذه النوعية تستهين بما يمكن أن تتعرض له من مخاطر كالسجن والتعذيب وسائر العقوبات المترتبة على التمرد.

من هذه النوعية يخرج البطل، فجسامة تضحياته وعناده وثقته الزائدة بنفسه وصموده، كل هذا يلفت نظر الآخرين إليه، فيلتفون حوله، ويستمعون له، ويتضاعف عدد مؤيديه يومًا بعد يوم، وتندلع الثورة.

قد تنجح، وتتحقق أهدافها فى زمن البطل، وقد تفشل ويُقْبض عليه، ويعاقب بالسجن أو الموت، وغالبًا ما يتقبل مصيره برضاء، لشعوره بأنه أرسى مبدءًا، وزرع قيمة، وأقام منارة، سيسير على هديها الآخرون، وأن سيرته الذاتية ستبقى خالدة فى عقول وقلوب الأجيال القادمة، وهو ثمن لحياته يراه - هو - عادلا.

وكان هذا ما كان يحدث على مر العصور، فغالبًا ما تجذب الفكرة التى ينادى بها البطل، وسيرته الذاتية، والمكانة التى احتلها فى قلوب الناس، العديد من الشباب الذين يواصلون الكفاح بعده، وتتواصل الثورة، ويتتابع الكفاح إلى أن تسقط دولة الظلم، وتحصل الأمة على استقلالها، وترتقى الإنسانية درجة أو درجات فى معراج التقدم.

وهكذا يستمر ميكانيزم نشوء وارتقاء البطل قائمًا وفاعلا ومؤثرًا فى حياة البشرية جمعاء، حتى ليمكننا القول أن الصورة التى نراها للبشرية الآن ليست إلا نتيجة لمجهودات وتضحيات أجيال متعاقبه من الثوار، أو كما قال كارل ماركس " الثورة هى قاطرة التقدم ".

هذا حال الجنس البشرى منذ عام صفر إلى عام ١٩٢٠.

فى هذا العام، حدث شيئ خطير أثر سلبًا على هذا الميكانيزم، وعلى الأخص فى الدول النامية، أو الأقل تقدمًا.

قبل هذا التاريخ بعشر سنوات تقريبًا نجح السيد ماركونى فى تحضير الموجات الكهرومغنطيسية ونثرها فى الهواء، ثم قام باستخدامها كحمار لنقل المعلومات إلى بلد ما كانت تبلغه إلا بشق الأنفس، وساعات ولا بشق الأنفس.

ابتداء من عام ١٩٢٠ نجح هذا الرجل فى منح البشرية قدرات جديدة لم تكن تخطر لها على بال، جعل الإنسان عندما يتكلم لا يسمعه فقط المحيطون به أو من يرتبطون به بخطوط الهاتف وإنما تسمعه الجماهير الغفيرة فى اللحظة نفسها التى يتحدث فيها.

فى تصورى أنها نقلة خطيرة، إذ أمكن تغليف الكرة الأرضية بغلالة من المعلومات والمواد العلمية والفنية.

لم يعد الغلاف الجوى يحتوى على الأكسوجين وثانى أكسيد الكربون والنتروجين وبخار الماء، لا، ماركونى خلطه بالمعلومة والخبر والفكرة، خرج الشعر من بطون الكتب القابعة فى دياجير المكتبات ليلف العالم، جعل قروية كأم كلثوم تدخل البيوت والمقاهى والأسواق، أطلق الدلالة لتسويق الأيديولوجيات، وعينات أخرى من الجنون

البشرى، وكله كله بات تحت طلب أى عابر سبيل، طالما امتلك جهاز استقبال (مذياع).

تحققت للبشرية قدرة جديدة لم تكن تحلم بها، وهى، إمكانية التواصل الفورى مع بعضها البعض، ومخاطبة الكتل البشرية المعنية وغير المعنية على الفور، ووصول الخبر لمواطن فى نيويورك فى نفس لحظة وصوله لمواطن آخر فى سيبريا، أو كلكتا، وبث أى رسالة يراد توصيلها له حيث وجد، وفى أى وقت يختاره صاحب الرسالة.

وهنا ظهر إلى الوجود فارس جديد أطلق عليه إسم مذيع، عمله إذاعة ما يصله من أخبار.

لم يحلم بأكثر من هذا، لكن ردود الفعل السريعة من المتلقيين فرضت التوسع فى الأغراض، والتنوع فى المواد، وإطالة فترات الإرسال حتى شغلت اليوم كله ليله ونهاره، وظهر إلى الوجود تخصص جديد إسمه الإعلام، وجد الحكام المستبدون فيه ضالتهم، فاعتمدوا عليه فى التأثير والسيطرة على الجماهير، تطور الأمر، لم يعد يأخذ شكل رسالة مجردة تحمل تعليمات مباشرة توجه للشعوب مثل ما كان يحدث فى زمن " الحاضر يُعلِم الغائب " وإنما حولها الوكلاء الإعلاميون إلى برامج سياسية، اقتصادية، فنية، ثقافية، وحملوا الموجات الكهرومغنطيسية، بإنتاج جحافل الأدباء والشعراء والمطربين والممثلين وكتاب الدراما ومطلقى

النكت والمنلوجات، والأفاقين والمنافقين والقوادين السياسيين والثقافيين، وكله أصبح موجهًا لتشكيل وتكوين وتسويق الإتجاه الذى يريده الزعيم، بل وانتاج المزاج العام الذى يرضيه.

سارت الأمور قدمًا، وزاد الفهم والتفاعل المتبادل بين الزعيم ووكلائه الإعلاميين، وغالبًا ما يصطفى وكيلا واحدًا (نموذج عبد الناصر / هيكل)، ولم يعد ـ فى بعض الأحيان ـ فى حاجة إلى تنبيههم لما يريد، فمنهم من امتلك القدرة على استقراء ما يعتمل فى نفسه، ويقوم به من تلقاء نفسه (عبد الناصر / هيكل) بل أحيانًا يكونون هم ـ وليس الإلهام ـ مصدر الفكرة التى يتبناها الزعيم (عبد الناصر/ هيكل).

الرسائل لم تعد مباشرة أو مملة أو مكشوفة، ومُستقبلها لم يعد فى حاجة للذهاب إلى الوضع الذى يقبع فيه المذياع الضخم، بل انتقل المذياع مع المتلقى حيثما حل، يتلقاها مقروءة، مغناة، فى بيت شعر، فى تمثيلية، وظهر لاعب جديد لا يستحوذ على الأذن فقط بل ضم إليها العين وهو جهاز التليفزيون، وتضافرت جهودهما لربط الجماهير بمصدر مركزى للمعلومات والأفكار بأنواعها المختلفة.

وهنا تحققت سيطرة كبيرة على الشعوب فى البلاد المتخلفة، وظهر إلى الوجود سلطة جديدة لا تقل فى تسلطها وهيمنتها عن سلطة الأمن هى سلطة الإعلام.

هنا يجب أن نتوقف قليلا، ونركز كثيرًا، وننتبه غاية الإنتباه، إلى أننا منذ أربعينيات القرن الماضى لم نعد نواجه القمع الأمنى فقط كما كان الحال من قبل، بل وقعنا بين براثن شيطانين، لا شيطان واحد كسائر خلق الله، أحدهما معروف من أبد الآبدين، ويقوم بأداء دوره فيما يختص بقهر الإنسان جسديًا، حتى يخضع لمشيئة الحاكم (القمع الأمنى) والثانى يقهره معنويًا بتشويه سمعته، وتسفيه آرائه (القمع الإعلامى).

ولأن القوتين السابقتين مملوكتين للدولة، وتحت يد وتصرف وتخطيط الحاكم وأعوانه، وموجهتين لتحقيق الهدف نفسه، فمن البديهى أن تتحالفا وتتواطآ وتتضافرا وتتكاملا من أجل هدف واحد هو سحق البطل.

رغم أن الضابط الذى يدير سجن طره لم يلتق بالأستاذ المثقف الإعلامى مدير البرنامج العام أو مدير القناة الأولى فى ماسبيرو، ولم يتفق معه على شيئ، إلا أن أداء كل منهما لعمله يؤدى فى النهاية إلى تحقيق الغاية السابقة. والرافدان اللذان تراهما منفصلين أمام عينيك، حتما سيلتقيان ربما على بعد كيلو أو عشرة أو عشرين من المكان الذى تقف فيه.

القمع الأمنى يقهره جسديًا، الإعلام الموجه يقهره معنويًا وروحيًا يجعله هو والأرض شيئًا واحدًا.

يجب التنويه ـ وبقوة ـ إلى أنه عبر التاريخ لم يمتنع أو يتقاعس أو يتراجع الشخص المهيأ للبطولة عن سداد فاتورة التعذيب الباهظة، بل

دائمًا كان يُقبل على سدادها رغم قسوتها المفرطة، لكن ما كسَّحه، ما أعجزه حقًا، هو تلويث سمعته ليس باعتبارها إضافة لما يلحق به من تعذيب، ولكن باعتبارها سيارة مفخخة أعدت لنسف كل تضحياته، فمن عساه يقتدى بجاسوس، أو خائن، أو مجنون، أو شاذ جنسيًا، حسب ما اختاروه له من (المنيه) القذر، أو القائمة الإجرامية التى أعدوها خصيصًا لذلك، والذى سيتولون ترديدها طوال عملية غسيل المخ التى ستتعرض لها الجماهير فيما يختص بالبطل، أو مشروع البطل.

ليس باستطاعة البطل تبرئة نفسه مما ألصق به من اتهام حتى وان كان يملك الدليل الدامغ بين يديه، الدليل الناصع نصاعة الشمس، ذلك لأن الإعلام يملك ميديا قادرة على مخاطبة الملايين على الفور، والتأثير فيها على الفور، ولأننا نتكلم عن كتل بشرية، وليس لطلبة فى قاعة محاضرات، فلابد أن نضع فى اعتبارنا أن الأغلبية من الأميين وأنصاف المتعلمين ولا يملكون الأرضية المعرفية التى تساعدهم على التمييز بين الغث والسمين، ولا يملكون عادة التفكير فى مدى صحة الخبر أو معقوليته، ودائما ما يختزلون البروباجندا ـ التى قد تستمر عدة أسابيع أو أشهر ـ فى كلمة واحدة مثل، لص، عميل، فاسد، كافر، خائن، ألخ بالإضافة إلى أن مثل هذا الخليط البشرى كثيرًا ما يقع ضحية أول قطفة إعلامية، ونظرًا لطبيعتهم الدوجماطيقية فإنها تلتصق بذاكرتهم لدرجة يصعب تغييرها، حتى لو امتلك ميديا إعلامية لها القوة نفسها، والتنوع نفسه،

والتأثير نفسه، فما بالنا وهو لا يمكنه امتلاك مثل هذه الميديا، لذلك، تجده يقف كالمذهول لأنه يعرف أنه لاسبيل لتصحيح الأمر وتبرئة نفسه غير المقابلة مع الآخرين فردًا فردًا وهذا هو المستحيل بعينه.

الخسارة لا تنحصر فى سحق البطل الحالى، ولكن الأخطر أنها، ستمنع البطل القادم، مناضل المستقبل، ذلك الذى مازال جنينًا فى بطن أمه، حاملا للجينات النفيسة المؤهِّلة للنضال.

إذ عندما يصل للعمر الذى يؤهله لتوظيف ملكاته، لن يجد أمامه نماذج جاذبة ليحذو حذوها، ويسير على دربها، لن يرى تمثالا لأحدهم متألقًا فى أحد الميادين ويسأل عمن يكون صاحب التمثال؟ ماذا فعل حتى تهتم به الدولة إلى هذا الحد؟ أو يقرأ صفحة أو سطرًا يمجده، فى كتاب للتاريخ، أو صورة له منشورة فى صدر صحيفة كتب أسفلها عبارات التمجيد، وإذا وجد من يحكى له ـ بعيدًا عن الإعلام المغرض ـ عن حقيقة بطل ما، لن ينقل له أمجاده فقط بل سيضيف ما آل إليه مصيره من سجن أو إعدام واحتقاره من قبل الجماهير الذى فعل ما فعل من أجلهم، فما عسى أن يكون خياره غير أن ينضم إلى بقية المنتفعين والمنافقين، أو على أحسن الفروض ينضم لقوافل السلبيين وينعم بسعادة كسعادة البقر ويضحك كما " لا فاشكيرى ".

وهنا يتحول ميكانيزم نشوء وارتقاء البطل، إلى ميكانيزم وأد البطل، وبهذا الشكل ينقطع الحبل السرى الذى يربط البلد ـ وربما البشرية ـ

بالشرفاء من بنيه، أو بنيها ولا يبقى له ولها الا الهلافيت وكدابو الزفة والعملاء والوصوليون والقوادون وتجار السلاح والمخدرات والفاسدون.

وهذا ما يفسر سبب بقاء الدكتاتور فى الحكم لسنوات عديدة، وما يفسر أيضًا ظهور دكتاتور جديد ليخلفه، ويجيب على تساؤلنا المستمر " رباه أين الرجال؟

٤ ـ الدساتير المنتهكة

حكاية مصر مع الدستور لن يدهشنى إن تحولت لمتتالية موسيقية حزينة، أو ملحمة كملحمة أيوب المصرى.

الدستور هو وثيقة أمة قررت إبرام عقد مع الحاكم تُلزمه به وتلتزم به، وهذه كانت دائمًا رغبة الشعب المصرى، عبرت عن نفسها بعد الصحوة التى حدثت إبان الحملة الفرنسية، فقد أنشأ نابليون بونابارت مجلس القاهرة المكون من تسعة من المشايخ والعلماء وذلك بغرض المشاركة فى الحكم، وبصرف النظر عن التحفظات الواردة بخصوص جدية هذه المشاركة أو درجتها فقد لعب هذا المجلس دورًا خطيرًا فى تنبيه المصريين إلى حقهم فى إدارة بلدهم، ولأول مرة منذ قرون طويلة هبطت مسألة الحكم من القلعة وأخذت تتجول فى شوارع القاهرة، أدرك المصريون أن لهم بلدًا ألدفاع عنه مسئوليتهم وليست مسئولية المماليك أو الجنود الأرنأوط.

أمة استيقظت من سبات عميق، وهى تفرك عينيها تخلصًا من نعاس القرون، مارست حقها فى الاختيار، اختارت محمد على حاكمًا لمصر، وطلبت من الباب العالى تعيينه حاكمًا للبلاد، وضع المشايخ برئاسة السيد عمر مكرم شروطًا ليلتزم بها الحاكم الجديد.

لم يلتزم.

سقط الاتفاق (الدستور) وظلت الرغبة تصرخ فى أعماق المصريين. أنشأ الخديوى إسماعيل مجلس شورى النواب، لكن هذا أيضًا لم يشبع نهمهم، وتحرقهم لدستور يكون كالصراط يسير على هديه الجميع.

مع قيام ثورة عرابى كان دستور ١٨٨١ أوقفه الإحتلال البريطانى فى ١٨٨٢.

اندلعت ثورة ١٩ وإصدرت بريطانيا إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حقق لمصر استقلالا ذاتيًا بموجبه سارعت بتشكيل لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣.

لبى طموحات الأمة المصرية.

لم يستمر العمل به أكثر من عدة شهور، تآمر عليه القصر والإنجليز إثر حادث إغتيال السير لى ستاك، سردار الجيش المصرى، وحاكم السودان، واتهموا الوفد بتدبير الجريمة، مما أجبر سعد زغلول على الاستقالة.

ألّف زيوار باشا الوزارة الجديدة وفقًا لهوى القصر والإنجليز، خضعت لأجندتهما، أوقفت البرلمان، عطلت العمل بدستور ٢٣.

اندلعت المظاهرات مطالبة عودة دستور ٢٣ ولم يهدأ الحال إلا بعودة العمل به.

لم يكتف إسماعيل صدقى باشا بالاعتداء على دستور ٢٣ كما حدث فى عهد زيوار باشا، وانما اغتاله وأحل محله دستور ١٩٣٠ ألذى فصله بالمقاسات المطلوبة من القصر والمحتل البريطانى.

عادت المظاهرات لتندلع أقوى وأشد من سابقاتها، ولم تهدأ إلا بعد عودة دستور ٢٣، إستمر العمل به.

أسقطته ثورة يوليو ١٩٥٢ بعد أن أعطت السنهورى (حامى حماه) "علقة" ساخنة بسبب دفاعه عنه.

وضعت دستورًا جديدًا هو دستور ١٩٥٤.

ألغاه الرئيس السادات وأحل محله دستور ١٩٧١.

أسقطته ثورة ٢٥ يناير ووضع الإخوان والسلفيون دستور ٢٠١٢.
أسقطته ثورة ٣٠ يونيو واستبدلته بدستور ٢٠١٣.

* * *

الدستور منتج حضارى، ومرد ذلك ليس لنوعية مواده وإنما لخضوع الحاكم والمحكوم لمواده وإصرارهما على تكبيل أنفسهما بقيوده إن صح

التعبير،لأن الأصل هو الحرية، وهى قيمة لا يمكن التنازل عنها بلا مقابل يتجاوز قيمتها، وهذا المقابل هو الاكتشاف البشرى العظيم.... الدستور.

ويشهد التاريخ أن هذه الأمة كافحت كفاحًا مريرًا من أجل امتلاك دستور صلب، لا يقوى على كسره حاكم أو محكوم.

لم يتوفر لها ذلك أبدًا على مدى مائة وثلاثين عامًا، ولم يتحول أبدًا أى من دساتيرها المتعددة إلى صخرة تتكسر عليها شهوة الحاكم فى الاعتداء عليه، أو شهوة المحكوم فى الاعتداء عليه تقربًا للحاكم، إلا مرات قلائل وكلها فى فترة الملكية الدستورية، ومنها على سبيل المثال الخلاف الذى حدث بين سعد زغلول رئيس وزراء مصر آنذاك، وفؤاد الأول ملك مصر،على مسألة حق الملك فى تعيين خمسى مجلس الشيوخ حسب ما ورد فى ظاهر المادة ٧٤ من الدستور، وقد تمسك سعد زغلول بالرأى الدستورى القائل أن الملك يباشر سلطاته من خلال وزرائه، وباحتدام الخلاف، قَبَل الملك التحكيم، وأسند إلى الخبير البلجيكى ألبارون فان دن بوش، النائب العام لدى المحاكم المختلطة.

حكم بصحة تفسير سعد زغلول.

رضخ الملك للحكم.

لم ينس ذلك، ظل على عداء مع كليهما، سعد زغلول ودستور ٢٣.

لست بصدد الإفاضة فى الحديث عن أهمية الدستور، ودوره ألذى لا ينكر فى تقدم الأمم، ولكنى فقط أريد أن أذكِّر بالكارثة التى تسبب فيها تعديل طفيف تم فى ٢٥ مايو ١٩٨٠ على دستور ١٩٧١.

تعدلت مدة الرئاسة من فترتين فقط لفترات تالية، وهنا أصبح من حق الرئيس أن يحكم مدى الحياة إن أراد، طالما سمحت نتائج الاستفتاءات المتتالية بذلك، وكلنا يعرف أنها كانت صورية، وكالعدم سواء بسواء.

صحيح أن هذا التعديل تم فى عهد الرئيس السادات، وبناء على رغبته وإن كانت السيدة فايدة كامل عضو مجلس الشعب، هى التى تقدمت بهذا الاقتراح.

قد نختلف مع السادات ـ كالعادة ـ فى إجراء هذا التعديل، ولكن إذا ما أخذنا جانب الإنصاف والموضوعية، سنجد أنه كان إجراءًا لا غنى عنه، بسبب فتحه عدة ملفات، كلها جديدة، وكلها صادمة، وتناقض كل الأسس التى سارت عليها مصر لما يقرب من عقدين، وكانت فى أمس الحاجة لمن يروج لها ويرعاها ويكملها وإلا انهار كل شيئ، أو على الأقل هذا ما كان يتصوره، ولكن للأسف إذا بهذا التعديل ـ ألذى كان من الممكن أن يتراجع عنه السادات بعد استنفاذ الغرض منه ـ يتحول إلى ثمرة وقعت فى حجر مبارك، فاستغلها أسوأ استغلال، ورغم أنها منحته فترة رئاسة امتدت لثلاثين عامًا، إلا أنها هى نفسها التى تسببت فى سقوطه، لأنها أفسدته،

وولدت لديه الشعور بأن قامته أطول من قامة الأمة، لأن الرئيس الذى يعرف أن فترة رئاسته خمس سنوات وعلى الأكثر عشرة ويتعين عليه بانقضائها رد الوديعة إلى أصحابها مشمولة بالعائد المستحق، غير الرئيس ألذى يعرف أنه سيبقى فى السلطة مدى الحياة، هنا ينسى أنه يحكم بلدًا له صاحب، ويصبح رئيسًا بلا كنترول ولا بوصلة، رئيسا سائبا، والكارثة أنها لم تفسده هو وحده، بل أفسدت أسرته، وكل المحيطين به من رموز النظام، فالكل ظن أنه مخلد فى السلطة، وهنا تشكلت كتيبة من مصاصى الدماء، حولت مصر إلى عزبة أو مملكة يرتعون فى ربوعها، ويستنزفون مواردها.

ليت الأمر وقف عند هذا الحد إلا أن ما زاد وفاض هى رغبتهم فى مد نفوذهم فيما بعد الرئيس الحالى (محمد حسنى مبارك) ألذى شاخ، إلى الرئيس القادم (جمال حسنى مبارك) الشاب، ليبقى الوضع على ما هو عليه ثلاثين سنة أخرى.

من أجل تحقيق ذلك جرَّفوا الحياة السياسية، وسحقوا كل برعم نبت فى أرضها، حتى تظل قاحلة، جاهزة لاستقبال الوريث، وفى الوقت المناسب تخير جماعة الاخوان بين التأييد والحصول على بعض المكاسب، وبين السجن والتعذيب.

هذا ما فعله تغيير لفظ فى الدستور.

دمر أمة.

* * *

٥ ـ الحـزب الواحـد

ثورة يوليو ١٩٥٢ حلت الأحزاب القائمة، ومنعت تشكيل أحزاب جديدة، واغتالت الليبرالية المصرية التى بدأت منذ ثورة ١٩١٩.

كان على ثوار يوليو بعد إلغاء الأحزاب أن يسارعوا بملء الفراغ السياسى، ويبحثوا لأنفسهم بسرعة عن بديل للنظام الحزبى ـ أو لو شئنا الدقة ـ بديل عن نظام النخب، والمقامات الرفيعة، التى خرجت من حضَّانة عمرها نحو مائة عام، طُبِّقت فى جنباتها آلية النشوء والإرتقاء، وتعرضت رقاب الرضَّع لمقصلة قانون الإنتخاب الطبيعى (البقاء للأصلح ـ حسب دارون) وبصرف النظرعن اختلافنا فى الحكم على بعض الشخصيات البارزة فى هذا الزمان، أو حتى إختلافنا فى الحكم على الزمان نفسه، فإننا نستطيع أن نريح أنفسنا الآن بسؤال بسيط.

هل يوصف نظام ما بالفساد والفشل إذا امتلك القدرة على أن يمد يده فى قاع المجتمع ويخرجها قابضة على جوهرة يقدمها هدية له؟

هذا ما كان يقدمه النظام بتواضع شديد، وبإنكار ذات متناه.

شاء من شاء وأبى من أبى، هذا النظام (الملكية الدستورية) ألذى حمَّلته ثورة يوليو بكل آثام العالم، كان يملك جهاز استشعار بالغ الحساسية، يلتقط به النابهين من أبناء هذا البلد بصرف النظرعن ظروفهم الإجتماعية أو المالية، بعدهم أو قربهم من مركز صنع القرار، وكان يفعل

هذا فى ظل وسائل اتصال ليست بالقدرة أو الكفاءة التى هى عليها اليوم، إلى جانب امتلاكه إرادة سياسية واجتماعية قادرة على تعهد هذه البراعم بالرعاية، فأرسل البعثات لتحصيل أحدث العلوم، والفنون، وفتح الطريق للنابهين لتتبوأ أعلى المناصب فى الدولة دون أى اعتبار للحسب والنسب والثروة (مصطفى كامل / سعد زغلول / مصطفى النحاس / النقراشى / طه حسين / العقاد / طلعت حرب /أم كلثوم / عبد الوهاب، مختار ألخ)، فضلا عن التوجه القوى والفاعل لتمصير (وليس تأميم) الأنشطة الإقتصادية وذلك يرجع إلى أن النهضة المصرية كانت فى أساسها نهضة ثقافية وطنية.

هل يصنف فاسدًا وفاشلا نظام، أنشأ من العدم جامعات ومصانع، ورصف طرق، وأنشأ خطوطًا للسكك الحديدية، وأنشأ جسورًا على النيل، وسبق فى ذلك كل الدول الواقعة فى محيطه الإقليمى، ليس بعام أو عامين وإنما بعقود؟

هل يصنف فاسدًا نظام ـ يشغل القلب منه مجتمع مدنى ـ يشارك بفكره وماله فى إنشاء جامعة وبنك وطنى يقيم صناعات وشركة طيران واستوديو للسينما ويشارك فى انتاج أفلام وأغان؟

هل يعتبر متخلفًا ورجيمًا نظام فى ظله يكتتب الشعب المصرى بمن فيهم البسطاء من أجل إقامة تمثال نهضة مصر، ليسجل التأجج القومى السائد فى هذه الفترة، تمثال صنعه المثال مختار وفى لا وعيه الرغبة فى

تحدى، أو مؤاخاة تمثال أبو الهول وكأنه إعلان عن أن مصرى اليوم ليس أقل عظمة من مصرى الأمس.

لاشك أن انقلاب يوليو أو ثورة يوليو ـ حسب ما يراه القارئ ـ دمرت الجهاز، أو الآلة، أو المزرعة المتخصصة فى إنتاج النخب، بدليل أن من انتقل منهم إلى رحمة الله خلال الستين سنة الماضية لم يعوض، وكأنها ركبت لمصر شريط منع الحمل، وحتى ان حدث حمل مرة رغماً عن من يهمه الأمر، وظهر إلى الوجود شخصية فذة، تحدت كل الظروف المحبطة، فلن تجد من يعترف بها، بسبب عدم وجود الجماعات المدنية القادرة على منح هذا النيشان، فالنيشان دائماً مصدره الدولة.

استبدلت ثورة يوليو الأحزاب ـ بتعددها، بثقافة أعضائها وخبرتهم السياسية، بزعاماتها، باتجاهاتها المتعددة، بكوادرها السياسية، بقواعدها الشعبية العريضة ـ بتنظيم شعبى جديد بإسم هيئة التحرير.

كان هذا التنظيم (ألقشاش) محل رضاء الكتل البشرية الغارق معظمها فى الأمية، ووجد فيه من يفكون الخط راحة من صداع الرأى والرأى الآخر، ووجد فيه أنصاف المثقفين استراحة من عنعنة النخب وتقعرها، واختلاف توجهاتها.

تصور الوطنيون الراديكاليون واليساريون أن نظام الحزب الواحد هو أقصر الطرق، وأسرعها، لتحقيق أهدافهم، المتمثلة فى الاستقلال التام عن بريطانيا، العدالة فى توزيع الثروة، التقدم ألذى يتمنونه لبلدهم.

وجد فيه اللاعبون الفاشلون فى عصر ما قبل الثورة فرصة لدخول ملاعب غاب عنها اللاعبون الأصليون، ولأنهم كانوا بملابس اللعب، من فورهم دخلوا الملعب السياسى، وهتفوا بأعلى صوتهم للعهد الجديد.

كانت فرحة الأغلبية بشباب الضباط تفوق الوصف، فسارعت بمنحهم توكيلا عامًا " ليعملوا الصالح " ويعفونها من عبئ التفكير، ومسئولية الاختيار من بين البدائل المتاحة، كما يعفونها من الحرج الناجم عن افتقارها إلى معارف وخبرات أخرى غير تلك الخاصة بتدبير لقمة العيش، وللتاريخ أن يسجل - على مسئوليتى - أن الشعب المصرى دخل فى أجازة سياسية لم يعد منها بعد.

* * *

كما سبق بيانه، أنشأت الدولة تنظيمًا وحيدًا هو هيئة التحرير، ثم استبدلته بآخر هو الاتحاد القومى، ثم الاتحاد الإشتركى العربى.

فى ١٩٧٦ أصدر الرئيس السادات قرارًا بحل الاتحاد الإشتراكى العربى، دعا إلى ما سمى بالمنابر كأسلوب للتدرج وصولا للديمقراطية الكاملة، ثم سمح بتشكيل الأحزاب، ومن بينها حزب مصر الذى تحول بعد ذلك إلى الحزب الوطنى، ولأنه الحزب الذى أولاه السادات اهتمامه، أعتبر حزب الحكومة، فتحول من فوره إلى مقلب للنفايات، حيث تجمع فيه الأشخاص أنفسهم الذين تنقلوا مع التنظيمات السابقة، واكتسبو

صفات خاصة بهم، تبعدهم عن أن يكونوا نوابًا للأمة بالمواصفات المتعارف عليها دوليًا.

فهم على سبيل المثال قبلوا فى عقد غير مكتوب أن يظلوا صغارًا، وأن يقنعوا بتواجد سياسى بلا طموحات سياسية، لأن الصفوف الأولى مشغولة بمن يختارهم الرئيس ورجاله، وأقصى طموحات العضو هو أن يعامل بشيئ من التميز من جانب الوزراء ومسئولى دائرته كالمحافظ ومأمور المركز وغيرهم حتى يرى أبناء دائرته أن له نفوذًا ما، هذا إلى جانب تحقيقه لمصالحه الشخصية التى أصبحت لا تتحقق إلا بالوساطة والمحسوبية.

من هنا يمكن القول أننا لسنا أمام خلية سياسية فى نسيج حزب سياسى محكوم بعقيدة وأهداف محددة وخطة عمل، وإنما أمام حشود من الأفراد كل منهم له هدفه الخاص الذى لا يتجاوز مصالحه الشخصية، ومن ثم فالحزب الوطنى لم يكن سوى اسمًا ـ تجوز بالثاء ـ جديدًا يضاف إلى الأسماء الثلاث السابقة (هيئة التحرير، الاتحاد القومى، الاتحاد الإشتراكى العربى).

* * *

وصل الرئيس مبارك للحكم وعلى الساحة " الحزب الوطنى " وأحزاب أخرى يفترض أنها فى المعارضة.

أى الطرق يختار؟

سؤال زاد من أهميته وخطورته رؤيته لسلفه ملقى أمامه مضرجًا فى دمائه؟

هل يغادر المنصة القاتلة ويرسل (ماسج) من بيته يعلن فيه رفضه لهذه المهمة القاتلة؟

هل يسير فى الطريق نفسه الذى سار فيه الضحية؟

هل يرتد للطريق الآمن الذى شقه وسار فيه عبد الناصر؟

نموذج لا يُغفل، ولا يُمر عليه مر الكرام، رجل حظى طوال فترة حكمه بحب الجماهير، وعندما انتقل إلى رحمة الله صاحبته ألدعوات الطيبة إلى مثواه الأخير مصحوبة بالدموع الغزيرة، ظلت صورته طوال حكم من خلفه تحتل القلوب، وتزاحم شعبية الرئيس الجديد وتتحداها.

لا يعقل أن واقعة الاغتيال لم تترك أثرًا فى نفس الرئيس الجديد، أو لم تؤثر فى اختياراته، أو لم تساهم فى تكوين فكرة أكثر نضجًا عن الشعب الذى سيحكمه، فقد عرفه بصفته فردًا من أفراده،لا رئيسًا له.

عمل مع السادات عن قرب، عرفه جيدًا:

- هل يستحق هذه النهاية؟

- هل فعل ما يوجبها؟

ـ هل يمكن أن ألقى نفس المصير؟

ـ ما الخطأ أو الجريمة التى ارتكبها حتى أتجنبها؟

(أ) ألرجل كان مؤمنًا، بل لقب بالرئيس المؤمن.

(ب) طرد السوفييت المفترض أنهم ملحدون.

(ج) غير الدستور ونص على أن مصر دولة اسلامية والشريعة الإسلامية أولى مصادر التشريع.

(د) أخرج الإسلاميين من السجون وسمح لهم بالتواجد فى المشهد السياسى.

فأين جريمته التى يستحق عليها القتل بيد إسلاميين متشددين أو غير متشددين؟

والله لو قتل على يد الناصريين أو اليساريين ربما كان هناك بعض مما يمكن قوله كمبرر؟ أما بيد هؤلاء؟ أين المنطق؟

لا أستبعد أن يستمر حواره مع نفسه:

ـ شاركت فى حرب ٦٧ وأعرف من خفاياها الكثير، وعلى الأخص أداء القادة من أول الرئيس الأعلى للقوات المسلحة (جمال عبد الناصر) والقائد العام للقوات المسلحة (عبد الحكيم عامر) ورأيت المؤسسة التى أنتمى إليها " جيش بلدي" رأيته يُهزم فى ٦ ساعات دون أن يحارب، كأنه دخل الحرب ومعه تكليف بالهزيمة لا النصر.

- رأيت عدوى يحتل سيناء وهى جزء عزيز من بلدى ألذى شددوا علينا فى الكلية الجوية ألا عمل لنا غير الحفاظ على حدوده، رأيت عدوى يقف على حافة القناة ويحرم بلدى من عائد هى فى أمس الحاجة إليه، ومع ذلك لم أر أحداً يُعدم، أو حتى يأخذ لفت نظر بسبب تفريطه فى الأمن القومى، بل والتضحية به فى صراع داخلى كامن كالخلايا السرطانية بين القائد الأعلى للقوات المسلحة وبطانته والقائد العام للقوات المسلحة وبطانته.

- السادات لم يفرط فى الأمن القومى، على العكس من ذلك، الرجل بذل جهداً خارقًا للعادة لإسترداد الأرض التى ضيعها غيره، لم يرتش، لم يستغل نفوذه لتكوين ثروة، وأنا نفسى شاهد عيان على ذلك.

إذا ما هى جريمته التى استحق عليها القتل؟

إجابة هذا السؤال قد تبدو بالنسبة للجميع شيئًا لزوم المعرفة، ثقافة نتحلى بها فى أحاديثنا فى الليالى القمرية، لكنها بالنسبة لحاكم أتى بعد رئيس أغتيل تعتبر مسألة حياة أو موت.

وبالنسبة لى ككاتب، قضية، لا يمكن القفز فوقها، ولذا يلزم أن نطل على فترة حكم الرئيس السادات، حتى نعرف خطاياه التى نفذ فيه حكم الإعدام بسببها.

* * *

فى رأيى أن السادات دفع حياته ثمنًا لراديكالية زمانها ولى، واندفع فى طريق إصلاح لا يريده أحد، وارتكز على رؤية تخصه ولا تخص سواه.

وعندما لا يكون هناك علاقة جدلية، أو طريق " رايح جاى" بين الحاكم والمحكوم، يصبح خيار السير فى طرق غير مطروقة أمرًا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا.

يمكن الآن القول أنها كانت رؤية صحيحة، تنم عن بصيرة حادة، ويمكن القول عكس ذلك، لكن المؤكد أن من يقوم بمثل تلك الاقتحامات، أو التفجيرات، لابد أن يكون فدائيًا، وعلى درجة غير عادية من الوطنية والإخلاص لتراب هذا البلد، وينتمى لنوع من الرؤساء لهم تركيبة خاصة أو من طينة مختلفة، يضحون بشعبيتهم ومناصبهم وحياتهم ولا يتراجعون عن القرار الذى يرون أنه يحقق صالح الوطن مهما كان مخالفًا لرأى الأغلبية. (نموذج أحمد ماهر، النقراشى، السادات، مارجريت تاتشر... إلخ)

بالنسبة لى أنا وأنت وهو وهى، وطنيتنا مفترضة طالما لم يثبت عكسها، لكن بالنسبة لمحمد أنور السادات وطنيته الزائدة أو راديكاليته موثقة، ومسطرة فى فصل فرض نفسه على كتب التاريخ، وهو فصل الاغتيالات السياسية، وهى اغتيالات نُفذت بواسطة شباب وطنيين ولحساب مصر، وليس لحساب حزب أو جماعة أو أيديلوجية ما، أو بهدف الحصول على مكاسب من أى نوع، كلها من أجل هدف واحد هو

الاستقلال التام أو الموت الزؤام، وبسبب ذلك حوكم وطرد من الجيش وعرف التشرد[1].

هذه الوطنية الزائدة، أو المفرطة، هى التى فرضت عليه اقلاق راحة الشعب المصرى، ودفعته لهزه بعنف، حتى يقطع أجازته ويعود للعمل السياسى الذى اعتزله منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، لم يجنح للخيار الأسهل، وهو مغازلة الجماهير، مع ترك كل شيئ على حاله، فينعم الناس بالراحة وينعم هو بحبهم، وبحياته وبمنصبه، ويحكم ثلاثين عامًا (حته واحدة) نموذج حسنى مبارك.

وحتى نكون منصفين، للشعب، وليس للسادات، فالقرارات التى اتخذها كانت صادمة، قاسية، متلاحقة، ولا يصح تداولها بين مُرسل ومُستقبل ليس بينهما علاقة جدلية (أخذ ورد)، لأن صدامها مع مسلمات سادت ثمانية عشر عامًا أمر لا فرار منه.

ولا يفوتنا أن علاقة عبد الناصر بالشعب كانت علاقة أبوية لا جدلية، وهو ما يعنى أن تأخذ القرارات طريقًا وحيدًا، من أعلى إلى أسفل، من الأب لأفراد الأسرة، ويتلقونها دائمًا برضاء لثقتهم أنه يعرف ما هو فى صالحهم أكثر منهم، ولا يفوتنا أيضًا أن هذه العلاقة الخاصة جدًا، نتجت عن ظروف سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية يستحيل تكرارها، إلى جانب ما كان يتمتع به من صفات شخصية (كاريزما) تجعله أهلا للثقة من

(١) أتهم باشتراكه فى اغتيال أمين عثمان وزير المالية فى حكومة الوفد، وحصل على البراءة.

أول نظرة، وهذا الجانب الحسى هو أكثر العوامل تأثيرًا فى أمة عاطفية بطبيعتها، وحظها من العلم قليل.

نتيجة لدوام هذه العلاقة بشكلها هذا لنحو عقدين من الزمان، انمحت ثقافة الاختلاف، وثقافة النسبى، وسادت ثقافة المطلق، وهو ما ساهم فى جعل التغيير أكثر صعوبة.

تصور السادات أن العلاقة الأبوية التى كانت بين جمال عبد الناصر وبين عامة الشعب ستنتقل إليه تلقائيًا، ليس فقط بصفته وريثًا، ولكن بصفته صاحب تاريخ نضالى سابق ليس لأى من ضباط يوليو مثله، بما فى ذلك جمال عبد الناصر نفسه.

مع اكتشافه أن الأمر ليس بالسهولة التى تصورها، فى الحال استدعى خبرته كاعلامى سابق (رئيس تحرير جريدة الجمهورية) وبدأ فى صنع السيناريوهات التى تحقق له تبوء هذا المنصب الرفيع "أب للأمة المصرية" فأعاد انتاج مشهد كبير العائلة، متخذًا ميت أبو الكوم ـ مسقط رأسه ـ مسرحًا لتلك المشاهد، (تصوير خارجى)، وارتدى الجلباب البلدى، وجلس مع الناس فى الحقول وفى بيت العائلة فى ميت أبو الكوم "الدوار" وكان التليفزيون بالطبع ينقل تلك المشاهد بما فى ذلك أحاديثه المتكررة مع السيدة همت مصطفى المذيعة الشهيرة، وتعمده مناداتها بهمت يا بنتى، كما أصبح يلقب بالرئيس المؤمن.

ومع ذلك فقد أظهر العامة وغير العامة عنادًا شديدًا بشأن منحه (كارت بلانش) كالذى منحوه لعبد الناصر من أول نظرة، ولسبب لا أعرفه

لم يصدقوه، وظل عبد الناصر متربعًا على عرشه فى قلوب العامة لم يزاح عنه قيد أنملة.

بدت قرارات السادات وكأنها قرارات عشوائية، صادرة عن رجل عشوائى، إذ قدم للناس قرارات لاصلاحات لم يسبق طرحها فى الميديا على أى وجه من الأوجه، ولم يتداولها الناس حتى ولو بنظام (الشات) ولم تطرح حتى كإرهاصات، ولعلنا لا نبالغ إن قلنا أنها بذاتها كانت الخطوط الحمراء التى يجب ألا يقترب أحد منها، أو حتى التفكير فى أى منها بصوت مرتفع، ليس بسبب الرقابة الحكومية، أو قانون الطوارئ، ولكن ـ وهذا هو الأدهى والأمر ـ بسبب رقابة شعبية صارمة تحرم المساس بالمكاسب الاشتراكية المزعومة.

يضاف إلى ما تقدم أن هذه القرارات تتابعت دون الفواصل الزمنية اللازمة لتأملها وقبولها أورفضها.

على أى حال دعونا نرى ونحكم بأنفسنا:

ـ الشعب عاش أكثر من عشرين عامًا وهو يُحكم بقانون الطوارئ، حتى اعتاد عليه.

ألغاه

ـ الشعب إعتاد على حالة الحرب مع إسرائيل.

وقَّع معها معاهدة سلام.

ـ اعتاد على الإنغلاق الإقتصادى.

ـ عمل إنفتاحًا.

ـ اعتاد على الإقتصاد المدار.

شجع على الاقتصاد الحر وسمح للناس بالاستيراد والتصدير الذى كان موقوفا على شركات القطاع العام

ـ تيار إسلامى مُقَيد اليدين والرجلين.

أطلق سراحه.

ـ حزب واحد.

أحزاب متعددة.

ـ اتحاد سوفيتى مورد للقمح والسلاح ووكيل سياسى لمصر.

ألغى التوكيل وتوجه للتعامل مباشرة مع الولايات المتحدة.

ـ عقيدة الجيش شرقية.

غربية.

ـ انتقاد الرئيس خط أحمر.

أخضر[1].

---

(١) سمح لصحف المعارضة بانتقاده، وكانت صحيفة الطلبة من أشرسهم، ولم يمنع تزويدهم بورق الطباعة، التى كانت الدولة تحتكره، فضلا عن عدم ملاحقتهم أمنيًا، وقد انضم للمعارضة الكثيرون من أئمة المساجد، والجميع اكتسبوا شهرة عريضة بسبب، أنه شيئ لم يكن معتادًا أيام سلفه، وليس بسبب شجاعتهم الخارقة، والغريب أن كل هؤلاء بما فيهم فؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد، لم يحسبوا له أبدًا أن مساحة الحرية المتروكة لهم كانت بارادة منه، واصلوا الضغط على أعصابه، أمر باعتقالهم جميعًا بعد ذلك.

جرى كل هذا فى فترة حكم لم تتجاوز العشر سنوات يخصم منها سنوات الإستعداد لحرب ٧٣.

ورغم أن هذا الرجل الغريب، أو العبقرى ـ حسب ما أجزم ـ لم يترك شيئًا لم يحسب حسابه عندما قرر دخول حرب أكتوبر ٧٣، إلا أنه بالنسبة لهذه القرارات المزلزلة لم يتخذ أى من الترتيبات اللازمة.

ـ لم يُجَيِّش الإعلام لعمل الزفة والطبل والزمر الضرورى لتسويق قراراته رغم كونها كلها قرارات مصيرية ويفترض أن تقلب حياة الناس رأسًا على عقب.

قد يبدو هذا شيئ غير ذات قيمة فى بلد غير بلدنا، أما فى بلدنا فهو أمر بالغ الأهمية، حيث استمرت الدولة على مدى تسعة عشرة عامًا تصدر قرارتها الكبرى فى صيغتين احداهما بالحروف الأبجدية، والأخرى بالحروف الموسيقية " سيكا ونهواند " الأولى تنشر فى الجريدة الرسمية، والثانية تنشر فى الا ذاعة والتليفزيون.

قرار بناء السد العالى، النسخة الموسيقية (قلنا هنبنى وادينا بنينا السد العالى).

قرارات تطبيق الاشتراكية، النسخة الموسيقية (على راس بستان لشتراكية واقفين بنهندس عالميه).

قرار تأميم قناة السويس (محلاك يا مصرى وانت عالدفة)

فأين هى أغنية الانفتاحية لتؤيد سياسة الانفتاح التى اتجه لها السادات؟

ولم يكن هذا فقط هو التقصير الوحيد بل كان هناك ما هو أخطر وهو عدم اهتمامه بترميم علاقته باليساريين والناصريين، قبل عمل أى شيئ، وربما كانت محل اهتمامه، ولكن وجدها حالة ميئوس منها.

بالنسبة لليسار، بمفهومه الأوسع حيث يعنى الانحياز للمستقبل، أصبح متجمدًا حسب رأى الدكتور مراد وهبة، ومن ثم أصبح الجديد لا يشعل الحماس أو يحظى بالتأييد.

بالنسبة لليساريين، إذا ما اعتبرنا كلمة يسارى مرادفًا لكلمة اشتراكى أو شيوعى فقد كانت أسوأ من ذلك بكثير، نتيجة لتضاد الأيديلوجيتين الرأسمالية والإشتراكية، وانحيازه الواضح للرأسمالية.

بالنسبة للناصريين فلهم عنده ثأر إذ أخرجهم من الحكم بفضيحة خلع عليها إسمًا حركيًا هو ثورة التصحيح، أو ثورة ١٥ مايو.

الناصريون يرون أنها لم تكن ثورة وإنما كانت اغتيالا سياسيًا، وهذا صحيح، ولكن الصحيح أيضًا أنه كان دفاعًا عن النفس أقرته كل الشرائع. ويجدر القول أنه فعل ذلك بمفرده، فالشعب والجيش لم يشاركا فيه، وقبول الفريق محمد أحمد صادق منصب القائد العام للقوات المسلحة، بدلا من الفريق محمد فوزى ألذى أعلن السادات قبول استقالته، هو موقف شخصى بحت من الفريق صادق، وسلوك براجماتى بكل المقاييس.

إذ أن الجيش وقتها لم يكن فى حالة تسمح له بالوقوف مع س ضد ص أو العكس، فقد كانت مشكلته الوحيدة هى مصر، ومن ثم فالقوة التى حسمت الصراع لم تكن لا قوة الشعب ولا قوة الجيش، وإنما قوة ميكروفون الإذاعة، وهذا شيئ يؤسف له، بل هو فى حقيقته شيئ مرعب.

الذى أمسك " بالمايك " أولا هم مراكز القوى (وزير الإعلام أحدهم) وهذه خطوة كانت كفيلة بحسم الصراع لصالحهم لو أعلنوا عزل السادات، لكنهم بدلا من ذلك أعلنوا استقالة جماعية، وفى حساباتهم ـ حسب تصورى ـ لن تخرج النتائج عن ثلاث احتمالات، أولهما شعور السادات بالرعب لكونهم يضمون وزير الحربية ووزير الداخلية ووزير الاعلام ورئيس البرلمان إلى جانب الهيئة العليا للاتحاد الاشتراكى ونتيجة لذلك سيخضع لكل طلباتهم، وإذا ركب رأسه وعزلهم فالاحتمال الثانى هو خروج الشعب مطالبًا بعودتهم، وفى هذه الحالة سيحصلون على كرسى الحكم بالطريق الديمقراطى مضاف إليه شعبية عبد الناصر التى يشعرون أنها من حقهم هم وليس من حقه فهم الحكام الفعليون حتى فى وجود عبد الناصر، أما إذا لم يتحقق أى من الاحتمالين السابقين فالقوة التى فى أيديهم ستنهى المسألة لصالحهم.

ما حدث، لا الشعب خرج فى مظاهرات مطالبًا بعودتهم، ولا السادات أصيب بالرعب، ولا هم استخدموا ما بيدهم من قوة إما لعدم ثقتهم فى قدرتهم على تحريكها، أو لشكهم فى ولائها، أو لشكهم فى بعضهم، أو

لتساوى مراكزهم بالنسبة لبعضهم مما منع وجود رئيس أو زعيم للمجموعة يأخذ القرار على مسئوليته، أو لترددهم فى لحظة لا تحتمل أى تردد، على الجانب الآخر، وبيد ثابته وبقلب من فولاذ قبل السادات استقالتهم، وقدمهم للمحاكة بتهمة التآمرعلى قلب نظام الحكم، وقال ساخرًا أنه كان ينبغى محاكمتهم أيضًا بتهمة الغباء السياسى.

ولديه كل الحق، لأنهم عولوا على شعبية لا وجود لها غير فى خيالهم، كما جانبهم الصواب فى فهمهم لشخصية السادات بسبب اسقاطهم لتاريخه النضالى قبل ثورة يوليو، وأنه فدائى بالفطرة، وتعاملوا معه بمقياس وضعه المستكين، خلال حكم عبد الناصر، ولم يفترضوا أنه ربما يكون تكتيكًا من رجل محنك عرف السجن والتشرد بسبب السياسة.

ومع ذلك فيجدرالقول أنه ليست المواصفات الشخصية للسادات مثل الجسارة والحسم والذكاء والوطنية الجارفة هى فقط التى ساعدته على تحقيق هذا النصر السريع عليهم، ولا غبائهم السياسى الذى لا خلاف عليه، ولكنها البيئة السياسية السائدة فى ذلك الوقت.

فعامة الشعب، والجيش كانا مشغولين ومهمومين ومذهولين من جراء هزيمة ٥ يونيو الفادحة، فوقفا موقفًا سلبيًا تمامًا من هذه الخصومة وكأنها لا تعنيهما.

وبالنسبة للجزء المتعلم والمتابع للسياسة بدرجة أو أخرى، بما فى ذلك النخب، فهو لم يكن يستطيع فعل شيئ، لأنه تربى فى ظل دكتاتورية

استمرت ما يقرب من العشرين عامًا، واكتسب مهارة التعايش مع السلطة مهما كانت توجهاتها، ومن ثم لم يكن هناك من يجرؤ على التعبير عن غضبه، فقانون الطوارئ يقف له بالمرصاد، والإعلام موجه، والكتاب المقروئين مدجنين، ولهم مسالكهم الخاصة فى الهروب من مسئولياتهم الوطنية مقابل بقائهم فى مراكزهم المميزة، وجاء شعار " لا صوت يعلوا على صوت المعركة " ساترًا جيدًا لمواقفهم المتخازلة ومماألأتهم للسلطة، وللمزايا التى تكفلها لهم.

أما فيما يخص مجلس الأمة فكلنا يعلم أنه هو والعدم سواء.

الاتحاد الاشتراكى حزب ليس فيه من مواصفات الحزب أى شيئ كما سيأتى ذكره فيما بعد...

واليسار متجمد..

النظام يملك مقومات الثبات وحكومته المركزية مهابة بصرف النظر عن نوعية الأشخاص، أو قدراتهم.

قانون الطوارئ يطبق على أكبر من فى البلد لو خرج عن الصراط، أو تفوه بأى نقد للقيادة السياسية.

أما عن الأغلبية الساحقة من الشعب ـ والتى تمثل قوة حقيقية إذا تحركت، أو إذا وجد من يعرف كيف يحركها ـ فتحكمها موروثات، تحدثنا عنها فى فصل سابق، حيث تتشغل فى الكوارث القومية بأثر الحدث دون

الحدث نفسه، وبالتالى لا تهتم بالبحث عن أسبابه الموضوعية، ولا يبقى فى ذاكرتها منه إلا جوانبه الدرامية أوالعاطفية، كما أنها اعتادت على مر القرون أن تدافع بشراسة عن بطلها القومى عندما يكون طرفًا فى أى كارثة قومية، وترفض أن تسمع أو ترى أى أدلة ـ حتى لو كانت موثقة ـ تشوه، أو تغير الصورة المرسومة لبطلها فى لا وعيها، كما أنها ويا للعجب، تمارس رقابة شعبية صارمة، حيث لا تسمح لكائن من كان بالاقتراب من القصر المسحور الذى وضعت فيه أبطالها.

نموذج أحمد عرابى > والإحتلال البريطانى لمصر.

نموذج جمال عبد الناصر > هزيمة ٦٧ والإحتلال الإسرائيلى لسيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية.

وفى ظنى أنه من المستحيل أن تدافع الأغلبية الساحقة عن بطلها بهذه الشراسة، إلا إذا كانت ـ بلا وعى منها ـ تدافع عن نفسها هى، عن كينونتها هى، تداوى نفسها من قهر استمر لا أقل من ثلاثة آلاف عام.

فخروج الناس إلى الشوارع بأعداد هائلة وبتلقائية مذهلة بعد هزيمة يونيو ٦٧ المخجلة، والمناداة ببقاء عبد الناصر رئيسًا للبلاد، لم يكن فى حقيقته إلا دفاعًا من الأمة عن نفسها، وإلا ما معنى أن تهتف الجماهير صباح اليوم التالى للتنحى بحياة (ناصر / عامر) قد يوجد من يعتبر عبد الناصر ـ لغير المدقق ـ غير مسئول عن الهزيمة ولكن كيف يعتبر عبد

الحكيم عامر غير مسئول عنها؟ أللهم إلا إذا كانت المسألة ـ من وجهة نظر العامة ـ تجاوزت الهزيمة، فباتت أقل ضررًا فى نظرهم من انكسار بطلهم، وأن الأمة بإدراكها الغريزى شعرت أنها إذا انقلبت على أبطالها ورموز وحدتها وتماسكها من أجل واقعة مرت بمثلها مرات عديدة فى تاريخها الممتد لأكثر من سبعة آلآف سنة، فهذا هو الخطر الأكبر، وهذا هو ما يخطط له أعداؤها منذ قديم الأزل لينالوا منها، كأمة وليس كدولة، ومن جانبها لم تمكنهم من ذلك أبدًا حيث ظلت طول الوقت ترى نفسها أم الدنيا.

إذا هُزمت فليس لعيب فيها.

لتقصير من جانب بطلها؟ لا

عدم كفاءة من بطلها؟ لا

تقصير وغفلة من جانبها؟ لا

السبب دائمًا هو المؤامرة والخيانة.

أمة متواطئة مع خطاياها ضد نفسها، مساندة لأخطائها من أجل الاحتفاظ بكبريائها، وخوفًا من خدش فكرتها عن نفسها، وخوفًا على صورتها الجميلة الراسخة فى عقلها الباطن.

وإذا كان هذا هو حال الشعب، أو الأغلبية الساحقة، وردود أفعالها المرضية، فإن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للجيش، فقد كانت ردود أفعاله طبيعية ومنطقية للغاية.

شعر بصدمة هائله؟ نعم

الهزيمة أخجلت قياداته الرفيعة ـ وما أكثرهم آنذاك ـ رغم عدم مسئوليتهم عما حدث بسبب التزامهم بمهنيتهم وبعدهم عن الصراعات التحتية؟ نعم

شحنت الجنود والضباط بغضب عارم؟ نعم

فماذا فعلوا؟

ـ لفظوا السياسة، ولم يتدخلوا لنصرة أى جانب لا السادات ولا مراكز القوى، وأظهروا ترفعًا يجل عن الوصف من أجل وحدة الجيش ووحدة البلد، وهذا سلوك لابد أن يسجل للقيادات العليا بالجيش بحروف من نور.

ـ لاذوا بحرفيتهم العسكرية.

ـ حققوا فى حرب ٧٣ نتائجًا أذهلت العالم.

وهكذا المصريون دائمًا عندما يضعون أنفسهم بأنفسهم على الطريق الصحيح..... لا أن يضعهم غيرهم.

* * *

ظن السادات أن معركته مع من أسماهم بمراكز القوى قد حسمت لصالحه على المدى القريب والبعيد، والحقيقة أنها حسمت فى القريب

فقط، فمراكز القوى التى اقتلعت لم تكن سوى قمة جبل الجليد، أما قاعدته فكانت تسعين فى المائة من مثقفى مصر " الأفنديات " حسب تسميته لهم، وهؤلاء كانوا العنصر الأكبر فى سبيكة تكونت وتشكلت وتقسَّت خلال حكم عبد الناصر، وأصبح لها طريقتها الخاصة فى الحساب، فالشيفونية القومية التى أصابت الأغلبية الساحقة من الشعب، إكتسحت ـ بسلوكيات الطوفان ـ الكثير من النخب، وكان من أثر ذلك أن تحققت لعبد الناصر شعبية جارفة، قادرة على هضم الظلط، فاتخذها قاعدة بنى فوقها النظام (الطاغوت) ألذى هو موضوع هذا الكتاب.

فى أحشاء نظام كهذا لا يمكن أن تسود إلا النظرة الأحادية القائمة على مسلمات ذات طبيعة دوجماطيقية، ومن شأن هذا الوضع أن يَلفظ، أو يسحق هذا النوع من المفكرين ألذين لا يرون الدنيا إلا عارية كما ولدتها أمها، لا يصرفهم جمال الشفاه عن قبح شعر العانة، يملكون القدرة على اجتثاث جذور الوهم.

هذا النوع النادر من المفكرين كان من المحتم خروجه من المعادلة، وقد خرج، لكن كل بطريقته وحسب ظروفه وقدراته.

ـ الهجرة.

ـ خروج من المعادلة. " نموذج الدكتور عبد الرحكمن بدوى "

ـ مشايعة النظام ونفاق رموزه

ـ خروج من المعادلة.

ـ تحاشى الإقتراب من السياسة والكتابة فى غيرها.

ـ خروج من المعادلة. " نموذج عباس العقاد "

فى مثل هذه الأحوال يحدث شيئ بالغ الخطورة، هبوط سقف الحرية.

يبدأ بالحرية السياسية، التى هى أم الحريات، ثم ينسحب تدريجيًا على بقية الحريات، إجتماعية، ثقافية، دينية، علمية، فنية، اقتصادية، وبالطبع يحل الانكماش محل التمدد، ويحل الضمور بالعقل الجمعى، وينتهى بالفقر الفكرى، والشح الإبداعى، والركود الثقافى والسياسى، وتتحول حياة الناس إلى بركة آسنة لا يرى فيها إلا الديدان والقاذورات.

لا يعتبر إزدهار الأدب من قصة وشعر، وتألق الفنون من مسرح وسينما وغناء فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى (فيتو) على ما سبق ذكره، فالكتاب والفنانون أتوا إلى عصر ثورة يوليو مؤهلين، بما أتاحه لهم عصر ما قبل يوليو من تعليم وتدريب وشحن قومى وحرية، وما سلمهم من أدوات للتعبيرعن مشاعر الشعب، الفخور والمبهور بأبنائه من شباب الضباط، فالحقيقة أن هذا الفيض الفنى ليس من فعل أحد إلا الحقبة الليبرالية، أو الحقبة التى أطلق عليها بعض المؤرخين " الملكية الدستورية " (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) وأطلق عليها الشعب فى عصر القحط (المباركى) اسم الزمن الجميل، والدليل على صحة هذا، أن منحنى الازدهار اتجه فى

بداية ألخمسينيات والستينيات إلى الصعود، ثم أخذ فى الهبوط التدريجى حتى وصل إلى أسفل السافلين فى أيامنا تلك.

فى مثل تلك الحالة لا تكون الفكرة الجديدة أو المبتكرة أو الصائبة هى مقياس الجودة، ولاتكون هى الرافعة التى تصل بصاحبها إلى المراتب الأعلى.

ذلك لتأثيرها الضار على المراكز المستقرة، أو اقتحامها للمحميات السياسية.

عندما يُزجر الفكر الخلاق، ولا يحتفى به لفترة طويلة يحدث تحور للماكينة الثقافية، فتصبح الذاكرة القوية هى مقياس التميز، فيزداد الإهتمام بالتراث، ليس بدافع توظيفه فى النهوض بالحاضر، وإنما استخدامه كلافتة تعلن الوجود على الساحة الثقافية، وهنا ظهر طراز من المثقفين ألذين قامت شهرتهم على الحفظ لا التفكير الحر والمواقف ألمتفردة، ومثل هذا النوع من المثقفين (المراوغين) لديهم قدرة طبيعية على قبول الوضع ونقيضه بنفس الكفاءة والحماس والجدية.

ونتيجة لعدم وجود إدارة أو قانون يفرض إعلان الافلاس الثقافى وينص على نشره بالجريدة الر سمية، على غرار الافلاس التجارى، وخوفًا من مواجهة تهمة التدليس الثقافى، نجده قد تخفى وراء مثالية وطنية شكلية، حولت أصحابها إلى ظاهرة لفظية، يرددون الشعارات نفسها،

ويتشبثون بالمواقف نفسها، ويجدون فى البراجماتية السياسية أو المجتمعية عدوًا طبيعيًا لهم.

ونظرًا لسيطرتهم التامة على كل أنواع الميديا الاعلامية، وما يبثونه فى أحاديثهم ومقالاتهم من مثالية زائفة، وما يتسلحون به من شعارات، لم يكن من الممكن صمود البراجماتية السياسية أو البراجماتية العامة ان صح التعبير أمامها.

وفى الحقيقة فإن عداءهم السافر للبراجماتية السياسية أو البراجماتية العامة يرجع لطبيعتها الديناميكية، المتمثلة فى خاصية التعديل والتبديل والخصم والاضافة، وهو ما يضع كفاءتهم السياسية على المحك، ويعيد تقييم قدراتهم على ضوء القدرات الوافدة، أو المتوقع تواجدها فى أى لحظة.

وهذا يفسر واحدة من أعقد الظواهر فى حياتنا العامة، فكلنا برجماتيون حتى النخاع فيما يختص بشأننا الخاص مرتب ترقية ميراث، أما عندما يختص الأمر بوطننا أو بالأحرى بالشأن العام تجدنا، لا نعطيه القدر الملائم من الاهتمام، ثانيًا نضن عليه بالوقت الكافى للتفكير، ثالثًا لا نستخدم قواعد الجمع والطرح والضرب، وبدلا أن نقيس بالسنتى والمليمتر نقيس بالشبر والذراع وربما لا نقيس على الاطلاق، ولا يبقى أمامنا بالطبع إلا أن نكون مثاليين تلوك ألسنتنا نفس الشعارات، نفس القناعات، نفس الكلمات، وتضيع الفرص، ويبقى الفقر، والتخلف، والتلذذ بإماتة النفس.

نتيجة للدكتاتورية التى مارسها ناصر طوال فترة حكمه التى اقتربت من العشرين عامًا توحد اليسار مع اليمين، أو بتعبير أدق لم يعد اليسار التقليدى (الطليعى) يسارًا، وبالتالى كان من المستحيل أن يتخللوا عن قوالبهم المتحجرة من أجل أى قرارات أخرى يأتى بها حاكم من خارج السرب كالسادات، فضلا عن الثأر الذى لهم عنده، وهو من جانبه لم يحفل باستمالتهم، بل واصل سخريته منهم فى خطبه.

كان السادات بحكم تجربته ومشاركته كناشط سياسى فى عصر الملكية الدستورية، يعرف أن القناة القديمة التى كانت تصل ما بين الكتاب والشعب قبل انقلاب يوليو ٥٢ قد ردمت خلال سنوات حكم عبد الناصر، وأصبح المثقفون والعامة كل فى طريق، شأنهم فى ذلك شأن الانفصال القائم بين السياسيين والعامة، وهذا سبب عدمَ وقوفه طويلا أمام مسألة استرضائهم لأنه يعرف أنه لا قاعدة شعبية لهم.

وأنا أنتهز الفرصة لأعتذرعن عبارة " شأن الانفصال القائم بين السياسيين والعامة " لأنه لا يمكن الفصل بين السياسيين والعامة لأن السياسى مُنتج جماهيرى، منتج شعبى، ومن ثم يستحيل وجود انفصال أو مسافة تفصل السياسى عن الشارع ورجل الشارع، إذًا فمن يكون هؤلاء إن لم يكونوا سياسيين؟ انهم صنف من الموظفين يمكن تسميتهم بالمشتغلين بالسياسة مثل وزراء التكنوقراط وغيرهم بالطبع.

هذا الفرق الدقيق بين السياسى والمشتغل بالسياسة هو الفخ الذى وقعت فيه مراكز القوى، إذ تصوروا أنهم طالما هم مشتغلون بالسياسة فهم سياسيون، وهذا خطأ فادح دفعوا ثمنا باهظًا له، وربما ما عزز هذا الاعتقاد عندهم هو طريقة تعامل الشعب معهم من حيث ترحيبه بهم إن صادفهم فى الطرقات أو فى الأماكن العامة، واحترامه الشديد لهم، وهم على مكاتبهم وصورة الكبير فوق رؤوسهم، ولم يخطر فى بالهم ـ لضحولة ثقافتهم ـ أن سلوك الشعب هذا هو أداة من أدوات دفاعه عن نفسه، وواحد من موروثاته التى اعتاد على أن يتقى بها المظالم التى تقع عليه من الغزاة غير المحكومة بدستور أو قانون أو أخلاق أو دين.

فسروا مشاهد ترحيبه بهم على أنها حب وتأييد (شعبية) نسوا وقتها أنهم صنيعة النظام لا صنيعة الشعب، ومن اختارهم هو النظام ومن عزلهم هو النظام، أما الشعب فلا شأن له بالأمر.

سواء اتفقنا مع السادات أو اختلفنا معه، فمما لا شك فيه أن هذه القرارات كانت فى حاجة ماسة إلى كتيبة، وربما كتائب من الإعلاميين، والكتاب، والنشطاء السياسيين، لفتح الطريق أمامها، وشرح أبعادها، وضرورتها، وتهيئة الناس لقبول تغيير جذرى فى مفاهيمهم وحياتهم وتوجهاتهم، مع الوضع فى الحسبان الحالة التى هم عليها من الإنهاك والتشتت، نتيجة إحساس عميق بخيبة الأمل، يرفضون التصريح به، والاعتراف بمسبابته، وتحميل بطلهم أو معبودهم مسئولية حدوثه لأنه

سيطالهم هم أنفسهم، وسيكشف تواطؤهم معه ضد أنفسهم، وربما يؤدى إلى انهيار كامل للمنظومة بمسلماتها وهو ما يتحاشونه، ولدينا اعتراف صريح من كاتب كبير هو توفيق الحكيم يفيد أنه كان مغيبًا طوال حكم عبد الناصر.

وهذا فى ظنى أحد أخطاء السادات (فى حق نفسه بالطبع)، فقد اعتقد أن قراراته ليست فى حاجة لتمهيد، وفى غير حاجة لمقاول إعلام لتسويقها، فهى بائعة لنفسها بنفسها، وعلى الفور.

وعلى الجانب الآخر فإن رجل الإعلام فى هذا الوقت كان قد بلغ من القوة حدًا جعله يرى أن من حقه وضع إسمه فى (التتر) بجوار المخرج بلغة مسلسلات التليفزيون، فكان لزامًا على الرئيس (الذى لا يحمل مرتبة زعيم أو أب) أن يمنحه صفة الشريك، وبالتالى عليه أن يسأله عن كيفية تسويق القرار، كيفية تلميعه، كيفية حشد الناس لتأييده، ويشعره بحاجته لدوره فى تسويق منتجه، فرجل الإعلام لايغريه ولا يرضيه أن يروج لإتجاه أو لقرار قيمته فيه، أو أن تكون قيمته معلنة عن نفسها، لأنه فى هذه الحالة قد تنتفى الحاجة لدوره، وان استخدموه فلن تتاح له فرصة استعراض كفاءته فى تلميع القرار وتغليفه وتقديمه لعميله بشكل جذاب، هو يريد اتجاهًا أقل وضوحًا ليوضحه، قرارا بلا قيمة ليمنحه قيمة، أو أقل قيمة ليزيد من قيمته، قرارا خاطئًا ليجعل منه أصح القرارات، وأنفعها للناس، (نموذج المذيع أحمد سعيد والطائرات الإسرائيلية التى

تتساقط كالأرز فى حرب ٦٧ ونموذج إعلامى الجزيرة فى تعاملهم مع مصر) وإذا كان القرار له قيمة فى ذاته، يريد من صاحبه أن يكون جاهلا بسبل ترويجه، وأن يترك له الحق فى رسم الخطط وتجهيز الساحة للإعلان عنه، وكل هذه صفات غير متوافرة لا فى قرارات السادات ولا فى السادات نفسه من حيث طبيعته وشخصيته وخبرته كإعلامى سابق.

ونتيجة لهذه السطوة الاعلامية السائدة التى وصلت لحد البلطجة، فى بعض الحالات، ومن بعض الاعلاميين، أصبح الإعلامى الذى لم يسند له دور يزيد على مجرد إذاعة القرار، مقاومًا للقرار، بل وعدوًا له، وله طرقه الخاصة للانتقام دون أن تمسك عليه أى خطأ، ففى الوقت الذى يعرف كمهنى أنه إذا لم يذع هذه المعلومة عشر مرات/ ساعة أو عشر مرات / يوم، لن تكون فاعلة، يذيعها مرة واحدة فقط، هذا مثل، ومثل آخر، هب أنك تدعو لسياسة الانفتاح (O.K) لن يقاومك لكن سيختار كل الأفلام السينمائية التى تروج للاشتراكية، أو يختار ضيوفه ممن يؤازرون الانغلاق، مثل ثالث، يختار ضيفين أحدهما قوى الحجة، قوى الشخصية، زلق اللسان، والآخر ليس له نفس المواهب، وكل منهما يمثل اتجاهًا مخالفًا للآخر، ألفصيح ضد القرار والمتلعثم مع القرار، والرجل يدير الحوار بمنتهى الحيدة وبراءة الأطفال فى عينيه، وهناك طرق متعددة لإدارة الحوار والتركيز على بعض النقط والتعتيم على غيرها، واستنطاق الضيف بما يريد الاعلامى... إلخ، وأنا لا أنسى أنه بعد هزيمة ٥ يونيو مباشرة كتب محمد حسنين هيكل

فى مقاله (بصراحة) ألذى كان واسع الشهرة آنذاك " أن كاتبة إنجليزية (ذكر اسمها) قالت له فى حوار له معها " حسن أنكم هزمتم لأنه لو لم تهزموا لضربتكم إسرائيل بالقنابل النووية " أى لنا أن نفرح بالهزيمة لأنها حسب المثل الشائع (قضا أخف من قضا)، والسؤال الآن هل لهذه الكاتبة الإنجليزية وجود حقًا أم أنها من اختراعه؟ وإن وجدت هل حقًا قالت له ذلك؟ ثم هل من المتوقع أن يوجد من يتقصى الحقائق بالنسبة لهذه الواقعة؟ ثم ماذا باستطاعة المحقق أن يفعل لو تأكد من كذبه؟ هل هناك فى هذا الوقت من يجرؤ على نشر تكذيبه؟ وهو الشريك فى كل المصائب التى حلت بمصر؟ هذه نماذج سقتها حتى لا أتهم بمعاداة السامية (الإعلام) ألذى أجزم أن الكثير من المفاهيم والأطروحات المتجزرة فى نفوس العامة هى من صنعه، ومع ذلك ستظل الحقيقة التى لا يمكن القفز فوقها، هى أنه ليس كل الإعلاميين كذلك، فإن نسينا لا ننسى فضلهم عندما أحسوا بشعور الجماهير تجاه جماعة الاخوان المسلمين وقيامهم بدورهم من حيث تسخير الميديا كلها وتسخير كفاءتهم فى اعلان مشاعر الغضب الشعبى العارم الذى تمخض عن ثورة الانقاذ ثورة ٣٠ يونيو التى خلصتنا من الجماعة الإرهابية، ولكننا نتكلم عن عصر كانت فيه قيادات الإعلام هى التى ترسم للإعلاميين الخطوط والإتجاهات التى يسيرون عليها، والتى إن تجرأوا بمخالفة التعليمات أو، حاولوا الالتفاف حولها، أو عجزوا عن تنفيذها، سدت أمامهم أبواب الترقى وتبوء المراكز القيادية المرموقة.

كما أن السادات لم يحاول أبدًا استخدام مقاول ثقافة لتوصيل الطلبات للمنازل، ربما للأسباب السابق ذكرها، وهى أنه لن يقدم ولن يؤخر، ويجب ألا يخطر بذهننا أر السادات لم يفعل ذلك ترفعًا، لأنه ممن يضعون لافتة " الوسطاء يمتنعون " بالعكس، السادات يمكنه اللعب مع الشيطان نفسه، ويعرف كيف يستخدمه ويأخذ منه ما يريد ويسعر الجملة، ومن ثم فهذه كانت من بين أدواته السياسية، وكان من أقدر الناس على التقاط مثل هؤلاء الناس، واستخدامهم لتنفيذ أهدافه، ثم لفظهم دون دفع الأتعاب التى انتظروها.

ففى أحداث ١٥ مايو استخدم الفريق محمد صادق، ليحل محل الفريق محمد فوزى، وأخذ منه ما أراد وشهر والتانى والتالت وبالسلامه (معطلكش) نفس الشيئ مع المستشار أبو زيد فهمى ألذى لم يتورع عن اتهام الفريق محمد فوزى بالخيانة العظمى، وتم الحكم عليه بالاعدام وخفف السادات الحكم للأشغال الشاقة، ثم منحه عفوًا رئاسيًا، والأكثر من ذلك أنه برأه من تهمة الخيانة العظمى فى أحد خطاباته، وبالطبع تخلص من أبى زيد فهمى عند أقرب ناصية، وقبل حرب ٧٣ استخدم الدكتورعلى السمان لتهيئة الساحة الأوربية للحدث الجلل القادم فى الطريق، والغريب أنه لم يكن فى مصر كلها شخصية يمكن أن تلعب هذا الدور فى باريس مثل الدكتور على السمان، ألذى قدمته سيدة مجتمع فرنسية للوسط الراقى الفرنسى، ومن وقتها أصبح له باع كبير فى باريس،

وبعد انتصار أكتوبر حضر من باريس للقاهرة، وقابل الرئيس ـ حسب ما جاء بكتاب الدكتور السمان ـ وليس لى أو لغيرى أن يقول أنه انتظر مكافأة غير المكافأة التى حصل عليها، فهو فقط ألذى يعرف ما كان يأمله من مقابلة السادات بعد قيامه بالمهمة التى طلبت منه خير قيام، وقد استرضاه بمنصب مستشار للرئيس فهل أرضاه ذلك فعلا؟ أم كان يأمل فى الحصول على حقيبة وزارية أو رئاسة الوزراء الله أعلم. فالسادات كان رئيسًا زئبقيًا، لا سبيل للامساك به، أو السيطرة عليه، أو إحتوائه، ولذلك لم تتكون مراكز قوى فى عهده أبدًا.

لكن ونضع تحتها عدة خطوط فإن كل أو معظم من استخدمهم ولم يحصلوا منه على الثمن العادل من وجهة نظرهم تحولوا إلى أعداء له، لأنهم جميعًا شعروا أنه استغلهم، واشترى خدماتهم البالغة الأهمية ـ حسب تقديرهم ـ بأقل من قيمتها، حتى بيجن رئيس وزراء إسرائيل وشريك السادات فى معاهدة كامب ديفيد، يقال أنه مات كمدًا بعد توقيعه المعاهدة، ويقال أنه كان يردد أن السادات أخذ الأرض وأعطاه ورقة.

* * *

وفى تقديرى أن السادات حسبها بالعقل وان كان العقل فى بعض الأحيان وفى بعض المجتمعات لا يعول على أحكامه.

ـ إذا كان الناس محرومين من الحرية بسبب قانون الطوارئ، وقانون الحراسة، فأى تمهيد يطلب منك ان كنت سترد لهم حريتهم المنهوبة بإلغاء قانون الطوارئ، وترد لهم أموالهم بالغاء قانون الحراسة؟

ـ إذا كان إقتصاد البلد منهاراً بسبب الحرب مع إسرائيل، فأى تمهيد يطلب منك ان نجحت فى وقف الحرب معها؟[1]

ـ إذا كان الانغلاق لم يحسن حياة الناس فكيف لا يرحبون بالانفتاح؟

لماذا لا تكون القاهرة هى عاصمة المال والأعمال فى الشرق الأوسط؟[2]

ـ إذا كان كل من دار فى الفلك الغربى ـ إبتداء من نصف القرن الماضى ـ تغيرت حياتهم إلى الأحسن، عكس من دار فى الفلك الشرقى، فأى تمهيد يطلب إن تقرب للغرب؟

ـ إذا كانت الولايات المتحدة هى القادرة على الضغط على إسرائيل فأى تمهيد يطلب إذا لجأ لها أملا فى الحل؟

---

(١) نقص اللحوم أدى إلى غلق محلات الجزارة ثلاثة أيام بأمر الدولة، نقص فصول الدراسة فى المدارس أدى إلى تشغيل المدارس فترتين وثلاث فترات فى اليوم، إلى جانب إنهيار البنية التحتية وأصبح طفح المجارى فى كل مكان.

(٢) هل هناك فى الشرق الأوسط من هو أحق منها بذلك؟ اليست هى صاحبة أقدم بورصة بالشرق الأوسط وأقدم بنوك بالشرق الأوسط؟ وأول ديمقراطيات الشرق الأوسط، وأقدم دساتير الشرق الأوسط؟ وقتها فقدت لبنان هذه الصفة بسبب الحرب الأهلية ووجدها السادات فرصة لمصر لأن تسترد القاهرة حقها المغتصب فى لعب هذا الدور.

- إذا كانت هذه هى خريطة الطريق التى أفضت للنكسة، أليس من المنطق ألبحث عن بدائل، وماذا يكون بديل اختيارك للملك أليس الكتابة؟ جربت روسيا وفشلت، هل يبقى غير أمريكا؟

وختامًا لحديثى عن السادات ألذى أتى كمُنتَج جانبى، أو شيئ لزوم الشيئ، فإنى أقول أن السادات حل شفرة التقدم والإصلاح الشامل بمنطق العالم الحديث، وعندما تحققوا من جديته، وقدرته، ووطنيته، وتحدثه بلغتهم بحيث صار منافسًا خطيرًا صدر الأمر باغتياله[1].

هل هذا فكر إجرامى محلى؟ أليس تخطيطًا عالميًا؟ وترتيباته استغرقت عامًا أو أكثر حتى تم العثور على المجرمين وتم تدريبهم؟

* * *

رأى مبارك أن هذا الشعب بشكله الراهن، وبعد ثلاثة حروب - كان يمكن تجنبها - وبعد مغامرة الوحدة مع سوريا التى وصفت قبل سقوطها بوحدة لا يغلبها غلاب، وبعد تحقيق خطة خمسية واحدة، وتوقف عملية التنمية بعدها، ومع انسحاق الطبقة الوسطى، وانهيار البنية التحتية من مجارى وكهرباء، ووقف بيع اللحوم فى المحلات ثلاثة أيام إسبوعيًا بسبب

---

(١) من فضلك ارسم نصف دائرة وزع قوات الشرطه على نصف المحيط فلا يبقى مكشوفًا بعد ذلك غير قطر الدائرة (المنصة) حيث يجلس عليها السادات وضيوفه؟ وهذا الجزء هو المواجه للعرض العسكرى؟ هل يتوقع أحد أن يأتى الخطر من ناحيته؟

عدم توافرها، وعدم توافر فصول بالمدارس، وعمل المدارس لفترتين وثلاث بسبب ذلك، وانهيار العملية التعليمية، واضمحلال الثقافة والفنون، وازدياد محاولات الأشقاء لاستلاب دور مصر الريادى سياسيًا وثقافيًا أثناء محاولة صعودهم وبحثهم عن ذواتهم، ومحاولة الإخوان المسلمين الدائمة فى توظيف القوة الناعمة والخشنة فى إنهاك القائمين على الحكم، واللعب خلف الخطوط، بهدف إسقاط النظام، وحلولهم محله، والعمل الدؤوب من جانب المخابرات الإسرائيلية على تخريب مصر من الداخل بتحريك الفتنة الطائفية، وضخ المخدرات بأنواعها المختلفة، ودعم الأصولية سواء إسلامية أو مسيحية بالمال والسلاح.

والأخطر من كل هذا وجود أغلبية ساحقة، نصيبها من التعليم قليل أو معدوم، ومن الثروة محدود للغاية، ومن ثم تحتاج لمعاملة خاصة حتى يتم اتقاء شر تحركها العشوائى، أو تحريكها لتنفيذ أجندة غيرها، فإذا قامت ثورة روج لها وقادها النبهاء بسبب أن بعض القناديل مطفأة، ويريدونها مضيئة، فإذا بالأغلبية الساحقة فى حركتها الإندلاقية تطفئ كل القناديل بما فيها تلك التى كانت مضيئة، ويسود الظلام.

أمام كل هذه المعطيات، وخضوعًا لاستحقاقاتها، أضمر مبارك بينه وبين نفسه العودة إلى نظام عبد الناصر ببنوده السبعة التى أجملناها من قبل.

رأى مبارك فى هذا النظام بأعمدته السبعة، الملاذ لأمنه الشخصى، بعد رئيس مزقته رصاصات أحد جنوده، وسمعه بأذنيه وهو يواجه

الرصاص القاتل قائلا " مش معقول " كلمتين كأنهما صياغة معاصرة لعبارة يوليوس قيصر " حتى أنت يا بروتس ".

استخدم مبارك لتحقيق هدفه نفس الرافعة التى حولته من طيار إلى مدرس فى الكلية الجويةُ، ثم لقائد عام للقوات الجوية، ثم لنائب رئيس، ثم رئيس لمصر، وهذه الرافعة تتمثل فى حزمة من الثوابت التى لا يخرج عنها، صالحه الشخصى، أمنه الشخصى، الدهاء، الكتمان، البعد عن الإثارة، تجنب المعارك، العمل بجدية، عدم البوح بسره لأى من معاونيه مهما كانت قيمته، الواقعية الشديدة، تحاشى ملامسة الخطابات الدينية مهما كانت درجة تطرفها أو خطورتها حتى لكأنها تنطلق فى بلد غير بلده.

بلا ضوضاء، ولا إعلان، وضع أملفات التى فتحها السادات فى مخزن المهمل، مع تحريم فتح أى ملفات جديدة من هذا النوع، كما أعطى للتراب والعتَّة كارت بلانش لتتعامل معها بما تستحق.

ـ كامب ديفيد.

ـ لا تُلغى ولا تُعدل.

ـ السلام مع إسرائيل.

لا يزيد ولا ينقص، درجة حرارته تظل على ما هى عليه.

ـ زيارة اسرائيل.

ـ لا.

- الشارع السياسى.

- دوره السياسى يعود للصفر.

- عدم الجهر بالإتجاه الرأسمالى للدولة، سكوته عن التجريح الدائم من وسائل الإعلام الرسمية لرجال الأعمال، حتى لا يثير حفيظة من يعتبرون أنفسهم حماة للإشتراكية، وحراس للناصرية، وترك الناس يعتقدون أنه يشاركهم عدم الرضاعن الإنفتاح ألذى أتى به السادات.

فَهِم الشطاراللعبة، أدركوا أن مبارك غير معاد للرأسمالية، ولا للبيزنس وأهله، وكل ما هنالك هو الرغبة فى نصيب من الكعكة، ولعبوها، تحولوا بين ليلة وضحاها إلى ملياردیرات، وساعدهم على النجاح السريع غياب الإستحكامات التى تُحصن بها الرأسمالية - كنظام اقتصادى - نفسها، مثل الرقابة الحكومية، الافصاح الاجبارى، مقاومة الاحتكار بتشجيع المنافسة، وكسرها عن طريق تشجيع الائتمان لتوفير التمويل للوافد الجديد على المجال.

وهو ما يعنى أننا فى تطبيقنا لأى من النظامين سواء الرأسمالى أو الإشتراكى كان نصيب مصر هو أسوأ ما فيهما، وحرمت من مزايا أى منهما، وهذا ما جعلنا حتى تاريخه حائرين نفتح الشباك أم نغلقه.

- لم يصدرعن مبارك ما ينم عما أسرّه فى نفسه من تراجع عن الطريق الذى اختطه السادات، وعودته لطريق النكسة.

* * *

وعليه كان على الساحة السياسية الحزب الوطنى، الملقب بالحزب الحاكم، وهو لا حزب ولا حاكم، ثم عدد آخر من الأحزاب التى استجد معظمها فى عهد السادات.

كلنا يعرف كيف كانت تتم عملية الاستفتاء على الرئاسة، وكيف كانت النتائج تزور بحيث تكون فوق الخمسة وتسعين فى المائة بصفة دائمة، وهو ما يجعلنا نتساءل هل كان هذا كل شيئ أم أن هناك ما هو أكثر عبثًا؟

بالتأكيد هناك الأكثر وهو إطلاق لفظ حزب على شيئ لا يمكن أن يسمى حزبًا، فالأحزاب السياسية فى العالم لها خصائص محددة:

ـ أن تنبت فى الشارع، وبإرادة حرة لمؤسسيها، ولأهداف محددة ومعلنة، لا أن يؤسسها الحاكم من شرفة قصر الرئاسة، وبإرادة منفردة من جانبه، ولتحقيق أهداف تخصه، بعضها معلن وبعضها خفى.

ـ أن يتنافس أعضاؤه مع بعضهم البعض للوصول لزعامته، فالمنافسة هى القوة المحركة فى الحزب، كما يعزى لها تحديد القامات وترتيبها منسوبة بعضها لبعض (الطويل قدام والقصير ورا) وهو ما يعطى الحزب الشكل الهرمى المتعارف عليه، وإلا أخذ شكل " مصطبة " مثلا كالحزب الوطنى.

من الجهل والسذاجة إعتبار شهوة الصعود ـ المشروع ـ سلوكا ممجوجًا أوغير أخلاقى، ووصم صاحبها بالوصولية، ومن البلاهة المناداة بالترفع عنها، فهى التى تجعل الحزب يموج بالحركة، ويتأجج بما يتولد بداخله من

أفكار وحلول، ويجعله كالمرجل فى حالة غليان دائم، فمن تراه فى القاعدة اليوم قد تراه فى القمة غداً، ومن تراه فى القمة فى الصباح قد تراه خارج الحزب بعد الظهر، ويسود اعتقاد بين أعضاء الحزب بأن لا أحد باق فى مكانه إلى الأبد.

ولعل ما حدث فى حزب العمال البريطانى، فى آخر انتخابات لإختيار زعيم له بدلا عن تونى بلير، هو خير نموذج لهذه الديناميكية المتوحشة، فقد رأينا الأخ الأصغر(إيد بليباند) ينافس (ديفيد بيلباند) الأخ الأكبر ويفوز بزعامة الحزب رغم أقدمية الأخير.

ما معنى هذا؟

معناه لا توكيل ـ غير قابل للإلغاء ـ يمنح من الحزب لأى من أعضائه، وكل شيئ قابل للتغيير، والثابت الوحيد هو التغير.

وهذه الخاصية (أى المنافسة بين الأعضاء) لم يكن لها وجود فى حزبنا الحاكم، لأن أعضاءه يعلمون قبل الإنضمام إليه أن دورهم لن يتعدى تنفيذ ما يطلب منهم، وهو قليل جداً، وبتعبير أدق بالغ التفاهة، فلم يكونوا أكثر من كومبارس.

لا منافسة لا على الزعامة، ولا على الصف الأول.

الزعامة للحاكم، الصف الأول لمحاسيبه، وبالتعيين لا بالانتخاب، وبالولاء لا بالكفاءة.

هذه الثوابت شوهت خامة العضو، فقد دخل العملية وهو على علم مسبق بأنه لا دور سياسى حقيقى له، وأن العملية كلها (بكش سياسي) أو أمور بوليتيكا كما يقال، لا صعود إن أجاد، ولا هبوط إن أخفق، وهنا يكمن سبب الإنحراف، إذ تعين عليه أن يبحث لنفسه بنفسه عن فائدة ما، يحصل عليها، نتيجة لكونه عضو بالحزب الحاصل على صفة الحزب الحاكم؟

هنا جرى على تركيبته الطبيعية، ألمفترض أنها محترمة، نوع من التشوه حتى يتعايش مع هذا الوضع المختل، كأن يضع (بادج) الحزب على صدره، ويتجول به فى دائرته الإنتخابية من أجل تحقيق مصالحه.

وإذا اتسعت قيمنا ومثلنا العليا لاعتبار المنافسة على الزعامة وعلى الصفوف الأولى مصدرًا للحياة فى الحزب الواحد، فإن على هذه القيم والمثل العليا أن تصبح أكثر اتساعًا وتعتبر المنافسة بين الأحزاب على كرسى الحكم مصدرًا للحياة بالنسبة للحياة السياسية للبلد ككل.

ومن ثم وجب أن ينصب انتقادنا على شخص المتنافس لا على المنافسة، ونقمتنا تكون عليهم لا على المنافسة، لأننا كمصريين لنا طريقتنا الخاصة فى التعامل مع مثل هذه الأمور، فعندما نفاجأ بمشكلة ما فإننا لا نكتفى بمعاقبة المتسبب وعلاج المشكلة ووضع الضوابط التى تمنع تكرارها وإنما نسارع بهدم السياسة ككل، فلو فرضنا أن عميلا لأحد البنوك هرب من

البلد رغم ما عليه من قروض للبنك، فإن غضبنا ونقمتنا لا تنصب على العميل بل تأخذ فى طريقها سياسة الائتمان ذاتها، ولا تقف عند مدير البنك المقصر أو المرتشى أو المتورط بل تأخذ فى وجهها كل المديرين، حيث تتركز نظرتنا على الجزء الفارغ من الكوب، وننسى ما يقدمه الائتمان من خدمات ضخمة للاقتصاد، بالرغم ما به من عيوب. فإذا كان البنك المضار خسر عشرة ملايين فقد ربح من سياسة الإئتمان مائتين وخمسين، وعندما ضقنا بممارسات أعضاء أحزاب ما قبل يوليو ٥٢ ألغيت كل الأحزاب التى كانت متواجدة آنذاك.

ومن ثم يجب أن تتغير نظرتنا للمنافسة، ونكف عن ازدرائنا للحزب الذى يسعى للوصول للحكم، أو للشخص الذى يريد أن يصل لزعامة الحزب المنتمى له، فالديمقراطية، شأنها شأن الائتمان ينبغى أن نتعامل معهما كما نتعامل مع االوثيقة القانونية إما تقبل كلها أو ترفض كلها.

ولأن المنافسة المزدراة، كانت معدومة فى نظامنا السياسى، فكان من الطبيعى أن لا يصدر عنه ما ينم على أنه على قيد الحياة.

ألحزب الوطنى، أو حزب الدولة، أو هذا الشيئ الضخم المترهل المفكك الأوصال والمكون من أكثر من ثلاثة ملايين عضو منتشرين فى طول البلاد وعرضها، هذا الشيئ، لم يكن فى نظر محمد حسنى مبارك أكثر من ممسحة بلاط، روح يروح، تعالى ييجى، إعجن عجين الفلاحة يعجن، ومن

ثم لم يمثل هذا المسخ أى عقبة فى وجه خطة مبارك التى أضمرها لحكم مصر، ولكن المشكلة كانت فى الأحزاب الأخرى، التى تشكلت وفقًا للأسس المتعارف عليها دوليًا:

- نشأت فى الشارع.
- شكلها الناس وليس الحكومة.
- تحتل المنافسة القلب منها.
- تسعى للوصول للحكم.
- لها برنامج معلن.

وأحزاب بمثل هذه المواصفات إذا أخذت فرصتها، وتوفرت لها سبل النمو، لن يمر وقت طويل حتى تكون لها فاعالية، وتمثل معارضة قوية للحكم، ولن يتمكن النظام من السيطرة عليها بالآلية القديمة، من هنا قرر أن يساويها بالأرض، وبهذا يتحقق البند الرابع من البنود الشيطانية الذى قام عليها النظام الناصرى وهو (الحزب الواحد) ولذلك كان نعتها بالأحزاب الورقية سلوكًا ممنهجًا، وترديد ذلك فى الميديا الرسمية بمناسبة وبدون مناسبة مقصود فى حد ذاته، حتى يحفظه الناس، وحفظه الناس، وحتى تسقط من نظر الناس، وسقطت من نظر الناس.

الحق أن الأداء كان فاعلا إلى حد أن الأحزاب ذاتها فقدت ثقتها فى نفسها، وأحست بضآلة شأنها، وهوان أمرها على الجميع شعبًا وحكومة، وشرع زعماؤها للأسف فى تدريب أنفسهم على التعايش مع النظام

بشروطه، وتحت أقدامه، كما جرت محاولات من ليبراليين ـ مرموقين حاملين لبصمة تاريخية ذات قيمة ـ لاستجداء الإخوان، ومحاولة الإستقواء بهم على قهر النظام، رغم العداء الجينى بينهما، وكل هذه نتائج منطقية، فالنظام الحزبى أو الحياة الحزبية كانت وليدة وأسنانها لبنية، وكان على الدولة أن تمد يد العون لها ماديًا ومعنويًا لا أن تحاربها على هذا النحو غير الأخلاقى، وكان على الثقافة لو أنها سوية، أن تذكر الأمة بماضيها الحزبى، وأن تدين جريمة التصفية الجسدية التى أقترفت بحقها فى عام ١٩٥٤، حتى تصل الماضى بالحاضر.

جماعة الإخوان المسلمين كطرف سياسى

وقد يقال أن جماعة الإخوان المسلمين عاشت الظروف نفسها، بيد أنها صمدت، وفرضت وجودها على النظام أثناء وجوده، وورثته بعد زواله، بدون وصية شرعية.

هنا يلزم التفرقة بين الحالتين، حالة الجماعة، وحالة الأحزاب المدنية.

ـ جماعة الإخوان المسلمين قدمت نفسها للمجتمع المصرى على أنها جماعة دينية، والبعد السياسى (by poduct) منتج جانبى، أى منتج لا يمكن تجنبه.

وهذا على غير الحقيقة، فجماعة الإخوان جماعة سياسية إبتداءً، ومن لحظة اكتشاف حسن البنا لقدراته الطبيعية، أو الخَلقية فى التأثير فى

الآخرين، والتسلل لسويداء قلوبهم، وجمعهم، وتوجيههم، أدرك أنه لاعب سياسى بالفطرة، ويمكنه دخول الإستاد السياسى، والمشاركة فى مبارياته المحتدمة على مدار ٢٤ ساعة، ومن هنا أصبحت حركاته وسكناته وتصرفاته كلها تهدف إلى إثبات الوجود فى الشارع نهارًا، وتسويق منظمته كقوة لها تواجد فى الشارع ليلا، وترتب على هذا النشاط بشقيه النهارى والليلى، واستعراضه الدائم للقوة، أن أصبح طرفًا فى المشهد السياسى بسرعة غير مسبوقة، ولا يعزى ذلك لكفاءته فقط، ولكن للظروف السياسية والإجتماعية السائدة فى تلك الأثناء، فالنظام الديمقراطى مفتوح بطبيعته وبه الكثير من الأرض الفضاء، ويمكن أن يشغلها أى عابر سبيل لو عرف قواعد اللعبة وقادر عليها، وفى هذا الوقت ظهرت أحزاب، من نوع حزب الإتحاد الذى دعت لتأسيسه السراى، وحزب الشعب الذى أسسه إسماعيل صدقى، وهما حزبان تتصدرهما شخصيات بارزة، ولكن مشكلتها أنه لا شعبية لها وهذا ما خلق طلبًا على الجماعة الوليدة لدعم هذه الشعبية، وفى المقابل جعل الأحزاب الأكثر رسوخًا، وأكثر تواجدًا فى الشارع السياسى، كحزب الوفد على سبيل المثال، تهادن هذه الجماعة لتحرم أحزاب الأقلية من إنحيازها لها، أخيرًا، دخول الجماعة إلى السياسة متخفية فى لباسها الدينى، وتحويلها الممارسات السياسية إلى طقوس دينية، وتغيير علّية ممارستها من علية المصلحة إلى علية الجنة والنار، أزال عسر الهضم التى تنتاب العامة عند تعاملهم فى الشأن

السياسى، وهى الحالة التى دفعت عبد العزيز فهمى للقول " أن الديمقراطية ثقيلة على معدة المصريين " كل هذا أعطاها قوة غير عادية فى فترة زمنية، وجيزة.

ولولا القصد السياسى السابق على التنظيم:

ـ ما أخذت آلية التنظيم الشكل ألذى أخذته

ـ ما كان هناك حاجة للطقوس التى تتخذ عند التحاق العضو بالجماعة (يدخل فى حجرة مظلمة، يقسم على المصحف والسيفين المتقاطعين أمام شخص لا يراه).

ـ ماكان هناك داعى لانتظامهم فى خلايا لا تعرف بعضها البعض

ـ ما اتخذ فى تشكيلاته الاحتياطات اللازمة التى تحول بين الجهات الأمنية وبين الوصول لجسم التنظيم إذا ما حلت ساعة الصدام مع الدولة، وهذا يعنى توقع هذا الصدام والتحسب له.

* * *

سلطة الإحتلال البريطانى هى التى أدركت ما يمكن أن تقوم به جماعة أصولية كتلك فى حالة نجاحها.

وجدت ضالتها فى هذا الشاب ذى الكاريزما غير العادية، الحامل لمشروع هو بالضبط ما كان البحث جاريًا عنه.

الاحتلال البريطانى كان يواجه مشكلة منذ المقابلة الشهيرة التى تمت بين السير رينجيلد ونجت المندوب السامى البريطانى وبين سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى، والتداعيات التى تلتها، كالمظاهرات العارمة، والشعبية الكاسحة التى توفرت لحزب الوفد ألذى تأسس عقبها، ومقاومته العنيدة للاحتلال البريطانى، كل هذا جعل سلطات الاحتلال تسحب السير ونتجت وترسل اللورد أللنبى بدلا منه بغية اجهاض الثورة، والسيطرة على الأمور من جديد.

هنا فكر اللورد اللنبى فى تشكيل حزب جديد يكون قادرًا على منافسة حزب الوفد، فاقترح ـ كما ورد فى رسالته إلى وزارة خارجيته ـ تشكيل حزب جديد من الأعيان والأفندية وملاك الأراضى، أملا فى حصوله على نفس الشعبية، أو شيئ قريب منها، بهذا يحكم راديكالية حزب الوفد، ويشتت طاقته، وبالفعل ظهر إلى الوجود حزب الأحرار الدستوريين ألذى وإن كان أقل راديكالية من حزب الوفد، إلا أنه لم يكن أقل وطنية، أو أقل حرصًا على الاستقلال، هذا إلى جانب رؤيته الشاملة، والأعمق لمفهوم الثورة، بسبب النخب التى انضمت له مثل أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل وعدلى يكن وغيرهم، وهم من فصيل يعتبر امتدادًا لرفاعة الطهطاوى والشيخ محمد عبده أو من ثمار غرسهما، حيث كانا يرون أن التعليم والنهضة الشاملة هو ما تحتاجه الأمة المصرية، وأن هذا هو ما يحافظ على استقلالها إن كان قائمًا، ويسترده إن فقد، وهذا ما حول ثورة

١٩ إلى نهضة كبرى أخذت ترتاد آفاقًا لم تكن فى حسبانها عند قيامها، ومع ذلك لم تتوفرله شعبية حزب الوفد، ومن ثم خاب أملهم بشكل مضاعف.

لجأوا لفكرة تفعيل الأصولية علها تنجح فيما فشل فيه حزب الأحرار الدستوريين، أوحوا للقصر بالعمل على تشكيل حزب يكون مواليًا له ويدعوا لتنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين بعد أن أسقط كمال أتاتورك الخلافة العثمانية، فتشكل حزب الاتحاد، وأيضًا فشل ولم يتحصل على الشعبية المأمولة بسبب العدد الكبير من الوصوليين ألذين سارعوا بالانضمام إليه، حاولوا سلخ الأقباط عن حزب الوفد من منطلق التفرقة بين المسلمين والمسيحين ففشلوا أيضًا.

كانت الليبرالية المصرية فى هذا الوقت رغم ما يواجهها من مشاكل وما يوضع فى طريقها من عقبات كوقف العمل بدستور ١٩٢٣ ووقف البرلمان من وقت لآخر، تشق طريقها بقوة، وتحقق لمصر فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، خصوصية، يمكن أن تدفع الدول الأخرى إلى أن تحذوا حذوها، وهو ما قد يؤدى إلى صحوة، أو نهضة كبرى تتنقل بين شعوب المنطقة بالعدوى، وهو ما يتعارض مع النهج الاستعمارى السائد آنذاك، ومن هنا بزغت فكرة التفرقة بين المسلمين والمسلمين.

والغريب أنهم لم يخلقوا شيئًا من العدم، وهذه هى طريقتهم دائمًا، إذ يجيدون قراءة الحال التى عليها الشعوب التى يستعمرونها، فالتباين بين

الحداثة والأصولية فرض نفسه على المصريين عنوة إبان الحملة الفرنسية، رأى المصريون فى سلوكيات الفرنسيين حال احتكاكهم بهم العجب العجاب، لكن هذا التباين بين حضارتى الغرب والشرق سرعان ما بهتت ألوانه فور انتهاء الغارة الحضارية التى شنها الغزو الفرنسى على مصر، وظل على هذا الحال فى السنوات الأولى من حكم محمد على، إذ اعتبر المصريون أن بعثاته إلى فرنسا مسألة تخصه هو، أو لو شئنا الدقة، مسألة تخص منطقة الحكم، بالمفهوم السابق إيضاحه فى فصل سابق، غير أن سفر المصريين للدراسة فى فرنسا، واحتكاكهم بالحياة الفرنسية، وعودتهم لبلدهم، جعل مشروعه الحضارى يهبط بتؤدة من القلعة (منطقة الحكم) ويسير بعزم فى حوارى القاهرة مارًا بالأزهر الشريف، هنا بدأ تفاعل حضارى قهرى، تحول بعد فترة لإصتكاك حضارى بين الشرق والغرب، وبدأت تيارات الرفض والقبول، وجاء دور الخديوى إسماعيل بتياره الحضارى اللافح، فشرع فى بناء حى الإسماعيلية (حى وسط القاهرة) ألذى وضع على حافته دار للأوبرا كأنها إعلان عن ولوج مصر إلى العالم الجديد.

تحول هذا الحى ذو الموقع العبقرى - فى بداية القرن العشرين - إلى حى للمال والأعمال والمحلات الكبرى، والمطاعم والمقاهى الفاخرة، والحانات والكباريهات والمسارح ودور السينما.

بدأ الصراع بين الأصولية والحداثة، أخذ شكل فصول متتالية، فصلها الأول تمثل فى معارك الشيخ محمد عبده مع الأصولية الراسخة، ورفضها

لمشروعه الخاص بتدريس العلوم الطبيعية بالأزهر الشريف، وحرمانه فى هذا الوقت المبكر من استحداث عمود للطب وعمود للهندسة وعمود للفيزياء فى ساحة الأزهر الشريف، وحرمان مصر من الفوائد الجمة التى كانت ستعود عليها من استلام الأزهر لمشروع محمد على والسير به قدماً بما يضمن استمراريته، ولنا أن نتصور المردود الحضارى الذى كان سيترتب على رؤية الناس الشيخ فلان الطبيب وسماعة الكشف الطبى معلقة فى أذنيه، والشيخ فلان المهندس حاملا مسطرة حرف تى ولوحاته الهندسية، ولنا أن نتصور حجم التفاعل الشعبى مع العلوم بعد ارتدائها الجبة والقفطان والعمة وانتسابها الى الدين، ظهور الشيخ فلان الطبيب والشيخ علان المهندس، فى شوارع القاهرة، كانت ستحدث نهضة جبارة. على أى حال تتابعت فصول الصراع مثل ظهور كتاب قاسم أمين " تحرير المرأة " وما أثاره من جدل، ظهور حزب الاتحاد ومحاولة تقوية الأصولية الإسلامية بإضافة قوة كقوة الملك فؤاد عن طريق تنصيبه خليفة للمسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك، الهجوم الشرس على الشيخ على عبد الرازق بسبب كتاب الإسلام وأصول الحكم، ألهجوم الشرس الآخر على طه حسين بسبب كتاب الشعر الجاهلى، ألذى دفع بفيروس الشك الديكارتى إلى النفوس الغضة، والخوف من فض غشاء بكارتها الفكرية، ألضجة الكبرى التى قامت نتيجة لقصة حب بين (جورنالجى) وهو الشيخ على يوسف وإبنة واحد من الأشراف، وكأننا

أصبحنا أوربيين بالفعل لا بالقول، تلا ذلك الإندفاع التلقائى وغير المحسوب لمنطقة الإسماعيلية (وسط البلد) لتتحول إلى قطعة من أوربا، تُدخل بالملابس الرسمية، ويعتاد على دخولها أناس فى الغالب ليسوا من العامة، لقد انطلقت هذه المنطقة فى تبرج غير عابئة بالحزام الشعبى ألمحتشم والمحيط بها كحى الجمالية والحسين والسيدة زينب مما سيكون له شأن عند اندلاع حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢.

ورغم كثرة المعارك وشراستها إلا أنها كانت تُحسم دائمًا لصالح التطور (الحداثة)، ألسبب هو قوة الأحزاب الليبرالية، ذات الصبغة العلمانية، والمنبثقة أساسًا من نخب ثقافية تحمل لبلدها مشروعًا نهضويًا متكاملا، إلى جانب أن من كان بيدهم الحل والعقد كانوا يعيشون حياة أوربية على أرض مصرية، فى المقابل لا وجود لأحزاب أو منظمات تجسد الأصولية الإسلامية ألمتجزرة فى الأوساط الشعبية، وهو الفراغ الذى شغلته جماعة الإخوان المسلمين آنذاك، واخترقت به الدائرة المغلقة للعامة، إذ حولت الأهداف السياسية إلى أهداف دينية، فالحرب فى سبيل الوطن، حرب فى سبيل الله، ألنهوض بالوطن نهوض بأمة الإسلام، وداخلة فى إطار الآية الكريمة " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" صدق الله العظيم، وعليه لم يعد التيار الأصولى كما كان فى السابق، مجرد آراء ومواقف وخطب على منابر المساجد وتعليقات غاضبة، كما غادر موطنه الأصلى " الأحياء الشعبية " ودخل المنتديات

السياسية، وزاحمت العمامة الطربوش، وأصبح ممثلا فى تنظيم قادرعلى الدخول فى صراع مع غيره من الاتجاهات المضادة، وهذا بالضبط ما سعت إليه سلطات الاحتلال البريطانى.

وهذا واحد من أسباب التداخلات والتعقيدات التى صاحبت مشهد حريق القاهرة.

فحريق ألقاهرة عندما ينظر له بالموضوعية الواجبة نجده يتجاوز - بكثير- الآثار المادية الفادحة التى ترتبت عليه، والمتمثلة فى حرق المحلات ودور السينما والملاهى والعمارات، لقد كان ضربة قاصمة للحداثة وللخيار الليبرالى، وحرمان الديمقراطية من حقها فى الحصول على الوقت اللازم لتعديل نفسها بنفسها، ومن ثم قاموا بتصفيتها جسديًا.

وبالفعل أشارت أصابع الإتهام إلى القوى ألمعادية لليبرالية المصرية، ألإنجليز، الإخوان المسلمين، ألشيوعيين، الأصوليين بالفطرة، إلى جانب ألخدم وعمال المحلات والصنيعية والمهمشين من أبناء الأحياء المجاورة ألذين وجدوا فيها فرصة للسلب والنهب والإنتقام لنفسها من هذا الحى الغريب والنظيف واللامع والمتعالى والذى يتحدث إلى جانب عربيته الراقية لغات أخرى لا يفهمونها.

فرغم الانتقادات التى كانت توجه لحى الإسماعيلية لكونه حى رجال الأعمال والأجانب والشوام وأبناء الذوات من المصرين المنحدرين من

أصول تركية، والمصريين الشطار القادرين على استيعاب الحياة العصرية واقتحام مجال الأعمال، إلا أنه كان فى طريقه للتمصير، أو للتمصر، شأن ما حدث للسياسة والاقتصاد والجيش.

ورغم أننا ونحن فى عام ٢٠١٤ العام الذى أخط فيه هذه العبارات، أعتبر من أبناء ثورة ٢٣ يوليو التى تربينا فى أحضانها وهتفنا لزعيمها حتى بحت أصواتنا، إلا أنه لايمكن غض الطرف عن اعتبار انقلاب الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الفصل الثانى فى تراجيديا القضاء على اللبرالية المصرية، والإجهاز الكامل على حقبة الملكية الدستورية، على اعتبار أن حريق القاهرة هو الفصل الأول، إذ أن هناك صلة عضوية، أو صلة دم بين حريق القاهرة وبين انقلاب يوليو، صحيح أنه لم يكن من الممكن اكتشاف ذلك فى حينه، ولكن بعد مرور كل هذه السنين وشعورنا الآن بالعجز عن الامساك بأول خيط الديمقراطية ولا أقول وسطه أو آخره يوضح لنا مدى الخسارة التى منينا بها.

هذا السيناريو الشيطانى لم يكن من تخطيط وتنفيذ أحد غير المحتل البريطانى المتمتع بأفق سياسى باتساع الكرة الأرضية، ببحارها ومحيطاتها، وتعدد أجناسها، وأعتقد أنه لم يعان أحد فى العالم من هذه الكفاءة السياسية مثل المصريين، فالإنجليز وليس سواهم هم من دعوا لمؤتمر ١٨٤٠ ألذى حرم مصر من انتصاراتها، وهم وليس سواهم من ألغى دستور ١٨٨١، وهم وليس سواهم من تآمر مع الملك فؤاد على دستور

١٩٢٣ وأوقف العمل به، وظللوا طوال إحتلالهم لمصر يعملون على إفساد الحياة النيابية، وهم وليس سواهم من مزق وادى النيل وفصل شماله عن جنوبه، وهم وليس سواهم من زرع إسرائيل فى منطقتنا العربية لتمثل فيتو دائم على نهضة مصر والمنطقة ككل، وهم وليس سواهم من خلق قوتين تتصارعان بصفة دائمة، هما الحداثة والأصولية التى وصل أوار نارها إلى القرن الواحد وعشرين، وكانت هى افتتاحيته الشيطانية بألحانها الدامية.

والدليل ألمادى على ضلوع المحتل البريطانى فى تشجيع قيام جماعة أصولية تقف فى وجه الصاروخ الحضارى المصرى ألذى انطلق فى بداية القرن العشرين، هو حثه شركة قناة السويس على تقديم معونة لحسن البنا قدرها خمسمائة جنيهًا، وهو مبلغ كبير بمقاييس تلك الأيام، وذو قيمة ضخمة بالنسبة لتنظيم مازال بذرة يدوب وضعت فى التربة، وتشجيع مفرط لشاب وانته فكرة كان من الممكن أن تظل فكرة وتنتهى كفكرة ـ حتى بعد شروعه فى تنفيذها ـ إذا لم يجد من الآخرين تشجيعًا لها، وتقديرًا لها، وهذا ما فعله الإنجليز، وهذه مسألة يعرف قيمتها ألشخص البسيط النكرة الواقع فى قبضة أحلام كبيرة، وكان هذا هو حال الفتى حسن البنا فى ذلك الوقت.

ولا يعتد بالقول أن شركة قناة السويس دفعت ما دفعته للشاب حسن البنا لأن هناك بندًا فى ميزانيتها خاص بالمشاركة فى النهوض بالبيئة المحيطة بها، أى من منطلق إجتماعى وليس سياسيًا، لكأنما وهى الشركة

الأجنبية فعلت كل ما ينهض بالبيئة ولم يبق أمامها غير تشجيع شاب مغمور على تكوين جماعة للدعوة الإسلامية، أللهم إلا إذا كان اختلط عليها الأمر وظنت أنها واحدة من جماعاتهم التبشيرية، التى أطلقوها فى ذلك الزمان على القارة الإفريقية.

استطاع حسن البنا إجراء تعديل جوهرى فى المفاهيم السياسية للمنتمين لجماعته، وتحويلها من حسابات مصالح إلى عقيدة دينية، وهذه نقلة خطيرة، فالسائد أن يحمل الناشط السياسى أفكاره ويتجول بها داعيًا لها لكنه فى نفس الوقت لا يمانع فى استبدالها بغيرها حال اقتناعه أنها الأصوب والأقدر على تحقيق أهدافه الدنيوية غير المقدسة، فهو بهذه الصفة خلية تفاعلية تؤثر وتتأثر، أما عضو الجماعة (الأخ) فهو لا يحمل أفكاره، إنه يعتنقها، ولا سبيل للتخلص منها إلا بالتصفية الجسدية، وهو ما صنع فارقًا نوعيًا بين الأحزاب السياسية وبين جماعة الإخوان المسلمين كان له أثر كبير فى قدرة كل منهما على البقاء على قيد الحياة بعد التصفية الجسدية التى اقترفتها ثورة يوليو حيال الليبرالية المصرية فى حركتها (الزجزاجية) بين الصعود والهبوط والصواب والخطأ، فعندما ألغت الدولة الأحزاب، وأغلقت مقراتها، انتهى أمرها، بينما استمرت جماعة الإخوان المسلمين بعد قرار حلها، وغلق مقراتها، لأن مقراتها الفعلية لم تكن فى الشارع وإنما كانت فى القلوب.

بعد هذه المقدمة التى توضح الإختلاف الجوهرى فى نشأة وطبيعة جماعة الإخوان المسلمين عن الأحزاب المدنية هناك أيضًا بعض العوامل الإضافية التى منحتهم القدرة على البقاء.

ـ الأحزاب المدنية هى إبنة شرعية للثقافة بأبعادها الانسانية الشاسعة وليست الدينية المحدودة، ولا يمكنها مواصلة الحياة بدون ظهير ثقافى، ومجتمع مدنى حى، وطبقة وسطى قوية، والثلاثة أخذوا فى التآكل بتناسب عكسى مع استمرارية عبد الناصر فى الحكم، على النقيض من ذلك، الجماعات الدينية تقوى وتزدهر فى ظل الإضمحلال الثقافى والإقتصادى، وتلاشى المجتمع المدنى الفاعل، وتحلل الطبقة الوسطى، وأيضا بنفس التناسب العكسى " كلما نقصت هذه زادت تلك "

ـ إذا افترضنا أن ممارسة النشاط السياسى، أو الرغبة فى قيادة الناس، بالنسبة للبعض حاجة من الحاجات الطبيعية، التى تلح على صاحبها من أجل إشباعها، فإن ثورة يوليو وفرحة الناس بقيامها ـ ونجاح قائدها جمال عبد الناصرفى الاستحواذ على حب الناس وثقتهم، وحصوله على توكيل غير قابل للإلغاء من الجماهير بعمل ما يراه فى صالح الوطن ـ جعل هذا الصنف من الناس ينزوون، فمهما بلغت قدراتهم على التأثير فى الجماهير فمن المستحيل أن يبلغوا ما بلغه الزعيم من مكانة، وبوقوع هزيمة يونيو ٦٧ ثم وفاته بدأ الناس ابتداء من حكم السادات فى الخروج التدريجى من حالة الغيبوبة القومية ألذين عاشوها

منذ ثورة يوليو، ووضح لهم أن ما رأوه لم يكن أكثر من خدعة كبرى، أخذت تتكشف لهم ببطء، وعرفوا أن القبة لم يكن تحتها شيخ كما تصوروا، وإنما إنسان عادى يخطئ ويصيب، وبعودة الناس إلى طبيعتهم عادت الرغبة الطبيعية فى إشباع هذه الحاجة عند هذا الصنف من الناس، ألذين يشعرون بها دون غيرهم، أو أكثر من غيرهم، وكان من الممكن أن يحدث نوع من البعث للديمقراطية خاصة وأن الرئيس السادات قد سمح بعودة الأحزاب، وهو مشروعه الذى لم يكمله بسبب اغتياله، كما أن أشياءًا كثيرة كانت قد تغيرت، وتوقفت الثقافة عن لعب دورها كممول للأفكار، فتحورت الغيبوبة القومية إلى غيبوبة ناصرية نجحت فى الحياة حتى تاريخه.

الإخوان المسلمون كانوا جاهزين بتنظيمهم، وبمشروعهم، وأيديلوجيتهم، وزخمهم، تبعهم السلفيون ليحصلوا على نصيبهم من هذا الفراغ السياسى الشاسع، فأصبحت السياسة دين والدين سياسة، وتم إشباع تلك الحاجة الطبيعية إلى قيادة الناس، وهنا تشكلت خلطة غريبة من المثل العليا والدم، ألمثل العليا مصدرها الدين، والدم مصدره السياسة، وانزاحت القومية والمواطنة أمام الحصول على تأشيرة بدخول الجنة، وسارع من حصل على هذه التأشيرة بتفجير نفسه لهفة على النهاية السعيدة لحياة تعيسة.

ورأينا على شاشات القنوات الدينية نماذج لدعاة لهم قدرات غير عادية فى الخطابة، وفى التأثير فى الجماهير، ولولا الحياة السياسية الطاردة والفاسدة لرأينا من بينهم سياسيين كبارًا على أعلى درجة من القدرة على القيادة، ولولا الكساد ألذى حل بالسينما وتوقف إنتاج الأفلام بسبب التليفزيون والنت لرأينا من بينهم ممثلين عظامًا، وبظهور مجاميع من الشباب تمنت أن تعود لذاتها، وتكون هى صاحبة القرار بشأن حياتها السياسية، نشأت روافد جديدة أخذت ترمى بمياهها فى مجرى الإسلام السياسى الذى وضع لبناته الأولى حسن البنا وجماعته، وتم اعادة شحن بطارياته بواسطة سيد قطب، ومع الفراغ السياسى وإلحاح الحاجة إلى لعب دور سياسى فى نفوس شباب الجامعات، لاقت دعوة الأخوان والسلفيين قبولا شديدًا فى صفوف الطلبة، وعلى الأخص كليات القمة، فهى تضم الطلبة المفترض أنهم أكثر ذكاءًا وحيوية ووعيًا بالوجود من غيرهم، وعندهم فائض طاقة يسمح لهم بالتعامل مع القضايا الكبرى، التى لم تعرض عليهم إلا فى غلاف دينى.

كورة الثلج

فى ٢٠٠٣ غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، وهى دولة عربية، شرق أوسطية، بترولية، عضو فى الأمم المتحدة، ذات سيادة.

السبب المعلن إمتلاكها أسلحة دمار شامل.

ألخفى تأديب البلاد الإسلامية بعد هجوم الحادى عشر من سبتمنبر ٢٠٠١ اختارت لذلك غزو دولتين إسلاميتين، أفغانستان، العراق، على كل هذا ليس موضوعنا، ما يهمنا، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبمشاركات رمزية من دول أخرى أخذت لنفسها حق الضبطية القضائية، هذا الحق متمثلا فى غزو أى بلد، والإمساك برئيسه، وقطع رقبته.

ونخطئ إذا لم نعتبر غزو العراق وأفغانستان محطة هامة فى المسار السياسى للعالم أو للبشرية بعامة، فهو ـ فى تقديرى ـ هزة أرضية لم تخلف قتلى وجرحى فحسب، بل خلفت تضاريس سياسية جديدة للعالم.

وكان لها أثر غير عادى على الديكتاوتريات المتوطنة فى عالمنا العربى.

معمر القذافى: قبل ٢٠٠٣ ليس هو نفسه بعد ٢٠٠٣.

قبل هذا التاريخ كان من المستحيل أن يعوض ضحايا لوكربى بالمبالغ الفلكية التى دفعها لهم، كان من المستحيل تفكيك المشروع النووى الذى دفع فيه الشعب الليبى دم قلبه.

محمد حسنى مبارك: لم يعد هو نفسه قبل ٢٠٠٣ ?فقد سمح بحرية أكبر للنشطاء السياسيين، واتسع صدره أكثر لمنتقديه، ووافق على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ألخ.

الشعوب العربية: استعادت ثقتها بنفسها، بعد أن رأت طاغية بحجم صدام حسين وقد خُلِع رأسه من جسده.

النتائج: ظهرت حركات سياسية شعبية نبتت من تراب الشارع المصرى كحركة كفاية ثم حركة ٦ إبريل.

الولايات المتحدة: ثنائى بوش / كوندا، ومن ورائهما (الثنك تانكس) توصلوا لقناعة مؤداها أن الإرهاب هو نتيجة لحالة الإحباط الشديد واليأس الذى يعانيها الشباب فى بلاد الشرق الأوسط بعد تحول العالم إلى قرية صغيرة وجلوسهم فى مساء كل يوم ليشاهدوا أنماط الحياة التى يعيشها نظرائهم فى العالم.

والسبب: هو حكام تلك البلاد، واستبدادهم وديكتاتوريتهم

والعجيب والغريب والمؤسف أن هذه الثنك تانكس لم تدخل الشعور بالظلم والإحباط ألذى يشعر به العرب وهم قلب العالم الإسلامى من انحياز الولايات المتحدة وهى القوة العظمى الوحيدة فى العالم لإسرائيل كأحد أسباب الإرهاب ومسوغ هام من مسوغاته.

والحل: كما رأته الولايات المتحدة أنه لا شيئ غير الديمقراطية التى لن تتحقق إلا بالقضاء على الديكتاتوريات، ومن ثم فعليهم أن يشجعوا الشعوب على الثورة حتى ولو أخذت شكل الفوضى، فإنها فى النهاية ستتحول إلى الديمقراطية المرجوة، وفى نفس الوقت عليهم أن يدفعوا الحكام الأكثر مرونة واعتدالا إلى إرتكاب إصلاحات يمكن أن تفضى إلى الديمقراطية.

للأمانة الرسالة وصلت لمبارك واضحة بلا أى قدر من اللبس أو اللياقة، أوصلتها كونداليزا، وجاء حاملا إياها نائب الرئيس الأمريكى ديك اتشينى وذلك وفقًا لما أورده أحمد أبو الغيط آخر وزير خارجية فى عهد مبارك فى كتابه (شهادتى)

كنوع من المناورة، ورغبة فى اتقاء العاصفة حتى تنتهى، تساهل النظام المصرى مع المعارضة، فتمادت صحفها فى انتقاد النظام، وكثير منها إرتأت أن وسيلتها إلى الشهرة هى انتقاد الحكم، وكثير من الصحفيين ومذيعى الفضائيات اكتسبوا شهرة عريضة ومالا وفيرًا من اجترائهم على الحكومة ورئيس الجمهورية.

فى ٢٠٠٤ أى بعد غزو العراق بنحو عام ظهرت حركة كفاية فكانت كفجر أتى بعد ليل مدلهم الظلمة، وأصبحت تمارس وقفات إحتجاجية وهو مالم يكن يحدث من قبل، ثم ظهرت حركة ٦ إبريل، ودخلت تعليقات الشباب والنشطاء السياسيين على مواقع التواصل الإجتماعى طورًا جديدًا، بعد أن كانت تعليقات الشباب محصورة فى الشأن الخاص انطلقت للشأن العام، فى الوقت نفسه كان أيمن نور قد نجح - ولأول مرة ورغم كل المخاطر المحدقة به - فى تحقيق شهرة فى الشارع عن طريق غير طريق الحكومة.

اعتمد على آليات جديدة على الحياة السياسية المصرية، فعلى مدى الستين عامًا السابقة أى منذ يوليو ١٩٥٢ الدولة فقط هى صانعة

الشخصية العامة، هى المانحة للقيمة المضافة التى تحول الشخص العادى إلى شخصية عامة، تأتى به من الظلام الدامس وتضعه بكلمة أو جرة قلم فى بؤرة الضوء ليصبح نجمًا ساطعًا فى الفضاء السياسى والإجتماعى، ينام الشعب المصرى ويصحو ليجد أمامه شخصية بالحجم الطبيعى، خرجت من العدم وفقًا لنظرية الخلق الخاص، وليس لنظرية التطور، فالسياسيون عندنا يولدون كبارًا ويموتون كبارا وكله بجرة قلم أو بإيماءة من الرئيس، يظهرون فجأة ويختفون فجأة، من أجل ذلك اعتادت الميديا تخصيص مساحة لكل آت جديد للتعريف به فور تعيينه، لأنه نكره.

على سبيل المثال،أعجب جمال عبد الناصر فى إحدى المناسبات بلباقة ونشاط شابة تدعى حكمت أبوزيد، على الفور أصبحت حكمت أبو زيد وزيرة الشئون الإجتماعية ".

أيمن نور أول من كسر هذه القاعدة، نجح هذا الشاب فى الحصول على قيمة مضافة عن طريق آخر غير طريق النظام، صحيح ربما يكون قرأ كتاب "الأمير" لميكيافللى، لكن هذا ليس شأننا فأنا مثلا حفظت هذا الكتاب عن ظهر قلب أملا فى أن أصبح شيئًا والنتيجة كما ترون يا رب كما خلقتنى، على كل حال نجاح أيمن نور سبب انزعاجًا شديدًا لرموز النظام، بل سبب انزعاجًا شديدًا للعديد من نظرائه من المحامين والصحفيين المغمورين، وغيرة شديدة من جانب العديد من ذوى الطموحات السياسية، الذين إعتادوا على استجداء النظام حتى يمنحهم هذه القيمة (نموذج عبده

مشتاق) إزاء هذا الوضع القائم والمتجذر لنحو نصف قرن وما يحتويه من تزاحم وتنافس وتكالب على تورطة الدولة أو النظام فإذا بهذا الولد يسلك طريقًا مختلفًا وينجح فى أن يصبح شيئًا سياسيًا.

- بدأ نشاطه السياسى مع حزب الوفد > ليس الحزب الوطنى
- حاذ ثقة الباشا (فؤاد سراج الدين زعيم الحزب المخضرم) > وليس مبارك
- رشح نفسه فى حى باب الشاعرية كمستقل > نجح بتحركه فى الدائرة وبدون مساعدة من الحكومة
- بعد وفاة الباشا إختلف مع الدكتور نعمان جمعة زعيم الحزب الجديد
- انفصل عن الحزب، ومعه حشد كبير
- شرع فى انشاء حزب الغد بزعامته
- أذهل الجميع بالإيقاع السريع الذى تسير به شهرته.

فى تلك الفترة وقعت الثورة البرتقالية فى أوكرانيا، بدأت فى نوفمبر ٢٠٠٤ ضد الرئيس يانوكفيتش، ومثل كرة الثلج أخذت تكبر وتتضخم أمام كاميرات الفضائيات، بينما يقف الرئيس المتهم من قبل الشارع السياسى بتزوير الانتخابات عاجزًا عن وقف مظاهراتها الحاشدة والمستمرة والمتفاقمة، تحمست الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لزعيمها يوشنكو الذى بدا واضحًا أن النصر سيكون حليفه.

رأى النظام السياسى فى مصر هذا الميكانيزم السريع المبهر المرعب أمام عينيه، ورأى أن شخصًا ما يمكن أن يحوله تحالف الميديا والولايات المتحدة والجماهير إلى بطل قومى بين عشية وضحاها.

أيمن نور هو هذا الشخص الذى أصبح كطائرة أنهت مرحلة السير على الممر (التاكسنج) وتتأهب للإقلاع، إلحقوه، فقد كان بشخصه، بجرأته، بقدراته، وقيادته لشخصيات تفوقه عمرًا وشهرة ومركزًا، يمكن أن يكون يوشنكو مصر، ويتحول مؤيدوه إلى كرة ثلج أخرى سرعان ما تكبر بمساعدة ثنائى بوش /كنداليزا ألذى بلغ يأسهما من مبارك مداه.

لم يفت أيمن نور أنها لحظة فارقة فى تاريخ العالم وأتت له حتى باب مكتبه فوق جروبى، ولا يستحق الحياة إن لم يغتنمها، ولما كان لا يعوزه الزكاء أو اللباقة أو القدرة على مغازلة الجميع فضلا عن حالة من الطموح الجامح ورثها عن أبيه المحامى السابق والذى نجح فى باكورة شبابه وهو حديث التخرج فى أن يكون نائبًا بمجلس الأمة عن دائرة نبروه، ويتزوج ابنة محافظ الدقهلية وعضو مجلس قيادة الثورة، ويصبح نجمًا ساطعًا فى سماء المنصورة، السيناريو نفسه وجد طريقه إلى خيال أيمن نور، ملك عليه كل نفسه، وحساباته أثبتت له أن هلاكه ثمن بخس للوصول إلى هذه الغاية، خاصة وهو يلمس الاستجابة لحراكه السياسى، ونمو شعبيته يومًا بعد يوم، وساعة بعد ساعة، ليس كعضو فى مجلس الشعب، ولكن كرئيس قادم، وكلاعب وحيد فى فراغ سياسى يجرى فيه الخيال كما يقولون.

قرراقتناص الفرصة، أو الفرص السانحة، ومنها زيادة نفوذ السفيرة الأمريكية، وقيامها بزيارات للمحافظات، واتصالها بالرموز الدينية، وعلى الأخص القبطية، واجتماعاتها مع بعض النشطاء السياسيين، ويذكر أنها تناولت العشاء فى بيته بالزمالك، وسواء كان هذا صحيحًا أو غير صحيح فقد بدا أيمن نور أنه اللاعب الذى يمكن تشجيعه ودعمه ليماثل يوشنكو بطل الثورة البرتقالية.

كل هذا كان تحت سمع وبصر مبارك، شعر أنه يسير على حد الموسى، التسلح بضبط النفس ضرورة، استقطار خبثه السياسى حتمية للخروج من هذا المأزق، أظهر هو ورجاله المزيد من التسامح لامتصاص إنتقادات الكونجرس الأمريكى واتهامه لمصر باضطهاد النشطاء السياسيين، والأقلية القبطية، وحسب ما جاء فى كتاب أحمد أبو الغيط سالف الذكر، ركز مبارك على امتصاص الغضب الأمريكى عن طريق القيام بدور إقليمى يرضيها، ويكون بديلا عن تمرده وإصراره على عدم إجراء أى إصلاحات دستورية تساعد على المزيد من الديمقراطية، وفقًا لروشتة مراكز الأبحاث ومن ورائها كونداليزا رايس.

لم يخف على الفتى أيمن نور كبراجماتى بالوراثة أن الشهرة التى حصل عليها تحققت فى ظروف استثنائية بالغة الندرة والقَدَرية، ومن ناحية أخرى بالغة الهشاشة إذا لم تدعم بمنتهى السرعة بقوة أخرى،

خاصة أن مهاجميه كانوا كثيرين وكلهم من نفس مهنته إما صحفيين اذا اعتبرناه صحفيًا، أو محامين اذا اعتبرناه محاميًا، وبسبب أن الأمر جديد على الحياة السياسية أخذ كل منهم يسأل نفسه لماذا أيمن نور وليس أنا من أصبح له هذه الشهرة، وهذا الدور السياسى يضاف، مواقف الأحزاب الأقدم التى لم تتمكن أو لم تُمَكن من النفاذ للرأى العام وتحقيق الشهرة نفسها، ناهيك عن التريص المستمر من الدولة وضغوطاتها المختلفة.

أدرك أيمن نور بحسه البراجماتى الوراثى أن هذه الشهرة إذا لم تدعم فورًا بقوة فعلية على الأرض، وتحصل على قدر من التأييد الجماهيرى الفورى فسوف تفشل فى أن تكون النواة التى تتشكل حولها كرة الثلج، وتفقد قدرتها على النمو، ولن تتوفر لها طاقة الاكتساح المأمولة التى تفتح شهية الولايات المتحدة لمزيد من التدخل ويقول رئيسها لمبارك كما قال له بعد ذلك بسبع سنوات " لا... الآن " يا لهوانك يا مصر.

أدرك نور بواقعيته أو بعقليته العملية " كأهالى مسقط رأسه ورأسى مدينة نبروه " أن شهرته هذه لن يكون لها أى قيمة فى مواجهة نظام يملك كل شيئ، وأنه لابد من قوة حقيقية تسانده لبعض الوقت، بعدها لن يكون فى حاجة لأحد عندما تكتسب كرته طاقة الإكتساح، ومن هنا بدأ يتقرب من جماعة الإخوان المسلمين كقوة وحيدة جاهزة، حاول ضمها للعمل تحت قيادته وفى إطار شرعيته كزعيم لحزب سياسى، يعمل على الملأ وتحت سمع ونظر العالم وفى حمايته، وأنه المشروع الجاهز أمام الأمريكان الذين

يتحينون الفرص لتشجيعه أو تشجيع غيره لينهى عهد مبارك الذى طال وشاخ، رغم احتقار الجماعة الشديد له ولو أفصح خيرت الشاطر عما يدور بخلده آنذاك لسمعناه يقول لنور " العب بعيد يا ولد " إلا أنها قبلت التعاون معه ظاهريًا، حتى يرى النظام خطورة انضمامها له، ومن ثم يمكنها ابتزازه للحصول على أى مكاسب، وفى نفس الوقت لو حدث لأى سبب ضعف لمركز مبارك، واستمر صعود أيمن نور، فإنها ببساطة يمكنها إزاحته فورًا والإحلال محله بما لها من قوة فى الشارع.

النظام كان يرقب الفتى الصاعد أو كرة الثلج التى فى بدايتها، ويرصد خطورته على فكرة التوريث القابعة فى رأس الرئيس وزوجته وأتباعه، ويرى أن جماعة الإخوان هى فقط القادرة على تحويل هذا السيناريو إلى مسلسل، أو تحويل هذا الرسم الهندسى إلى برج.

وإذا ما سمح بحدوث ذلك فلا قوة على وجه الأرض سيمكنها منع كورة الثلج من التضخم، والتدحرج بقوة واكتساح النظام فى طريقها.

وهنا ظهرت عبقرية سدنة النظام ألذى أصبح شغلهم الشاغل المباعدة بين أيمن نور وبين الإخوان المسلمين، مهما كان الثمن، وبدأت مفاوضات سرية معهم، تمخضت عن صفقة تلزم الإخوان بعدم تأييد نور مقابل الآتى:

- تسمح لهم الدولة بكامل الحرية فى الترشح لإنتخابات ٢٠٠٥.
- تسمح لهم بإدارة حملتهم الانتخابية بالطريقة التى يرونها.

- يتحركون فى الشارع بحرية.

- يعقدون ما يشاءون من ندوات.

- يسمح لهم باستخدام شعارهم النافذ (الإسلام هو الحل).

ونظرًا لأننا فى بلد تدار شئونها فى الأغلب الأعم تحت الطاولة، لذا فيجب على مواطنيها ألا ينتظروا الحصول على معلومات موثقة عما يدور على المسرح من أحداث، فالمعلومات محجوبة بفعل فاعل، ولا يسمح بها حتى ولو بعد خمسين عامًا كما هو الحال فى الولايات المتحدة وثلاثين فى المملكة المتحدة، فالتعتيم، بل والإظلام، نهج عام، وسياسة راسخة، فى الشأن المصرى العام.

فماذا يكون قد حدث إذا ما أصبحنا الصبح لنجد لافتات مرشحى الإخوان المسلمين تملأ الشوارع والساحات، ولا فتة الإسلام هو الحل فى كل مكان، والرايات السوداء بسيفيها المتصارعين فى كل مكان، رغم أن هذا كله كان محظورًا حتى ليلة الأمس؟

هل الجماعة المحظورة والخارجة على القانون لم تعد محظورة؟

يا إلهى ماذا هناك؟

هل يلام شخص مستنسخ من جده الفلاح الفصيح إن قدح زناد فكره وسأل بصيرته أن تجلى له ما خفى من الحدوته، ووصل إلى أن التفسير

الوحيد هو أن صفقة سرية قد عقدت بين النظام وبين جماعة الإخوان المحظورة؟

كانت صفقة سياسية من الطراز الأول، فكل طرف يعرف الطرف الآخر معرفة منافية للجهالة، ويعرف حجم حقارته وخسته، ويدرك مدى التضاد بينه وبين الطرف الآخر فى الأهداف، ويعرف أنه إتفاق مؤقت، وله ثمن وليس لوجه الله أو لوجه الوطن، وبعده سيفترقان ويسير كل فى طريق.

النظام: سيحرم أيمن نور من ألقيمة المضافة التى هو فى أمس الحاجة إليها فيذبل وتذهب ريحه ولن تجد أمريكا السبوبة التى تروج لتسويقها ومن ثم تذهب الهجمة الأمريكية إلى حال سبيلها والثمن حصول الإخوان على بضعة مقاعد فى البرلمان (وصلت ٥٩ مقعداً) ثمن معقول يُدفع لمرة واحدة بعدها يُجرى تحجيمهم بالطرق نفسها، الإعتقال، تلفيق قضايا، المحاكمة، إصدار أحكام بالسجن، ولا لوم من المجتمع الدولى لكونها جماعة محظورة قانونيًا من ناحية، ومن ناحية أخرى ليست حزبًا سياسيًا كالأحزاب السياسية المعروفة فى الغرب كمكون أساسى للنظم الديمقراطية، كما أنهم بشكل أو آخر، بدرجة أو أخرى، غير مبرئيين تمامًا فى نظر العالم من شبهة الإرهاب أو الراديكاية المفرطة، مما يحرمهم من مؤازرة العالم لهم فى حالة وقوع ظلم عليهم، والنظام يعرف ذلك ويستخدمه كنقطة ضعف.

الإخوان: بدورهم يعرفون أن النظام يستخدمهم لبعض الوقت، ولكنهم رأوا أن السماح لهم باللعب فى الشارع بملابسهم الرياضية التى عليها أرقامهم وشعارتهم ولونهم حتى ولو لمرة واحدة، وحتى لو بكورة شراب سيحقق لهم مكاسب ضخمة (حدث الشيئ نفسه فى فترة حكم النحاس باشًا) ومن ثم وجدوا أن حصولهم على عدد يعتد به من المقاعد حتى ولو لفترة محدودة (أربع سنوات) يجعل مقولة الجماعة المحظورة شيئًا مضحكًا، ويجعل النظام وقوانينه بلا مصداقية، مما سيكون له أثر بالقطع على كيانه وثباته وقوته.

اضف إلى ذلك أنه بتواجدهم فى الشارع والبرلمان جعلنا أكثر من أى وقت مضى أمام المنظومة السياسية أو الطقم السياسى المتعارف عليه عالميًا وهو نظام ومعارضة أو بتعبير آخر موالاة ومعارضة.

أو أن المعارضة التى كانت مختفية ظهرت، وبعد أن كانت تحت الأرض أصبحت فوق الأرض، وسقطت عن ناشطيها صفة المطاريد.

بالطبع ليس من حق الأحزاب القائمة آنذاك الإدعاء أنها تمثل المعارضة، فالسياسة صراع قوى وليست صراع لافتات أو أفكار أو مبادئ أو أمنيات أو أشخاص محبوبين أو مكروهين، بهذا المقياس فإن القوتين ذات الشأن على الساحة هما الدولة من جهة وجماعة الإخوان من جهة أخرى، صحيح أن هذا هو الوضع من ستين سنة، ولكن الجديد هو أن الدولة أصبحت تعترف بذلك، والعالم أصبح يراه رأى العين.

وعليه فرضت المصالح على العدوين اللدودين العمل معًا كفريق لتفويت الفرصة على أيمن نور (يوشنكو مصر) والوقوف معًا بموجب صلة الدم، والوقوف صفًا واحدًا فى مواجهة حركة ليبرالية شعبية، تستمد جذورها من القاع لا من القمة، وإذا كان هناك من يجب أن تنتمى له تاريخيًا، فهى ثورة ١٩ وزعيمها سعد زغلول.

وهنا ينبغى ـ إذا كنا حقًا لا نكتب ولا نقرأ للتسلية وإضاعة الوقت ـ أن نعى أن هذه الصفقة بين النظام والإخوان رغم مظهرها التكتيكى، إلا أن لها خلفية عقائدية، فالنظام يعيش بفضل أعمدته السبعة التى تفرضه بالقوة، بعكس الليبرالية فهى ثقافة واقتناع وحرية اختيار، وهو باعتماده على أهل الثقة لا أهل الكفاءة لا يمكنه أن يصمد أمام تياراتها اللافحة، وسرعان ما سينكشف ويظهر ضعفه وعجزه وعواره وتسقط أقنعته التى يتعملق بفضلها، كما أن الإخوان يقبلون العمى ولا يقبلون حرية الفرد، التى هى أساس الليبرالية، فهى جماعة تقوم على السمع والطاعة والخضوع للعديد من التلفيقات الفكرية والدينية التى يسميها الأصوليون ثوابت، لا تُقبل إلا ممن تربى فى معيتها، وشرب من مياهها الآسنة، واعتاد عليها واستساغها، والليبرالية لا تعرف لا السمع ولا الطاعة، وتحمل أفكارها التى تتلقاها (طازة بطازة) على كتفها، وتعيش فى حالة من التأهب لاستبدالها على قارعة أى طريق مع أى عابر سبيل، إذا ما رأت أو تخيلت أن هذا فى صالح الوطن والناس، وليس لها أى آيديلوجية، أو لنقل أن لها

أيديلوجية مكونة من بند واحد هو الحرية، وهى حالة شعورية يجفل منها الكثيرون، وينتابهم رعب من لا نهائية العقل والمدى الذى سيلقى بهم فيه، يعيشون فى رعب من لا نهائية العقل، شعور يخشاه الكثيرون ويتهيبون منه ويرتابون فيه ويطلقون اسمًا غريبًا على ممارسيه وهو (هوائي) أى دائم التقلب ولا يثبت على حال وليس أهلا للثقة، وقد ساهم فى ترسيخ ذلك إعتماد قطاع عريض من الشعب المصرى إن لم يكن كله ولعدة عقود على الدولة، فى أكله وشربه والخلاص من فضلاته، ومن ثم تصبح الحرية عبئًا ثقيلا على الفرد، وليس العكس كما قد يتبادر إلى الذهن، لأنها تجعل الفرد مسئولا عن نفسه، مما يفرض عليه اليقظة الدائمة والاطلاع المستمر، كما أن الحرية التى ترفض قيود الثوابت، تعيش يوم بيوم، وتتفاعل مع العالم بلغتنا فورًا، وتوزع الأرباح وتكابد الخسائر فورًا مهما كانت درجة الألم التى سيعانيها الفرد.

كل منهما، النظام والإخوان، يعرف أن أى نجاح لحزب مدنى من الأحزاب الجديدة سيجعله صاحب حق فى المساندة الدولية، لأنه من الجنس نفسه، ويتحدث اللغة نفسها، ويعانى من أوجه الضعف نفسها، والتى عند معالجتها يحصل على القوة نفسها.

بعد صفقة النظام مع الإخوان قام من فوره بالإجهاز على أيمن نور وإخماد الصحوة أو الهوجة التى صنعها فتوقفت كرة الثلج عن النمو، بل ذابت، وأصبحت هى والعدم سواء.

بسبب هواجسه لم يكتف النظام بالقضاء على أيمن نور، إذ قام بتجميع بقية الأحزاب تحت قيادة الدكتورعزيز صدقى وزير الصناعة السابق، حاملا لوعد من الدولة بأن تكف عن سياستها العدائية تجاههم، وتعمل على احترامهم والاعتراف بهم كشركاء فى الحكم، وهذه فى الواقع كانت خديعة سياسية وقعت فيها الأحزاب المدنية، ووقع فيها الدكتور عزيز صدقى نفسه على ما أظن، ولكن عن رغبة وحب، فقد كان كل منهما يتحرق شوقًا لأن تسند له الدولة دورًا ما، أو تتصدق عليه بدور ما، وكان اللاعب الأساسى فى نظام مبارك (صفوت الشريف) يعرف ذلك، فاستخدمهما معًا من أجل القضاء التام على أى حراك سياسى مدنى يتم من خلال الأحزاب، وإشعار العالم كله وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدولة بكاملها ما انفكت فى قبضة مبارك.

نجحت الخطة بالفعل وعُزِل أيمن نور، واتهم بالتزوير، ولحق الدمار حزبه نتيجة الانشقاق، الذى حدث بفعل فاعل، وتحول إلى ليمونة تم عصرها بلا رحمة، وخسرت مصر مقابل ذلك ٢٥٠ مليون دولار خصمتها الولايات المتحدة من المعونة، إذ خيرت مبارك بين الإفراج عن أيمن نور أو تخفيض المعونة الأمريكية بهذا المبلغ المقرر لها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد، فاختار الأخيرة، وذلك وفقًا لما جاء فى كتاب الأستاذ أحمد أبوا الغيط وزير خارجية مصر فى الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١١.

* * *

٦ ـ المجلس النيابى الخاص ـ الملاكى

الأصل أن من يفرض وجوداً للمجلس النيابى هو الدستور وليس الحاكم، ومن يحميه هو الدستور وليس الحاكم.

ـ إذا حدث ولم يتسلح الدستور بارادة شعبية تحميه، بات الحاكم أقوى من الدستور، وبات الدستور بالغ الليونة فى يد السلطة التنفيذية.

ـ إذا رأينا أمامنا والحال كذلك مجلساً نيابياً فاعلم أنه صورى، ولا تأبه بأى " فيتو " على هذا الحكم، كقول البعض، سواء، من السذج، أو أصحاب المصالح، أنه أنجز من التشريعات كذا وكذا، وترتب عليها من الإصلاحات كذا وكذا.

لماذا؟

لأن هذه الانجازات مهما بلغت قيمتها كان من الممكن تحقيقها بواسطة مجلس معين، أو لجنة موسعة، لكن هناك نوعاً من الانجازات لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر الندية فى التعامل مع السلطة التنفيذية، ولا يمكن أن تتوفر هذه الندية إلا بدستور صلب، وفقدان الندية لدى أى سلطة من السلطات الثلاث أو الأربع ـ اذا اعتبرنا الإعلام سلطة ـ ينسف مبدأ انفصال السلطات من أساسه، وهو ما يؤدى تلقائياً إلى دكتاتورية الحاكم، واستهانته بشعبه، وهو ما يفتح الباب للفساد، والمحسوبية، وتهافت الحس الوطنى، وانحطاط الأخلاق، وتدنى الثقافة، وغياب الرؤية القومية الشاملة، وتعرية ظهر الأمن القومى، مما يعطى

الفرصة لكل من هب ودب للاعتداء عليه (احتلت إسرائيل سيناء مرتين، انتهكت حماس وحزب الله سيادة الدولة المصرية فى محاولة لإسقاطها، تطاول جماعة كجماعة الاخوان المسلمين عليها).

وهذا الخلل الهيكلى يفسر لنا لماذا لم تحدث أزمات دستورية أو سياسية منذ ثورة يوليو حتى تاريخه، لأن غياب مبدأ، أو خاصية انفصال السلطات عن النظام السياسى، جعل كل شيئ يسير ببركة توجيهات الرئيس، وتحت مظلة شعار إخترعته ثورة يوليو وهو" تحالف قوى الشعب العامل " ورغم بريق هذا الشعار ومظهره المفتخرّ، إلا أنه هو وليس سواه ما كان وراء كل نقيصة من نقائص الحياة السياسية، إذ قضى على المنافسة بين القوى السياسية المختلفة، ومن ثم أصبحت لا قوى سياسية ولا مختلفة، كما جعل الحاجة إلى زعيم ضرورة لا غنى عنها، لأن هذه التوليفة لا تولد فكرًا، وليس أمامها غير وضع يدها على خدها انتظارًا لتوجيهات السيد الرئيس، وانتظارًا للثمار التى ستتساقط كالندى فجر كل يوم من قريحته، ويبدأ التبلد يخيم على عقول الناس، ولا يغرنك اليقظة الزائفة التى تبدو على وجوههم، والتصفيق الحاد الذى يصدر عن أكفهم، فالرئيس فقط هو صانع الأهداف، وهو من يحسم الأمر لصالح ما يراه صوابًا، فهو العارف بما يضر وما ينفع، وهو الأكثر دراية بتركيبة شعبه، أو أبنائه، وإذا كانت الأغلبية من الأميين فهو وليس سواه من يتعين عليه حماية مصالحهم، ورعايتهم، ودفع غائلة المتعلمين والمثقفين عنهم، وزجر النخب لتلعب بعيدًا عن ساحتهم، وهو سلوك طبيعى من أى أب تجاه

أبنائه إذا كان من بينهم قُصّر، فهو وصى شرعى، وعليه حماية حقوقهم، ومن أجل هذا صممم خطبه على مقاس عقول الأمة التى يريدها أو يتصور وجودها، وليست الأمة الموجودة بالفعل، ومن أجل هذا لم يحدث أن اجتمع بالنخب على حدة، أو وجه لهم خطابًا خاصًا بهم، بل كان يتعامل معهم على اعتبار أنهم لا يختلفون عن العامة، ويحرص على القاء خطبه فى سرادقات تضم الكل حتى يكونوا ـ أى النخب ـ تحت سيطرة الأغلبية، وتحت وطأة هتافاتها المدوية، وحشودها التى تسد عين الشمس، وتخرس صوت كل من تسول له نفسه انتقاد أى من توجهاته أو قراراته، حيث تباشر الجماعة سطوتها على النحو الذى أوضحه جوستاف لوبون فى كتابه " روح الجماعات " حيث تتصهر ذاتية الفرد بفعل الصهد المنبعث من روح الجماعة، تتصهر النخب بفعل الصهد المنبعث من الأغلبية الساحقة من الأميين والبسطاء والدهماء، فيتحدث الجميع لغة واحدة، ويلوكون بألسنتهم شعارات واحدة، وليس أمام أى مشاهد أو مراقب يأتى من خارج " بوتقة آرثر ميلر " إلا قوله " عجبًا هل يمكن أن يصبح الكل على نفس الدرجة من البلاهة، أو الشطط "

هذه الآلية أعطت للرئيس توكيلا غير مكتوب ليفعل ما يراه صوابًا، وهو ما حدث بالفعل فى القرارات المصيرية.

ـ قرار تأميم قناة السويس قرار فردى.

ـ الوحدة مع سوريا قرار فردى.

- قرار التدخل فى اليمن قرار فردى.

قرار غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ألذى أدى بدوره إلى هزيمة ٦٧ هو أيضًا كان قرارًا فرديًا.

أترك للقارئ الحكم بنفسه بعد الاطلاع على الفقرة التالية من كتاب الرئيس الأسبق محمد أنور السادات " البحث عن الذات "، نضيف إليها فقرة أخرى من كتاب المشير محمد عبد الغنى الجمسى " حرب أكتوبر ١٩٧٣" حتى يحاط شباب الثورة علمًا بالكيفية التى كانت يدار بها بلدهم فى النصف الثانى من القرن العشرين، وكنوع من الاقتحام المقصود لواحدة من المحميات التاريخية، ألمحظور دخولها، والتى تحرم الشباب من التعرف على تاريخهم بعيدًا عن التحريف المتعمد، ألذى نجح فى صنع ما يمكن أن يسمى بالغيبوبة الناصرية، والتى مازال الكثيرون غارقين فيها "لشوشتهم " حتى لحظة كتابة هذه السطور فى ٢٠١٥.

١ - مقتطف من كتاب السادات

" جمعنا جمال عبد الناصر على شكل هيئة تنفيذية عليا فى أواخر مايو ١٩٦٧ كان فيها عامر وذكريا محى الدين وحسين الشافعى وأنا وعلى صبرى (أعضاء فى مجلس قيادة الثورة السابق) والمهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، وقال لنا إن حشودنا فى سيناء تجعل الحرب محتملة، بنسبة ٥٠٪ أما إذا أقفلنا المضايق فالحرب مؤكدة مائة فى المائة، ثم

التفت إلى عبد الحكيم عامر وقال له هل القوات المسلحة جاهزة يا عبد الحكيم؟ فوضع عامر يده على رقبته وقال " برقبتى يا ريس " وعندما سألنا عبد الناصر عن رأينا وافقنا بالإجماع على إغلاق المضايق، ما عدا صدقى سليمان رئيس الوزراء الذى طلب التروى، وأن نأخذ فى الإعتبار حالتنا الإقتصادية، والخطط الطموحة التى لم تستكمل، وأكثرها لم ينفذ وخاصة بعد قطع المعونة الأمريكية، لم يعر عبد الناصر اعتراض صدقى سليمان أى اهتمام فقد كان ميالا لإغلاق المضايق"

كما أضاف

" فى يوم الجمعة ٢يونيو صدق جمال عبد الناصر على الخطة بصفته رئيس للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأذكر فى ذلك اليوم أنه قال لقائد الطيران صدقى محمود إن أول ضربة ستقع على الطيران، فالتفت إليه وقال فى عصبية واضحة: يا فندم إحنا عاملين حسابنا ولن تزيد الخسارة عن عشرة فى المائة، فى نفس اليوم قال عبد الناصر: أن الهجوم سيقع يوم السبت أو الأحد أو على أكثر تقدير يوم الإثنين خمسة يونيو "

٢ـ فقرة من كتاب الجمسى

بكل المرارة والألم أقول أن مصر لم تكن مستعدة فى ذلك الوقت (١٩٦٧) للحرب مع إسرائيل بسبب الحالة السيئة التى وصلت لها القوات المسلحة.

قدرت هيئة عمليات القوات المسلحة (رئاسة الفريق أنور القاضى) خطورة هذا الموقف ولذلك قدمت تقريرًا هو فى حقيقته تحذيرًا للمشير عبد الحكيم عامر أوصت فيه بعدم التورط فى القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن قواتنا تحارب فى اليمن بهذا الحجم الكبير.

لاشك أن القرار السياسى السليم عن الحرب هو ذلك القرار الذى يرتبط بقدرة القوات المسلحة على تحقيقه ولا شك أن قرار الحرب أو القرار الذى يترتب عليه نشوب حرب هو قرار خطير يجب بحث كل الجوانب والمواقف التى تحيط به قبل اتخاذه ومن المؤسف والمؤلم أن يكون رد المشير عامر (برقبتى يا ريس) هو الفيصل فى الحكم على القدرة القتالية للقوات المسلحة واستعدادها لدخول حرب برغم أنه كلام سطحى لا يستند إلى أساس عسكرى كما أن أسلوب اتخاذ هذا القرار السياسى الخطير (غلق خليج العقبة) ليس هو الأسلوب العلمى الصحيح لزج القوات المسلحة فى حرب ضد إسرائيل المعروف أن احتفاظها بقوات مسلحة متفوقة على الدول العربية هو مبدأ رئيسى من مبادئ سياستها القومية واستراتيجيتها العسكرية منذ نشأتها "

وأضاف:

" لقد كان معروفًا للجميع أن حوالى ثلث الجيش العامل وجزءا من قواتنا البحرية والجوية يحارب فى اليمن ومن الطبيعى أن القيادة

السياسية (جمال عبد الناصر) كانت تتابع أحداث وتطورات هذه الحرب أولا بأول كما كان طبيعيًا أيضًا أن تكون إسرائيل والدول الكبرى على علم تام بحجم قواتنا فى اليمن وتأثيرها على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة"

من الفقرة الأولى والثانية يمكن استخلاص ما يلى:

- جمال عبد الناصر أغلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية وهو يعلم أن هذا يعنى الحرب مع اسرائيل.
- يعلم أن الحالة القتالية للجيش - وقتها - لا تسمح له بالدخول فى حرب مع إسرائيل وفقًا لتقرير الفريق أنور القاضى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.
- يعلم أن عبد الحكيم عامر أضعف من أن يتحمل مسئولية حرب مع اسرائيل كما سيتضح فيما بعد
- إتخذ القرار منفرداً ولا يعتد بمشاركة ما أسماها السادات هيئة عليا للأسباب الآتية:

- وصف السادات لها بأنها على شكل هيئة عليا ينزع عنها صفة الهيئة لأنه لا يوجد شيئ اسمه هيئة وشبه هيئة، هناك هيئة حكومية فقط، ولها اشتراطات شكلية وموضوعية، وهو ما لم يتوفر فى هذا الشيئ، فهذه بالكثير (قعدة عرب) عقدها رئيس الجمهورية لمجموعة من رفقاء السلاح، استدعاهم

تليفونيًا أو بالاتصال المباشر، ولمرة واحدة، وبدون جدول أعمال، وبدون محضر للجلسة، ووجود رئيس الوزراء المدنى غير كاف لتغيير صفتها من كونها لقاء ودى إلى لقاء رسمى.

- ليس لهم صفة دستورية تعطى لهم منفردين أو مجتمعين الحق فى اتخاذ مثل هذا القرار فهذا الحق مكفول لرئيس الجمهورية وحده.
- لا يعتد بخلفيتهم العسكرية فقد تركوا الجيش منذ ١٩٥٢ ؟ إلى جانب أن عامر منذ عين قائد عام للقوات المسلحة لم يسمح لأى منهم بالاقتراب من الجيش بما يعنى جهلهم بأحواله.
- كلهم محسوبون على الرئيس عبد الناصر والكراهية متبادلة بينهم وبين عامر ورجاله كما سيتضح فيما بعد.
- تشكيل هذه المجموعة الاستشارية ووضع عامر وحيدًا فى مواجهتهم وطرح السؤال بهذه الصورة قصد به احراج عامر المعروف بطبيعته المتهورة والمفرط فى اعتداده بنفسه وهو ما كان متوقعًا بالتأكيد من جانب جمال عبد الناصر، وأغلب الظن أن عبد الناصر عقد هذه الجلسة للحصول لنفسه على إخلاء طرف من النتائج الكارثية المقبلة، إذ كيف تقبل عبارة تلقائية مثل " برقبتى يا ريس " سندًا لاتخاذ مثل هذا القرار

المصيرى. وليتها صدرت عن قائد عسكرى أثبت كفاءته ودقة حساباته فى أى حرب. الرجل باستثناء شهامته ودماثة خلقه وأنه، صاحب صاحبه " معروف عنه تدنى كفاءته وسوء اختياره لمساعديه وطريقته القبلية فى الإدارة، وقبلية الادارة وحدها فى مؤسسة كتلك تعنى كارثة، لم يحدث أن نجح فى تحقيق الهدف من أى مهمة أسندت إليه، وقد حاول عبد الناصر من قبل اعفاءه من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة، ولكنه تراجع، كما سنرى فى الفقرة التالية.

* * *

من كتاب السادات " البحث عن الذات "

" بعد عودة عامر من سوريا، بعد أن عومل معاملة مهينة التقى بعبد الناصر وقال أنه لا يستطيع أن يستمر كقائد عام للقوات المسلحة بعد الاهانات التى وجهت إليه من جيش سوريا، فكرامته كقائد عام لا تسمح له بالاستمرار فى عمله، رحب عبد الناصر بذلك أشد الترحيب، لكنه لم يبين له ذلك، فقد كان يتمناه أو ينتظره منذ معركة ٥٦ وبعد الموقف المتخاذل الذى وقفه عامر آنذاك، والحالة التى كانت فيها القوات المسلحة فى ذلك الوقت، وعند الانفصال، لكنه لم يشأ أن يظهر له ترحيبه باستقالته حتى لا يرجع فيها، فقد كان كل منهما يعرف الآخر حق المعرفة،

ويتربص بالآخر فى غيابه وفى حضوره، انقضى اسبوع بعد ذلك وعامر لا يذهب إلى القيادة وعبد الناصر يجهز لخطابه الذى سيعلن فيه الانفصال، لكن بعد يومين من خطابه حتى فوجئ بطلب عبد الحكيم عامر سد حاجات النقص فى القوات المسلحة، وهو ما يعنى أنه مستمر فى عمله كقائد عام للقوات المسلحة، حينئذ أسقط فى يد عبد الناصر، ولم يدر ماذا سيفعل، طبعًا كان وراء تراجع عبد الحكيم عامر مستشاره شمس بدران، وبعض خاصته وأهله، وكان لهم تأثير سيئ عليه، وإحساسه أنه شريك عبد الناصر، وطالما عبد الناصر يحكم، يجب أن يظل عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة.

حينما سمع عبد الناصر هذا من عامر جن جنونه لكنه أخفى شعوره، ودعانا للاجتماع به، وطرح الامر علينا، قلنا له ببساطة أن الأمر لا يحتاج لمناقشة، فرأينا يا جمال أن عبد الحكيم كان يجب أن يترك القيادة منذ ٥٦ لا ٦١، صحيح أنه شهم ولطيف وإلى آخره، لكنه لا يصلح من ناحية العمل العسكرى، باختصار قلنا جميعًا وفى نفس واحد لجمال، أن استبعاد عامر من الجيش مسألة مفروغ منها.

تساءلنا بعد الاجتماع بيننا وبين أنفسنا، لماذا استدعانا عبد الناصر؟ فقد كان من الطبيعى وهو رئيس للجمهورية أن يصدر بعد الانفصال مباشرة قرارًا بتعيين قائد عام جديد للقوات المسلحة، والاكتفاء بأن يكون عامر نائبًا لرئيس الجمهورية كما كان، اتضح لنا فيما بعد أن عبد الناصر

كان يريد أن يأخذنا كرأى عام ضد عامر، بينما أن المسألة لم تكن فى حاجة لكل ذلك، لأننا لسنا الشعب، أما الشعب فكان يطالب برأس المسئول عن السبب فى كل ذلك.

بعد خروجنا استدعى عبد الناصر عامر وجعلا يناقشان الأمر فيما بينهما وبعد عدة اجتماعات، جمعنا عبد الناصر وقال لنا أنه أبلغ عبد الحكيم عامر بالقرار الذى اتخذناه، ولكنه رفض الاستجابة له، ثم اختفى حيث لا يعلم أحد، كان ردنا على عبد الناصر أنه - أى عبد الناصر - لو تراجع عن القرار الذى اتخذناه بالإجماع فهو بصراحة يتنكر لمصلحة مصر، ثم لماذا يسألنا الرأى؟ إنها مسئوليته كرئيس للجمهورية، فى هذه الأثناء - إغاظة فى عبد الناصر - قدم عامر الاستقالة المشهورة التى طبعها بعد ذلك فى ٦٧ وقال فيها انه استقال من أجل الديمقراطية فى سنة ٦٢ وغير ذلك من أمور كان يعلم جيداً أنها تثير حنق عبد الناصر، فمثلا قال، أنه لا يقبل أن تحكم البلد هكذا بدون أحزاب، وديكتاتورية مطلقة. كان عامر يعرف جيداً أن عبد الناصر لا يريد أن تخرج هذه المسائل إلى البلد، لأن الشعب كله كان يريد الديمقراطية، فإذا قُبلت الاستقالة، ستجعل من عامر بطلا قومياً، فاستدعانا عبد الناصر مرة أخرى، وعرض علينا نص الاستقالة، وكان ردنا عليه أنه هو الرئيس، وما كان فى حاجة أن يستدعينا قبل ذلك، أو فى هذه المرة.

أرسل عبد الناصر فى طلب عامر، والتقيا، وسويت المسألة، واستمر الوضع على ما هو عليه، حتى كارثة ٦٧.

ولما كان عبد الناصر قد أبلغ عبد الحكيم عامر أن من اتخذ قرار تنحيته عن القوات المسلحة هم اخوانه فى مجلس قيادة الثورة، بدأت المياه بيننا وبينه تتعكر، لكنه بعد أن فكر فى الأمر مليا، اهتدى إلى أننا لم نتخذ هذا القرار وحدنا، ولابد أن عبد الناصر هو الذى دعانا الى اتخاذه، أضف إلى ذلك أنه عرف بأمر الاجتماع الذى دعانا اليه عبد الناصر فى بيته، لذلك نجد أن عبد الحكيم عامر بدأ منذ ذلك الوقت أى أول سنة ١٩٦٢ يأخذ احتياطه من عبد الناصر، كما بدأ عبد الناصر يأخذ احتياطه من عبد الحكيم عامر، بدلا من أن يحسم الأمور كرئيس للجمهورية.

وهكذا نشأ أول مركز قوة فى مصر يباشر عمله صراحة، فقد أصبح هم عامر الأول أن يؤمن نفسه ضد عبد الناصر، بعد أن تأكد لديه المعنى الذى كان دائم الاحساس به، وهو أن هناك صراعًا وعدم ثقة وفجوة بينه وبين عبد الناصر، وبينه وبين الباقين من مجلس قيادة الثورة.

وهكذا نجد أن الصراع الذى بدأ فى أول الستينات قد ازداد اتساعًا. "

ـ المؤلف: لا تعليق.

ـ رواية أخرى للسادات من نفس الكتاب " البحث عن الذات.

* *

" زرت عبد الناصر فى منزله يوم جمعة فى فبراير ٦٧ كان مهمومًا سألته

ـ واضح انك شايل الدنيا على دماغك.

ـ يا أنور البلد بتحكمها عصابة، ومستحيل إنى أكمل بهذا الشكل، إنى أبقى الرئيس المسئول واللى بيحكم هو عبد الحكيم، وبينفذ اللى هو عاوزه؟ طيب أخرج أنا أحسن، وأروح أقعد فى الاتحاد الاشتراكى، وأتنازل عن رئاسة الجمهورية، ومستعد إنى أسأل عن الفترة اللى قعدتها لغاية ما أخرج.

بعد ذلك بعدة أيام ذهبت مرة أخرى لزيارته قالوا أن لديه ضيف فانتظرت فى حجرة مكتبه إلى أن يخرج الضيف، وبعد فترة جاء عبد الناصر وبادرنى بالسؤال:

ـ تعرف يا أنور مين اللى كان عندى دلوقتى؟

ـ مين؟

ـ شمس بدران فاكر حديثنا اللى قلته لك عن حكاية العصابة؟

ـ آه.

ـ ياسيدى الحكاية كملت شمس بدران جاى لى الوقتى بيطلب رسمى إن المشير يأخذ رئاسة الوزارة، وحجته إيه ان البلد بتشتكى، مش عارف ان معظم الحاجات اللى بتشتكى منها البلد من تصرفه وتصرفات أتباعه

ـ طيب انت قلت له إيه؟

ـ والله أنا خدت الموضوع ببساطة، وقلت له أنا معنديش مانع، قل له أنا موافق بس يسيب القوات المسلحة وياخد رياسة الوزارة، أنا هلاقى مين أحسن منه يمسك الوزارة. "

وفى موضع آخر من الكتاب قال السادات

* *

" إن الصراع على السلطة على مستوى القمة ألذى بدأ فى الستينيات قد إزداد اتساعًا، وازداد التمزق، لأن الحقد أصبح دفينًا بين عبد الناصر وعامر، وعامر وحده والباقين، وعبد الناصر وحده والباقين، كان هذا الموقف هو المقدمة الأولى لهزيمة ٦٧.

فى سنة ١٩٦٥ كانت حالة البلد الداخلية فى حالة يرثى لها، أصبح كل شيئ فى البلد يعهد به للقوات المسلحة أو البوليس الحربى، النقل العام مثلا فى حالة سيئة فيعهد به للقوات المسلحة لإصلاحه، ألثروة السمكية تشرف عليها القوات المسلحة.

انتهت سنة ١٩٦٦ والصراع بين عبد الناصر وعامر على أشده، فكل منهما متربص بالآخر، وخاصة عامر ألذى كان كل يوم يوسع من سلطاته، وتراكمت السلطات فى يد عامر حتى أصبح هو الآمر الناهى والمتحكم فى مصير الناس وفى كل ما يتعلق فى البلد من أحداث.

هكذا دخلنا ٦٧ والكآبة تخيم على البلاد، فالبلاد مفلسة، والخطة طموح ولا يوجد المال الكافى لتمويلها. "

المؤلف: أيضًا لا تعليق

* *

وهذه رواية أخرى وردت على لسان صلاح دسوقى وهو رجل عاصر قيام ثورة يوليو وارتبط بصداقة حميمة مع جمال عبد الناصر، وتبوأ مناصب رفيعة، وكان أول محافظ لمدينة القاهرة ثم سفيرًا لمصر فى فرنسا بعد ذلك وقد نشرت الأستاذة سهير حلمى حوارًا لها معه فى الأهرام الرقمى بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦، وأعيد نشر الجزء ألذى سأذكره فى صحيفة الأهرام فى ٢٠١٤.

* *

" فى أحد الأيام طلب منى عبد الناصر الحضور فورًا إلى منزله فذهبت ووجدته غاضبًا وأمامه ثلاثة ملفات، قلت ما هذا يا سيادة الرئيس؟ قال أنها تسجيلات قام بها سامى شرف لرجال المشير عبد الحكيم عامر، يقولون فيها كفايه عليه لحد كده (يقصدون عبد الناصر) والرجل بتاعنا لابد يمسك البلد (يقصدون عبد الحكيم عامر).

الصحفية: لماذا لم يسحب سلطاته؟

كان من طبع جمال عبد الناصر إن حدثه شخص بوشاية أو قص عليه شيئًا أن يواجهه بهذا الشخص، وعلى الفور تحدث مع عبد الحكيم عامر

فى الموضوع، واستدعاه إلى بيته، ولكن المشير طيب خاطره، وقال رقبتى لك يا ريس، بل أصر أن يصحبه إلى بيته ليتناول العشاء معه، فذهب معه عبد الناصر، وكان رجال المشير حوله، فقال لن أضع لقمة فى فمى إلا بعد توضيح هذا الأمر، وبعد جدال صالحوه واعتذروا مؤكدين أنهم من رجاله.

قلت لعبد الناصر ألمشير يمكن أن يستعين بدبابتين يضعهما أمام بيتك وطائرة هيلوكبتر تهبط عموديًا تصحبك بعد إلقاء القبض عليك إلى برج العرب مثلا، ويخرج المشير معلنًا فى الصحف أنك مريض وبعد ثلاثة شهور يستولى على الحكم، وفى الحال برقت عيناه، وظهرت ملامح الإستغراب والتعجب على وجهه، وقال كلمة واحدة... تفتكر؟ قلت لِمَ لا؟ ولم تمر سوى أيام قلائل حتى استعان بمائة دبابة تقف فى المنطقة العسكرية خلف منزله، وكلف الليثى ناصف بمسئولية حراسته وحماية منزله على أن يتلقى تعليماته منه مباشرة وليس من المشير، وكانت تلك الواقعة كبرى علامات الضعف، لأن الدبابات لا تحمى الرئيس "

* * *

إلى هذا الحد بلغ الصراع بين جمال عبد الناصر وجماعته وعبد الحكيم عامر وجماعته، عامر يملك السلاح، وعبد الناصر يملك الشرعية والاعلام، فهل كانا كافيين فى نظره لمواجهة كول من الدبابات يحاصر بيته؟ ويحاصر ماسبيرو فى نفس الوقت، وإذا حاول تفعيل مقولة " اتغدى

به قبل ما يتعشى بك " فهل الورق الذى بيده من وجهة نظره بدون هزيمة ٦٧ كان يمكن أن يلبى متطلبات هذه الآلية؟

بمعنى آخر هل لو لم تحدث هزيمة ٦٧ كان من الممكن أن يظل عبد الناصر فى الحكم من وجهة نظره هو لا من وجهة نظرنا؟

هل الموقف الصعب الذى وجد نفسه يقفه فى مواجهة جماعة فاقدة للشرعية المهنية والوطنية والسياسية فرض عليه التخلص منها ومن سيطرتها على الجيش، وإن أدى ذلك إلى تفكيك الجيش وإعادة تركيبه، خاصة أنه وصل لدرجة من التهرؤ وصفها الفريق أول محمد فوزى فى كتابه " ثلاث سنوات من الحرب " إذ قدم بيانًا علميًا تفصيليًا لحالة الجيش قبل حرب ٦٧، وهى فى ظنى يمكن أن تكون نفس الحيثيات التى بنى عليها الفريق أول أنور القاضى رئيس هيئة العمليات تحذيره للقيادة العليا من الدخول فى حرب مع إسرائيل، بل وعدم القيام بأى اعتراضات، والتى لم يكن من الممكن نشرها لدواعى السرية، هل أمل ناصر فى إعادة تركيب الجيش على أساس من الحرفية العسكرية التى تمناها لجيش بلاده ولم يمكنه عامر منها أبدًا، فظل الجيش يدار على أساس من القبلية والشللية والطموحات والتطلعات السياسية، مع تهميش القيادات الأكثر علمًا وحرفية ووطنية وحقًا بمقياس الرتب فى إدارته كما سنرى فى الفقرة التالية من كتاب الجمسى، وفقرة أخرى من كتاب الفريق محمد فوزى السالف الذكر.

* *

"عندما أعلنت حالة الطوارئ القصوى وتقرر حشد القوات فى سيناء فى منتصف مايو ٦٧ رأت القيادة العليا للقوات المسلحة تشكيل مركز قيادة متقدم فى سيناء، تشكل هذا المركز بصفة عاجلة من الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية، واللواء أحمد اسماعيل، وأنا، ومجموعة قليلة من الضباط، تحرك مركز القيادة المتقدم الى موقع تم اختياره فى سيناء، يكون خلف قيادة الجيش الميدانى، الذى يشمل كل قوات سيناء، ويقوده الفريق صلاح محسن، وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا، وقيادة الجيش الميدانى، ولذلك عندما صدر قرار تشكيل مركز القيادة المتقدم وتعيين الفريق أول مرتجى قائداً لجبهة سيناء كان من الضرورى توضيح موقف هذه الحلقة الاضافية فى سلسلة القيادة.

ويقول الفريق أول مرتجى: عندما أبديت للمشير وجهة نظرى بأن اختصاصات قيادة الجبهة التى صدرت لا تمكنها من قيادة المعارك والسيطرة عليها وبالتالى فوجودها يعتبر حلقة اضافية فى سلسلة القيادة لا داعى لها، إلا أن المشير كان يبرر موقفه بأنه سيتواجد فى مركز القيادة المتقدم ـ هو فى نفس الوقت قيادة الجبهة ـ قبل العمليات بفترة، وأنه سيقود المعارك بالاشتراك مع قيادة الجبهة، وأن قائد الجبهة فى هذه الحالة سيكون رئيس أركانه، ولو أن تبرير المشير غير مقنع، إلا أن الجو

السائد فى هذا الوقت يرى أن الحرب لن تنشب، ولذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة ودون تقدير خطورة اندلاع حرب مع اسرائيل. "

تعليق من المؤلف:

انتهت الفقرة التى اقتبسها المشير الجمسى من كتاب الفريق أول عبد المحسن مرتجى (الفريق مرتجى يروى الحقائق) بجملة كارثية " إلا أن الجو السائد فى هذا الوقت يرى أن الحرب لن تنشب، ولذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة دون تقدير لخطورة اندلاع حرب مع اسرائيل "

من أين توفر للقيادة العسكرية هذا الاعتقاد، رغم أن القيادة السياسية (جمال عبد الناصر) تقول أنه فى حالة غلق خليج العقبة ستنشب الحرب بنسبة ١٠٠٪ بل الغريب أنه حدد تاريخًا لنشوبها تحقق بالفعل؟

ـ كيف حدث هذا التباين فى تقدير المواقف بين القيادتين، رغم أن رئيسيهما واحد هو جمال عبد الناصر؟

ـ هل كان رد عامر العشوائى نابعًا من هذا الاعتقاد؟

ـ ما هى المعطيات السياسية التى أسس عليها عامر ومن معه من القيادات اللصيقة به هذه الرؤية؟

ـ ما مدى مسئولية القيادة السياسية عن تسلل مثل هذه المعطيات إلى القيادة العسكرية، ومدى انتشارها فى جسد القوات المسلحة؟

- هل حدث هذا بمحض الصدفة أم بفعل فاعل؟

- لماذا لم تبادر القيادة السياسية بتصحيح هذه الرؤية فورعلمها بها خاصة أن هذه مسئوليتها؟

وبالمناسبة لقد حدث شيئ مماثل قبل حرب ٧٣ هذا بيانه.

أمر الرئيس محمد أنور السادات (القيادة السياسية) الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية (القيادة العسكرية) بأن تكون القوات المسلحة جاهزة للحرب فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٢، بعد يومين جاء الفريق صادق وقال له أنه جمع المجلس العسكرى وأبلغهم رسالته وأن القوات المسلحة لن تكون جاهزة فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ كما طلب بل فى أول نوفمبر ١٩٧٢.

فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ طلب الرئيس السادات الاجتماع بالمجلس العسكرى ليرى بنفسه ما تم، وقف الجنرال المسئوول عن الشئون الادارية ليعلن أنه لم يبلغ بأى شيئ يتصل بهذا الأمر، علق السادات فى كتابه بقوله " عندئذ تأكدت عندى الشكوك التى كنت أحسها ازاء وزير الحربية فهو لا يريد أن يحارب لأنه يخشى المعركة فبدأت أسأل قادة الجيوش " واصل السادات روايته حيث تأكد له من قادة الجيوش، أن وزير الحربية مع بعض خلصائه من قيادات القوات المسلحة لهم موقف مختلف، ورؤية مختلفة.

كان يمكن التجاوز عن هذا الخلاف فى تقييم الموقف لو أنه صدر عن حزب سياسى أو جماعة من جماعات المجتمع المدنى ولكن الخلاف هنا صادر من القيادة العسكرية وهى قوة مصر الضاربة، التى عليها الالتزام الفورى بما تأمر به القيادة السياسية.

وهنا بادر السادات باتخاذ موقف حاسم منها وأمر بعزل صادق وجماعته فى الحال.

ومن ثم توحدت الرؤية والأهداف بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عكس ما حدث قبل حرب ٦٧ ?والنتيجة بالتالى كانت عكس نتيجة ٦٧.

ويواصل المشير الجمسى روايته:

" وللحقيقة والتاريخ لم يمارس مركز القيادة المتقدم خلال الفترة من انشائه حتى انتهاء الحرب عملا ذا قيمة أو فعالية، بل أن أهم وأخطر القرارات التى اتخذت أثناء الحرب ـ الانسحاب من سيناء ـ صدرت من القائد العام إلى قائد الجيش الميدانى، وجرى تنفيذه دون علم مركز القيادة المتقدم، ودون الاستعانة برأى الفريق أول مرتجى فى هذا القرار، أو طريقة تنفيذه.

واستنادًا إلى الحقائق السابق توضيحها، أن القرار السياسى بغلق خليج العقبة لم يكن صحيحًا من الناحية العسكرية، بناء على حقيقة

قدرات مصر وإسرائيل العسكرية آنذاك، وهنا يتبادر إلى الذهن هل كانت هذه الحالة معروفة للقيادة السياسية (جمال عبد الناصر) وتجاهلتها؟ عند اتخاذ القرارات السياسية ـ طلب سحب قوات الطوارئ الدولية وغلق الخليج ـ والذى كان مؤكداً أن يترتب عليه قيام الحرب؟ أم أن القيادة السياسية (جمال عبد الناصر) لم تكن تعلم موقف القوات المسلحة؟ وهل يقبل أن تكون كل هذه الحقائق غير معروفة لها فى الوقت الذى كان من الطبيعى أنها معروفة لاسرائيل والدول الكبرى؟ وإذا كانت هذه الحقائق معروفة للقيادة السياسية (جمال عبد الناصر) فهل يقبل أن تزج بالقوات المسلحة فى حرب لم تكن مستعدة لها؟ "

تعليق المؤلف:

أى باحث فى كارثة ١٩٦٧، سرعان ما يكتشف أنه فى حاجة إلى أن يكون ملمًا بعلوم البحث الجنائى، لأنها بالفعل جريمة، وكأى جريمة لابد أن يعمل مرتكبوها على طمس الأدلة، ولى عنق ما لم يستطيعوا اخفاءه منها.

ومن ذلك ما أشيع عن أن يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة فى حينها هو الذى دفع مصر لغلق خليج العقبة، وتوريط مصر فى حرب لم تكن مستعدة لها، وهنا ننتقل لحكاية يوثانت.

حكاية يوثانت

نعرض مقال السيد أمين شلبى فى صحيفة السياسة الدولية الذى ينقل ما ورد فى مذكرات يوثانت فى هذا الخصوص.

"يبدأ يوثانت فى روايته، بأنه فى ١٦ مايو ١٩٦٧ طلب رئيس الأركان المصرى من قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال ريكى سحب قوات طوارئ الأمم المتحدة التى تقيم مراكز مراقبة على حدودنا، وعلى إثر هذه الرسالة، أبرق يوثانت إلى الجنرال ريكى، لكى ينتظر منه تعليمات جديدة، وفى نفس الوقت يصمم على الاحتفاظ بمواقع قوة الطوارئ، فى الوقت الذى يكون فيه متفهما ودبلوماسيا بقدر الإمكان فى علاقته بالرسميين المصريين، وعلى إثر هذا يقول يوثانت أنه قام باتصالات مكثفة مع ممثلى الدول التى تشترك فى قوة الطوارئ الدولية (البرازيل، كندا الدانمرك، الهند، النرويج، السويد، يوغوسلافيا) وأبلغهم أنه فى مفهومه، أنه إذا تلقى طلبا رسميا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة فليس أمامه إلا الاستجابة له، مادام أن القوات فى أراضى مصر فقط، وبناء على رضاها، ولا يمكن بقاؤها بدون هذه الموافقة، ومع هذا، فقد ذكر أنه سوف يطلب من مصر، أن تعيد النظر فى قرارها، قبل أن يستجيب له فى الحال، وفى نطاق مجموعة الدول التى تسهم فى قوة الطوارئ، عارض ممثلو كندا والبرازيل، فى سحب القوة، وعبروا عن شكوك عميقة حول نتائج الموافقة

السريعة على هذا السحب؛ بينما أعربت الهند ويوغوسلافيا، عن أن مصر لها الحق فى طلب سحب القوات، وأن هذا الطلب يجب أن يحترم وفى ١٧ مايو قابل يوثانت ممثل مصر وقدم له مفكرة أساسها حقيقتان، أنه لا ينكر حق مصر فى توزيع قواتها كما تراها مناسبة فى أراضيها، وثانيها أنه إذا كان هدف مصر سحب موافقتها على إقامة القوات، فإنه عند تسلمه الطلب المناسب، سوف يقوم بسحبها غير أن هدف المفكرة الأساسى، فيما يقول يوثانت، كان إفهام مصر بعدم صحة الإجراء الذى طلبت به سحب القوات من خلال الجنرال ريكى، ذلك أنه مادام أساس وجود هذه القوة هو اتفاق مباشر بين الرئيس عبد الناصر، وبين همرشولد، لذلك فإن أى طلب يجب أن يقدم مباشرة إلى السكرتير العام من الحكومة المصرية كما طلب يوثانت فى مفكرته من مصر، توضيح طلبها، فأشار إلى أنه إذا كان المقصود هو سحب مؤقت Temporary لقوة الطوارئ من خط الهدنة، فإن هذا الطلب غير مقبول، لأن غرض القوة هو منع تجدد القتال وفى هذا ذكرت المفكرة أن طلبا من سلطات الجمهورية العربية المتحدة لسحب مؤقت لقوة حفظ السلام من خط الهدنة والحدود الدولية، أو من أى أجزاء منها، فسوف يعتبره السكرتير العام طلبا للسحب الكامل لقوة الطوارئ من غزة وسيناء فى هذه المفكرة أيضا، أبلغ يوثانت ممثل مصر أنه حتى الآن، وعلى أساس تقارير يعتمد عليها كلية من رئيس أركان منظمة مراقبة الهدنة فى فلسطين، ليست هناك دلائل جدية عن

تحركات للقوات أو حشود على أى من الخطوط، مما يثير أو يبرر قلقا لا لزوم له ويجدر بنا أن نتوقف هنا، وعند تأكيد يوثانت على وجوب أن يكون طلب سحب قوة الطوارئ سحبا كليا وليس مؤقتا أو من أجزاء فقط ذلك أنه فى ٤ يونيو ١٩٦٧ كتب المعلق الأمريكى روستون فى جريدة نيويورك تايمز يقول أن المصريين ينكرون أنهم قد أرادوا التخلص من قوات الأمم المتحدة، عند مدخل خليج العقبة، ويقولون أن هذا قد اقترحه السكرتير العام على أساس أنه إذا كان للأمم المتحدة أن تحتفظ بقواتها فى جزء من منطقة الأزمة، فإنها لا تستطيع أن تبقيها فى جزء أخر وقد أكد هذا المعنى فيما بعد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى مقابلة مع إريك رواو عام ١٩٧٠ حين قال له إننى لم أطلب من يوثانت سحب قوة الأمم المتحدة من غزة وشرم الشيخ التى تشرف على مداخل الخليج، ولكن فقط من جزء من الحدود يمر من رفح حتى إيلات، غير أن السكرتير العام بنصيحة الدبلوماسى الأمريكى رالف بانش، قرر سحب قوة الطوارئ، وهكذا أجبرنا على إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ، وفرض الحصار وهذه هى الطريقة التى وقعنا فيها فى الفخ الذى نصب لنا.

تعليق المؤلف:

هذا الكلام ألذى جاء على لسان عبد الناصر يصدقه فقط كل من لم يسمع بأمر اجتماعه مع الهيئة العليا والتى تم فيها اتخاذ قرار غلق مضيق تيران بشكل حاسم، وكان ذلك يوم ١٨ مايو، ولم يقل عبد الناصر فى حديثه

لهذه الهيئة أنه مجبر على غلق خليج العقبة لأن يوثانت طلب سحب قوات الطوارئ ألدولية كلها وليس جزءًا منها، ومن ثم لا وجه لاتهام يوثانت بتوريط مصر وجرها للوقوع فى الفخ لأن سؤال عبد الناصر للهيئة كان محددًا أغلق أو لا أغلق، وبدا وكأن كل ما هم فى حاجة إليه هو كلمة أو عبارة يتفوه بها عامر لتؤخذ عليه عندما تحدث الكارثة المرتقبة وكانت " برقبتى يا ريس " وهنا اعتبر الموضوع منتهيًا ووافق الجميع على الغلق فيما عدا عضو واحد كان لا علم له بالتيارات التحتية، التى عمل عبد الناصر بكل ما يملك من قوة ودهاء أن تظل محصورة فى حيز رفقاء السلاح، ولا تخرج للشعب، ومن ثم كان رئيس الوزراء المدنى أبعد ما يكون عن الصراعات القائمة بين عبد الناصر وجماعته وعبد الحكيم عامر وجماعته، ومن ثم إجابته كانت خالصة لوجه الله والوطن، وكما رأينا لم يحفل عبد الناصر بشيئ مما قال، رغم منطقيته ووجاهته وأحقيته بتوقف الجميع عنده، ومنحه بعض الاهتمام، خاصة أنه صادر عن رئيس وزراء وليس عن شيخ غفر.

ألواضح أن مصر ذهبت الى الفخ عن سبق إصرار وترصد وهو ما يزيل عنه صفته كفخ، ومع ذلك فلو سلمنا أنه فخ أوقع يوثانت مصر فيه فانه والله لصياد رحيم، لأنه كما سيرد بعد ذلك أعطى للفريسة فرصًا متعددة للخروج من الفخ، ولكنها فضلت البقاء فيه على الخروج منه، وكأن الانتحار كان هدفًا قوميًا من وجهة نظر الزعيم عبد الناصر.

ويستطرد يوثانت فى روايته.

" أنه فى ١٨ مايو، تلقى الطلب الرسمى الموجه إليه من الحكومة المصرية بأنها قررت إنهاء وجود قوة الأمم المتحدة للطوارئ من أراضى جمهورية مصر العربية وقطاع غزة، وأنه عبر لممثل مصر الذى سلمه الطلب السفير محمد عوض القونى، عن مخاوفه العميقة من النتائج المحتملة لسحب هذه القوة، والتى يمكن أن تجلب كارثة، كما أبلغه أنه ينوى توجيه نداء عاجل للرئيس عبد الناصر، لإعادة النظر فى قراره قبل أن يتخذ أى عمل فيما يتعلق بسحب القوة غير أن السفير القونى، بعد أن اتصل بوزير خارجيته نصح بعدم توجيه هذا النداء لأنه سوف يرفض بشدة، ثم عاد يوثانت فأشار إلى إمكانية زيارته لمصر، حيث أبلغ أن مصر ترحب به فى أى وقت (كان يوثانت يعتزم أن يصحب معه فى رحلته رالف بانش، إلا أن الحكومة المصرية، لم ترحب بذلك، على أساس أن كونه أمريكيا يمكن يثير مشاعر الشعب المصرى) وخلال توقفه فى باريس يوم ٢٢ مايو متوجها إلى مصر، أبلغ يوثانت، أن ناصر قد أغلق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ويقول يوثانت أن رد فعله الأول، هو إلغاء زيارته لمصر، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، ذلك أنه من المعروف، أن إسرائيل تعتبر غلق خليج العقبة من أعمال الحرب، لذلك تأكد اعتقاده بحتمية الحرب، لذلك فإن الأسئلة التى فرضها عليه هذا التطور، كانت تدور حول ما إذا كان فى إمكانه إقناع الرئيس المصرى بتغيير قراراته، أو أن يحصل على تأكيدات من مصر بأنها لن توجه الضربة الأولى، وعما إذا كان يمكن

أن تقبل مصر ممثلا خاصا للسكرتير العام، يتصل بها وبإسرائيل بسرعة إذا ما تطور واتخذ موقفا متأزما، فى زيارته لمصر التى بدأت يوم ٢٣ مايو، اجتمع يوثانت بكل من وزير الخارجية محمود رياض، والرئيس عبد الناصر وفى الاجتماع الأول، استعرض وزير خارجية مصر، موقف حكومته، مركزا على هجمات إسرائيل المتكررة ضد الدول العربية، وخاصة سوريا والأردن، وأن هذا هو نفس المنهج الذى اتبعته قبل حرب عام ١٩٥٦، بل أن أبا إيبان وديان، هددا باحتلال دمشق، وأن القائم بالأعمال الأمريكى فى القاهرة، أكد أن الولايات المتحدة، تنظر إلى الموقف وتأخذه مأخذ الجد جدا، إلا أن القائم بالأعمال، بعد أن قررت مصر التحرك ضد إسرائيل، قال أنه ليست هناك حشود ضد سوريا، إلا أنهم لا يستطيعون تقديم أية تأكيدات، وهكذا، فيما استطرد وزير الخارجية المصرى عدنا إلى نفس الموقف الذى ساد عام ١٩٥٦ حين قدم لنا السفير الأمريكى معلومات متشابه تعرضت مصر بعدها للهجوم، وقال محمود رياض أن موقف إسرائيل ضعيف على حدودها مع سوريا، التى تملك مواقع مسيطرة، ويمكنها فتح النيران على عدد من المستوطنات فى شمال إسرائيل، ولذا فإنها مصممة على تغيير هذا الوضع، ولهذا فإنه حين ذكر لنا القائم باالأعمال الأمريكى، أن بلاده ضد العدوان، فإن هذا يعنى بالنسبة لنا، تضليل، وأن الولايات المتحدة سوف تتحمل مسئولية أى هجوم، ولهذا فإنه ليس أمام مصر أى خيار، إلا أن تتحرك نحو سيناء،

وأن عملها الرادع، سوف يجعل إسرائيل تفكر مرتين قبل أن تهاجم، وقال وزير الخارجية إنه يتفق مع مفهوم السكرتير العام فى السحب الكلى لقوة الطوارئ، ودون إبقاء جندى واحد، وأنه أخبر سفير كندا، إنه إذا حدث أى تأخير فى سحب الكتيبة الكندية، فإننا سوف نطردها بالقوة، ولذلك فإننا نعتبر أن قرار السكرتير العام قد أنقذ الأمم المتحدة وفكرة حفظ السلام، وعندئذ قال السكرتير العام أن الولايات المتحدة مازالت تعتبر أنه كان من الخطأ سحب قوة الطوارئ، وعقب وزير الخارجية بأن الطموح الشخصى فى أمريكا، يجعل الكثيرين يفقدون توازنهم حول وضع إسرائيل، وأكد الوزير أن موقف مصر حازم، وأنها قد تحسبت لكل التحركات المحتملة بما فيها الحرب مع إسرائيل، وقال إنه حين يتخذ الرئيس عبد الناصر قرارا، فإنه يتخذه بعد قدر كبير من التمعن، وأنه لا يستطيع أن يتراجع عن موقفه، خاصة فى وضع يمس مكانة مصر والعرب، وحين تساءل يوثانت عن رأى مصر، إذا ما أصدر نداء بتجميد الموقف فى خليج العقبة وفقا لما تم خلال أزمة الصواريخ الكوبية، ووقف أى نشاط Moratoruim لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع لاعطائه فرصة للتشاور والمناقشة، أجاب الوزير، أن مصر لا تريد أن تبدى ضعفا أمام شعبها، وخاصة أمام الجيش، وأضاف أنه إذا اتخذ مجلس الأمن قرارا، فإن الاتحاد السوفيتى، سوف يستخدم حق الفيتو، وأن الجمعية العامة لا تستطيع أن تعمل الكثير، وفى اجتماعه على العشاء مع الرئيس عبد الناصر يوم ٢٤ مايو، قدم الرئيس

الموقف المصرى باختصار، وعلى نفس الخطوط التى عرضها وزير الخارجية، وتعرض لقرار إغلاق خليج العقبة بأنه اتخذ من قبل، وإنه إذا كان قد أعلن زيارة يوثانت لمصر، فسوف يفسر هذا على أنه زجر له وقال ناصر أنه مستعد لآن يقبل اقتراح ال Morat orium لمدة أسبوعين، وأن ما دام لن يمكنه رفع الحصار عن الخليج، فسوف يصدر تعليماته لرجاله، بأن يكونوا good boys مادامت إسرائيل ستتجاوب مع طلب السكرتير العام وقد اعتبر يوثانت موافقة مصر هامة جدا، إلا أنها كانت متوقفة على عاملين: موافقة إسرائيل أيضا على قبول فكرة الـ Moratorium وموافقتها على تعيين ممثل للأمم المتحدة فى المنطقة وفى تقريره الذى رفعه إلى مجلس الأمن يوم ٢٦ مايو، عقب زيارته للقاهرة، كان السكرتير العام يعتزم أن يضمنه فقرة خاصة بقبول مصر لاقتراحه لفترة التقاط الأنفاس، وتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة، ومعارضة إسرائيل لذلك، التى أبلغها له ممثلها فى الأمم المتحدة، إلا أن كلا من مساعدى يوثانت الأمريكى رالف بانش، والروسى نسترنكو، اعترضا على تضمين التقرير ذلك، ولكن يوثانت أشار فى تقريره إلى الحقيقة التى تنسى دائما، بأن قوة الطوارئ لم يسمح لها أبدا بالوجود على الجانب الإسرائيلى، وأنه إذا ما سمح بتوزيعها على كلا الجانبين، وكما كان متصورا، وفقا لقرار الجمعية العامة، فإن طبيعتها العازلة، لم تكن لتنتهى أبدا وبالنسبة لاقتراح يوثانت لفترة التقاط الأنفاس، فإنها قد نالت تأييد الولايات المتحدة والصين،

والبرازيل والأرجنتين وبريطانيا، وكندا، وإثيوبيا، والهند ويقول يوثانت أنه لدهشته ولدهشة كل إنسان، فإن الاتحاد السوفيتى لم يؤيد الاقتراح الأمر الذى لم يفهمه، فى الوقت الذى قبله الرئيس المصرى واتصالا بموقف الاتحاد السوفيتى، يقول يوثانت أنه فى يوم ٢٩ مايو ذكر له مساعده الروسى نسترنكو، أن الاتحاد السوفيتى قد نصح الرئيس المصرى بعدم بدء الحرب ويقول يوثانت أن الاتحاد السوفيتى قد تفادى اتخاذ موقف علنى حول مسألة سيادة مصر على خليج العقبة، إلا أنه خرج بانطباع من حديث مساعده السوفيتى هو، أن الاتحاد السوفيتى لا يؤيد بشكل كامل، إدعاء ناصر بالسيادة على الخليج وفى يوم ٣٠ مايو، تركزت المناقشة فى مجلس الأمن حول ما إذا كان لمصر الحق فى إغلاق خليج العقبة وقدم كل جانب حججه فى تأييد موقفه، وفى هذا فشل مجلس الأمن فى الوصول إلى اتفاق، وفى المناقشة التى اشترك فيها وزير خارجية لبنان، جورج كليم، قال النبوءة التالية إنه إذا ما نشبت الحرب غدا، فسوف يكون ذلك، لأن إسرائيل قد ضربت أولا ويقول يوثانت إنه فى هذا اليوم أيضا ٣٠ مايو حدثت خارج مجلس الأمن، تطورات هامة، منها ما ذكر عن أن بريطانيا تقوم بتجميع تأييد الدول لمبدأ حرية الملاحة فى الخليج، وأنها تتشاور مع عدة دول بحرية حول التحركات الممكنة، لتأكيد حق المرور فى خليج العقبة وفى نفس الوقت، صرح أبا أبيان، أن حكومته تتبع سياسة السعى إلى فتح تيران وحدها إذا ما استلزم ذلك ومع الآخرين إذا أمكن، ومن ناحية أخرى

زار الملك حسين القاهرة بشكل غير متوقع، ووقع اتفاق دفاع مشترك، يلزم البلدين باستخدام كل الوسائل تحت تصرفهم بما فيها استخدام القوات المسلحة لصد أى هجوم عليهما وهكذا فيما يقول يوثانت، كان المسرح مهيئا للمواجهة، وكان السؤال هو من سيوجه الضربة الأولى؟ وفى يوم ١ يونيو، أجرى يوثانت مناقشة طويلة مع ممثلى الدانمرك ورئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، وأكد على ضرورة التعجيل، أن يتخذ المجلس عملا فى يوم أو اثنين، وأنه فشل فى هذا، فإن الأربعة الكبار، يجب أن يجتمعوا فى الحال، وفقا لاقتراح ديجول، ذلك من وجهة نظره أى يوثانت فإن الحرب وشيكة الوقوع وقد سأله مندوب الدانمرك عن رأيه بصراحة حول حصار ناصر للخليج، ورد يوثانت أنه بغض النظر عن الجوانب القانونية التى يمكن الجدل حولها إلى مالا نهاية، فإن هذا الإجراء من جانب الرئيس المصرى هو إجراء خاطئ، فى ٢ يونيو، أطلع يوثانت، على تقرير عن بيان وزير خارجية مصر يقول فيه أن مصر سوف تغلق قناة السويس أمام سفن أية دولة تحاول كسر حصار خليج العقبة، وردا على قول الولايات المتحدة أن الخليج يجب أن يكون مفتوحا لسفن كل الدول، وصف بيان الوزير هذا بأنه شبيه بدبلوماسية قراصنة البحر فى القرن ١٩، وحذرهم من خطر جسيم، إذا ما اشتركوا فى أى عدوان ضد مصر، كذلك ورد تقرير من باريس، بأن سفيرى أمريكا وبريطانيا، قدما إعلانا مشتركا لوزارة الخارجية الفرنسية، يصر على حقهما فى الملاحة فى خليج العقبة وقد أذاعت الوزارة الفرنسية، بتفويض من ديجول، بيانا قالت فيه أن الحكومة

الفرنسية ليست معتزمة بأى شكل أو حول أى موضوع بجانب من الدول المرتبطة بالنزاع ورفض فكرة اختبار القوة البحرية فى الخليج، وقال البيان أن كل الدول لها الحق فى العيش، ولكن أسوأ ما يمكن حدوثه، هو بدء الأعمال العدوانية، وحذر البيان من أن الدولة التى سوف تستخدم السلاح أولا، لن تحوز موافقة فرنسا أو تأييدها حتى ولو لأقوى الأسباب، ويعقب يوثانت، بأن رد فعله الأول على هذا البيان، أنه سوف يثير غضب إسرائيل، باعتبار أنها تعتمد كلية على قوتها الجوية على المعدات وقطع الغيار الفرنسية وفى يوم ٤ يونيو، بدا أن الموقف يتدهور بشكل خطير ومع هذا، فإن مجلس الأمن كان ما يزال منقسما بحدة حول طبيعة قرار يتخذه، وفى هذا اليوم أيضا، أعلن انضمام العراق إلى الحلف الذى نشأ منذ أيام بين مصر والأردن، وينسدل الستار على هذه التطورات لتبدأ تطورات أخرى أكثر درامية وتأثيرا حين سيوقظ رالف بانش السكرتير العام فى الساعة الثالثة من صباح يوم الاثنين ٥ يونيو بتوقيت نيويورك، لكى يخبره أن الحرب قد نشبت.

* *

من كل ما سبق نجد أنفسنا نواجه حقيقة عنيدة وهى أن عبد الناصر أغلق خليج العقبة مع سبق الاصرار والترصد، وهو يعلم أن هذا يعنى الحرب مع اسرائيل، ويعلم أن حالة القوات المسلحة لا تسمح بخوض هذه الحرب، وأن هناك تحذيرًا من هيئة العمليات قدمه الفريق أنور القاضى

من الدخول فى حرب مع اسرائيل أو القيام بأية اعتراضات قد تؤدى إلى حرب مع اسرائيل.

وهذا القرار قرار مصرى خالص، لا شبهة فيه لضغوط خارجية، والدليل:

١ـ نصح القونى يوثانت بألا يصدر نداءا يناشد فيه مصر بعدم المطالبه بسحب قوات الطوارئ الدولية لأن مصر سترفضه، ولم يكن موقف شخصى منه بل بعد رجوعه لوزارة خارجيته.

٢ـ أغلقت خليج العقبة بينما كان يوثانت فى الطريق إليها للقيام بمحاولة إقناعها بسحب طلبها الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية وفى هذا نزع لفتيل الأزمة.

٣ـ جاء على لسان وزير خارجية مصر فى محادثاته مع يوثانت يوم ٢٣ مايو فى القاهرة، إنه يتفق مع مفهوم السكرتير العام فى السحب الكلى لقوة الطوارئ، ودون إبقاء جندى واحد، وأنه أخبر سفير كندا، إنه إذا حدث أى تأخير فى سحب الكتيبة الكندية، فإننا سوف نطردها بالقوة، وواصل وزير خارجية مصر محمود رياض فى نفس الجلسة قائلا موقف مصر حازم، وأنها قد تحسبت لكل التحركات المحتملة بما فيها الحرب مع إسرائيل، وقال إنه حين يتخذ الرئيس عبد الناصر قرارا، فإنه يتخذه بعد قدر كبير من

التمعن، وأنه لا يستطيع أن يتراجع عن موقفه، خاصة فى وضع يمس مكانة مصر والعرب.

٤ ـ كرر الرئيس عبد الناصر فى مباحثاته مع يوثانت يوم ٢٤ مايو نفس الخطوط الذى عرضها وزير خارجيته، بما يعنى أن وزير خارجيته لم ينطق عن الهوى.

٥ـ وافق عبد الناصر على اقتراح يوثانت الخاص بتجميد الموقف، ولكن على أن يكون ذلك تحت الطاولة بأن يأمر جنوده بأن يكونوا أولادًا طيبين good boys بمعنى ألا يفتحوا النار على السفن الاسرائيلية إذا ما مرت أمامهم وهو يعلم أن اسرائيل لن تقبل.

٦ـ وفيما يختص بالحشود الاسرائيلية على الحدود السورية والتى تسببت فى قيام مصر بحشد قواتها فى سيناء، قال الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة بعد زيارته دمشق " إننى لم أحصل على أى دليل مادى يؤكد صحة المعلومات، بل العكس كان صحيحًا، إذ أننى شاهدت صورًا فوتوغرافية جوية عن الجبهة الاسرائيلية، التقطت بواسطة الاستطلاع السورى يومى ١٢ و ١٣ مايو ١٩٦٧ فلم ألاحظ أى تغيير فى الموقف العسكرى العادى " بعد عودته من دمشق يوم ١٥ مايو قدم تقريرًا بهذا المعنى للقيادة العليا وعلق على ذلك بقوله:

" لم ألاحظ أى ردود فعل لديه (المشير عامر) عن سلبية الوضع على الحدود السورية، ومن هنا بدأت أعتقد أن الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية هو من وجهة نظر المشير عامر ليس سببًا وحيدًا أو رئيسيًا فى اجراآت التعبئة والحشد التى اتخذتها مصر بهذه السرعة "

بالمناسبة ورد نفس المعنى على لسان يوثانت فى الفقرة التى وردت فى السابق.

* * *

لماذا فعل عبد الناصر ذلك؟

أولا لابد أن نتفق على " ذلك " هذه وهل هى خطأ غير مقصود؟ أم جريمة تم التخطيط لها؟ أم أنها كانت دخول القطار بالخطأ إلى تفريعة غير مقصودة، أم مقصودة من الاتحاد السوفيتى بتسريبه هذا الخبر الكاذب (وجود حشود اسرائيلية على حدود سوريا) وبدلا من أن تبادر ألقيادة السياسية بوقف القطار وإرجاعه إلى المسار الآمن، إذا بها تركبه وتوظف هذا الخطأ فى صراع داخلى تحسم به الأمر لصالحها، مع الأمل فى أن تقوم الولايات المتحدة وباقى دول المجتمع الدولى فى زجر إسرائيل وإعادتها إلى حدود ما قبل الحرب كما حدث فى هزيمة ١٩٥٦؟

عدم وجود تفسير لذلك الآن فى يدنا، أو عدم رغبتنا فى البحث عن تفسير لذلك الآن، أو خوفنا على قيمة بطلنا فى نفوسنا يجب ألا يلهينا أبدًا عن رصد الحدث، أو التشكك فى حدوثه، أو المساعدة على طمسه،

أو استخدام عيون زجاجية عند النظر لتفاصيله المؤلمة، فالواقعة شيئ وتفسيرها ودوافعها شيئ آخر.

هل هو خطأ فى الحساب أم جريمة ارتكبت عن سبق اصرار وترصد وأنها كأى جريمة لها دوافعها؟

الوحيد الذى طرح هذا السؤال ضمنيًا من خلال الاجابة عليه كان هو الرئيس السادات إذ قال فى كتابه سالف الذكر.

" فى ذلك الوقت ـ يقصد قبل غلق خليج العقبة ـ كان الكثيرون من اخواننا العرب يعايرون مصر تركها مضايق تيران مفتوحة حتى أن عامر وهو فى زيارة لباكستان تضايق من المزايدات العربية بالنسبة لمضايق تيران فأرسل برقية لعبد الناصر يطلب منه غلق المضايق "

وهو ما يعنى أن عبد الناصر أغلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية نتيجة لمعايرة العرب له على فتحها ثمنا لانسحاب اسرائيل من سيناء التى احتلتها عام ١٩٥٦.

هذا بالطبع تبرير مضحك، إذ لا يعقل أن يكون الأمن القومى فى نظر عبد الناصر أو أى حاكم بهذا الهوان؟ أى يعرض بلده لكارثة كتلك بسبب حملات إعلامية هنا أو هناك، وفى تصورى أن السادات قصد الاتهام أكثر من قصده تبريره، أو قصد التنويه عن الفعل أكثر من قصده تبرير الفعل.

لأنه يعلم أنه لن يقنع أحدًا.

وفيما عدا ما جاء على لسان السادات فى الفقرة السابقة فإن هذا سؤال لم يسمح بطرحه بالجدية الواجبة، لأنه يضع عبد الناصر فى موضع الإتهام، وهو ما يوجب المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، وإن كان فى نفس الوقت يوجب محاكمتى بتهمة التعريض بالثوابت، أو الاقتراب من "ناصرفوبيا" فمصر على ما يبدو مبتلاة بمرض اسمه الثوابت، سواء دينية أو سياسية، وهذا يعنى أنه اتهام لن يوافقنى عليه أخى ابن أمى وأبى، يضاف زوجتى وأبنائى، والحاج عبد السلام جارى، فناصر (وهو اسم الدلع) أكبر من أن يتهم، وهذا فى حد ذاته عيب خطير يتصل بعلاقة الشعب بالشأن العام، ومرتبته على سلم تفضيله، ومسئوليته ـ أى الشعب ـ عن الزود عن الأمن القومى، إلى جانب تعبير عن الانحياز المرضى للبطل القومى، أو لمن توج كبطل قومى، وكما سبق شرحه فى فصل سابق فإن استماتة الشعب فى دفاعه عن بطله على هذا النحو المرضى، هو فى واقع الأمر استماتة منه فى دفاعه عن نفسه، وعن كبريائه القومى، ألذى تعرض لغزوات متعددة من أجناس مختلفة كانت فى نظره أقل منه تحضرًا، وحكمة، ورقيًا.

ساعد على هذه الاستماتة، ودفع إليها منظومة اعلامية لم تكن فى حقيقتها غير جوقة من مطربين ومطربات وموسيقيين وشعراء، وكتاب، وأصحاب مصالح، وكدابى زفة، وسذج، والكل عزف لحنًا واحدًا لمدة ١٩ عامًا تمجيدًا لناصر وثورة يوليو، يهيمن على الجميع مايسترو فذ هو

محمد حسنين هيكل، لا يعرف فقط كيف يوجه العازفين بعصاه، بل يعرف جيداً أمزجة جمهور المستمعين، ويعرف بموسيقاه الساحرة كيف يقودهم إلى الهاوية وهم فى غاية الرضا والترحيب بمصيرهم المحتوم.

كان خطاب عبد الناصر فى ٩ يونيو ٦٧ وإعلانه بشجاعة وشهامة عن مسئوليته عما حدث، هو طوق النجاة لهم، (للعامة للدهماء للأغلبية الكاسحة) لا لبطلهم المهزوم، لأن اقرارهم بهزيمته تعتبر فى تراثهم موتًا مؤكداً، وهو مالا يستطيعون الاستسلام له بدافع من غريزة حب البقاء. أكثر من ثلاثين قرن من القهر يعيشون فى انتظار ألـ "كا" فكيف عندما تحل بأجسادهم وتدب فيها الحياة، يتركونها تطير وتغادر أجسادهم؟

ألا يعنى هذا تحللا لجثامينهم المحنطة؟

ألا يعنى موتًا، أبديًا لا رجعة منه للحياة؟

ألا يستدعى هذا الخروج على الرقابة الصارمة التى يمارسها الشعب حتى لا يلصق ببطله أى فعل مخز؟

* * *

الأساس المنتهك أو الرخو هو ما قامت عليه السلطة التشريعية ألممثلة فى مجلس الشعب ألذى يعمل أعضاؤه تحت وصاية المبدأ الأشمل (تحالف قوى الشعب العامل) الذى دمر مبدأ انفصال السلطات.

ترتب على ذلك ما يلى:

ـ السلطة التنفيذية هى التى تعين رئيس المجلس النيابى فى وجود تصويت شكلى من أعضاء المجلس يعطى لها استقلالا صوريًا.

ـ المطرقة تحكم الأعضاء وكأنها عصاة العريف الطويلة التى تحكم تلاميذ الكتاتيب

ـ الاعتياد على تدخل السلطة التنفيذية فى الإنتخابات

ـ الاعتماد على جداول انتخابات متقادمة ولا تقوم الجهات المسئولة بتنقيتها.

ـ استخدام نظام طارد وليس جاذبًا للشباب للتسجيل فى جداول الإنتخابات والحصول على بطاقة إنتخابية، وهو النظام الذى كان معمولا به قبل ثورة ٢٥ يناير قبل استخدام بطاقة الرقم القومى.

وإلى جانب هذا العوار الهيكلى لم يكن من حق المجلس استجواب ألوزراء أو سحب الثقة منهم.

وهنا لا يفوتنا الحديث عن شرط ال ٥٠٪ عمال وفلاحين ألذى نجم عنه ـ بدون داعى ـ تعقيدات فى العملية الانتخابية وبلبلة لدى الناخب وعبئ إضافى على قدراته لا مبرر له، خاصة أن العمال والفلاحين لدينا أو فى بلدنا ليسوا فئة منبوذة أو مستضعفة كالمنبوذين فى الهند أو الزنوج فى أمريكا أو العبيد فى القرون السابقة بحيث يكونون فى حاجة إلى قوانين خاصة لإنصافهم، أو حمايتهم.

دليل قوتهم أنه بعد إنقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استعان جمال عبد الناصر باتحاد عمال النقل فى مظاهرات ١٩٥٤ مستخدمًا للرشوة وفقًا لمذكرات البغدادى عضو قيادة الثورة فكيف يكونون من المستضعفين ويستعين بهم حاكم جاء بقوة السلاح؟

فى نظرى أن هذه المادة الواردة تعد إهانة للعمال والفلاحين، بالإضافة إلى أن وجود خمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى المجالس النيابية المتتالية لم تمنع بيع القطاع العام بأبخث الأثمان، ولا انهيار الصناعة تحت وطأة أقدام صندوق النقد الدولى واتفاقية الجات، فهل فعل النواب من فصيل العمال شيئًا لإنقاذها؟ بل هل فعل العمال أنفسهم شيئًا لإنقاذ مصانعهم عن طريق إجبار ممثليهم على الوقوف فى وجه السلطة التنفيذية، ومنعها من بيع مصانعهم؟ أم أنهم فرحوا بمكافآت المعاش المبكر؟

هذا عن المصانع أما عن الزراعة والبذور البلدى ألذى لم يعد لها وجود وأصبح الفلاح يشترى البذور المستوردة المهندسة وراثيًا والتى تنتحر بعد الجيل الأول حتى يضطر الفلاح لشرائها فى الموسم التالى دون أن يستطع إنتاجها كما كان يفعل من قبل؟ أما عن الثروة الحيوانية والداجنة والأرانب البلدى ألذى كان يضرب بها المثل من حيث غزارة انتاجها ولم يعد لها وجود الآن وكأن الأرض انشقت وبلعتها، فحدث ولا حرج، يضاف النقص

الشنيع فى الأسماك، كل هذا الخراب حدث فى الصناعة والزراعة فى وجود ٥٠٪ عمال وفلاحين فى مجلسى الشعب والشورى.

* * *

٧ ـ وزراء التكنوقراط

هم الوزراء ألذين يتم اختيارهم على أساس من تخصصاتهم وليس على أساس من شعبيتهم أو وزنهم السياسى، أو تواجدهم كشخصيات عامة.

هذا هو العمود السابع والأخير الذى يقوم عليه النظام.

قد يُعتقد أن هذا البند أدرج فى نهاية القائمة بسبب قلة أهميته، أو تدنى تأثيره، هذا غير صحيح، هو فى نهاية القائمة لأنه الأداة التى يستخدمها النظام بعد اكتمال سيطرته بموجب البنود الستة السابقة.

والمشكلة بالنسبة لهذا البند هو طبيعته المراوغة.

فإذا تحدثت مثلا عن خطورة البند الخاص بالإعلام الموجه، أو القمع الأمنى ودورهما فى اطلاق جرثومة الفساد السياسى، فلن يصعب على المتلقى فهم ذلك، والتسليم به، ولا يستبعد أن يكون فكر فيه هو نفسه من قبل.

لكن إذا تحدثت عن الآثار ألمدمرة التى يمكن أن تنجم عن اختيار أستاذ جامعى مشهود له بالاستقامة، وتفوقه فى مجال الهندسة، كوزير للصناعة مثلا، فمن سيتفق معى؟

هذا هو التحدى الكبير الذى أواجهه عند إدانتى لهذا البند وشعورى بخطورته ومسئوليته المباشرة عما وصل إليه بلدنا من فشل خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى الآن، أى منذ الوقت الذى نبذت فيه قيادة الثورة إختيار الوزير السياسى، أو الوزير المحسوب من الشخصيات العامة، أو من له سابقة أعمال معروفة للجميع.

لا أنكر أن استخدام الأمر المباشر فى اختيار الوزراء كان له ما يبرره عقب حدوث انقلاب يوليو.

أولا: الحاجة لتحقيق إصلاحات فورية تشعر الجماهير بالتغيير.

ثانيًا: الصراعات الحزبية التى كانت سائدة ولدت شعورًا عند الناس بعجز النظام الحزبى عن تحقيق طموحاتهم بالسرعة المرجوة.

ثالثًا: الأهداف القومية كانت جاهزة فى عقول الناس ولا ينقصها لتحقيقها غير توفر الارادة السياسية.

رابعًا: قبول الأمة المصرية لهذا الأسلوب كان قبولا مؤقتًا على اعتبار أنه استثناء وليس قاعدة.

خامسًا: استمراره لعدة عقود بما فيه العقد الحالى جعل الأجيال الجديدة تظن أنه الطريق الطبيعى وربما الوحيد لاختيار الوزراء.

ومع ذلك يجب التنويه أنه سواء فى عهد عبد الناصر أو السادات كانت الوزارت المختلفة تُطعَّم بقليل من الشخصيات العامة أو من لهم

سابقة أعمال، لكن عندما تولى مبارك الحكم طبق هذا البند بدقة بالغة، إذ حرص على اختيار الوزيرغير المعروف للرأى العام حتى يتولى بنفسه منحه شهادة ميلاده..... كشخصية عامة.

منذ اللحظة التى يرن فيها التليفون فى بيت المرشح (النكرة) للوزارة لحلف اليمين أمام رئيس الجمهورية تتغير حياته فى الحال.

لا يمكن وصف التغير الشامل الذى سيعترى الوزير وأسرته والعمارة التى يسكنها والشارع الذى تقع فيه العمارة ولا يمكن احصاء عدد الأصدقاء القدامى ألذين سيتذكرون مآثره فجأة، ويبحثون عن رقم تليفونه لتهنئته، أو عدد من سيحاولون لعب دور أصدقاء جدد.

أما عن اتصالات رجال الإعلام ألذين سيحاولون تقديمه للجماهير فحدث ولا حرج.

كم أتمنى أن تواتى الشجاعة واحداً من الوزراء السابقين، ويتولى عنى وصف هذه التجربة، أى اللحظات الفارقة بين انتقاله من منطقة الظلام الدامس إلى منطقة الضوء المبهر.

من صاحب الفضل فى كل هذا؟

الرئيس؟

من سيقَيِّم أداءه؟

الرئيس.

من سيتيح له البقاء فى منصبه؟

الرئيس.

وزراء التكنوقراط يعرفون، بما يملكون من ذكاء جينى أن اختيارهم لم يتم بسبب سيرة ذاتية خارقة، أو سابقة أعمال فريدة فى نوعها، وأن هناك العشرات ممن يملكون المؤهلات نفسها، فهى إذًا عجلة الروليت التى توقفت على هذا الرقم ولم تتوقف على ذاك.

استخدم الكاتب الفذ وحيد حامد هذا الخلل كمادة خام صنع منها فيلمه " معالى الوزير " حيث أصبح أحدهم وزيرًا بسبب تشابه الأسماء، وبلغت السخرية مداها عندما ردد البطل بينه وبين نفسه بعد حلف اليمين هذه العبارة " أقسم بالله العظيم أن أحترم الصدفة التى جعلتنى وزيرًا "

مشكلة وزير التكنوقراط الجوهرية أو عيبه الخلقى، هو عدم امتلاكه للقدر الضرورى من الندية فى تعامله مع الرئيس، ولا يجد أمامه من حل غير التسليم المطلق له ولرجاله، وهذا سبب ترديدهم بمناسبة وبدون مناسبة عبارة " حسب توجيهات الرئيس " وكأنها المادة اللاصقة أو المسامير " الحدادى "التى ستضمن بقائهم أطول ممدة ممكنة على كراسيهم، أو التعويذة التى عليهم التمتمة بها، حتى تبعد عنهم عيون الحاسدين والحاقدين والمغرضين والمتربصين.

فور حلف اليمين يجد الوزير أمامه عدة أسئلة عليه البحث عن إجابة صحيحة لها.

مالذى يريده الرئيس؟

ما هى الطريقة أو الطرق التى يلفت بها نظر الرئيس أكثر من غيره؟

من هو الشخص الذى يمكن ممالأته من مستشارى الرئيس الدائمين حتى يحصل منه على ما يمكن أن يفيد فى التعامل معه وكسب ثقته؟

ماهى الرسائل التى يجب أن يلقى بها فى السيرفر (مستشار الرئيس) لعلها تصل للرئيس؟

ومع هذا النقد القاسى لوزراء التكنوقراط وطريقة اختيارهم، فعلينا أن نسلم بأنهم لم يكونوا شرًا خالصًا، وإلا لانهارت الدولة فى مدة أقل من الستين سنة التى بقت فيها على قيد الحياة، هم يفعلون شيئًا لا شك، يؤدون عملا لا شك، ولكنه العمل الروتينى، واجبات تسيير الأعمال، وليس العمل الخلاق المبدع ألذى ينهض بأمة ويدفعها إلى الأمام بالقدر الذى تتساوى به مع غيرها من الدول التى تستخدم الوزير ذا الحيثيات الشعبية والسياسية، هذا الوزير بملكاته يستطيع أن يستخدم الفنى، ويستطيع أن يحصل منه على أحسن ما عنده، لكن الفنى لا يستطيع أن يلعب دور السياسى، لأنه لا يملك قدراته على الأخذ والعطاء مع الجماهير، لا يملك القدرة على أن يؤثر فيهم ويتأثر بهم، يعلمهم ويتعلم منهم.

ومع ذلك فإن الجانب المراوغ فى المسألة هو أن الوزير التكنوقراطى مصرى مثلى ومثلك، وأمله أن يضع كل خبراته وقدراته فى خدمة الشعب كأى مواطن صالح مثلى ومثلك، وأنه قرر فيما بينه وبين نفسه فى لحظة حلفه اليمين أن يؤدى واجبه بنفس الدقة والكفاءة التى أتم بها رسالة الدكتوراه وحصل على تقدير امتياز مع مرتبة الشرف، ولكن المشكلة فى أن هناك تحفظًا على هذه النوايا الحسنة، وهو توجيهات السيد الرئيس.

وبالطبع ليس فى ذلك ما يتناقض مع نواياه الحسنة، ورغبته فى خدمة الشعب ذلك لأن رضاء الرئيس مرادف لرضاء الشعب.

كلنا استسهالا أو كسلا أو رغبة فى أن نمشى حالنا أو لطيبة قلوبنا سنتغاضى عما فى هذا من تبسيط مخل للأمور.

فالوزير يمكن أن يكون لديه حل لمشكلة ما، لكنه سينصرف عنه فى الحال إذا اعتقد أنه قد يغضب الرئيس، أو قد لا يرضى الرئيس، أو مما لا يلفت نظر الرئيس، أو مما لا يدخل فى اهتمامات الرئيس، أو سيكون أكبر من قدرات الرئيس على فهمه بسبب عمقه الفنى، أو حتى السياسى، وهناك من وزراء التكنوقراط من بلغ به الذكاء والبراعة حدًا مكنه من استلهام ما يجول بخاطر الرئيس، ويفعله قبل أن يأمره بفعله، وأحيانا يفعل ما يرى أن الرئيس قد يتحرج من التصريح له به.

أما بالنسبة للوزير الحزبى أو المحسوب من الشخصيات العامة المتمتعة بشعبية ما، فإنه سيعمل لحساب نفسه، لحساب اسمه، وبالتالى لن تغفل عيناه لحظة عن متابعة شعبيته صعودًا وهبوطًا، فهى رأسماله، أو حيثية وجوده كشخصية عامة، ومصدر قوته فى مواجهة الرئيس.

هنا ستتغير العلاقة تمامًا بين الرئيس والوزير لأن تقييم أدائه سيأتى من جانب الشعب وليس من جانب الرئيس، وهنا سيتمسك بما يراه صوابًا ولو غضب الرئيس، فالرجل استقالته فى جيبه، ولن يخسر الكثير لأنه دخل الوزارة كبيرًا وسيخرج منها كبيرًا كما كان وربما أكبر، وسيظل شخصية سياسية تحت الطلب، قد تستدعى بعد خمسين سنة من ركنه على الرف كالسبسى رئيس تونس الحالى، ومثل كمال الجنزورى ألذى لم تجد مصر شخصًا غيره لانقاذها وهى تشرف على الغرق بعد ثورة ٢٥ يناير.

على سبيل المثال: لو أنه فى تشكيل الوزارة لدينا روعى أن يكون وزير الإسكان رجلا سياسيًا، وجاء على أساس من شعبيته، أقسم أن أداءه سيختلف ١٨٠ درجة عن أداء كل وزراء الإسكان التى أتى بهم مبارك إذا سيكون هدفه الأوحد هو توفير المسكن لمن يحتاجه، وسيعمل بكل ما يملك من قوة على تحقيق قدر معقول من التوازن بين العرض والطلب عند مستوى ثمن يلائم ألعامة وليس الخاصة، عندئذ سيرقص الوزير طربًا عندما يكتشف أن هذا البلد تتوفر فيه عناصر انتاج المسكن ـ الأرض ورأس المال والعمل ـ بقدر يفوق مثيلاتها فى كل بلاد العالم، ولن يستطيع تجاهلها كما

هو حادث من وزراء التكنوقراط لأن الشعب سيحاسبه وسيسقطه وسيفقده مركزه السياسى ولن يستطيع رئيس الجمهورية فعل شيئ له لأن رئيس الجمهورية نفسه وجوده رهنًا بشعبيته، أما وأنه يعمل لحساب رئيس الجمهورية (حضرة الناظر) وأن بقاءه فى منصبه رهن برضاء الرئيس، وأن الرئيس وحاشيته وأتباعه والمنتفعين من نظامه ينتفعون من تسقيع الأرض، ويثرون من سياسة البناء للتمليك لا سياسة البناء للتأجير، وأن هذه السياسة محل رضاء الطبقة صاحبة اليد العليا والصوت الأعلى، فإن على وزير الإسكان إرضاءا للرئيس ـ حتى دون أن يطلب منه ذلك شفاهة أو كتابة ـ سيستمر فى هذه السياسة وليذهب الغلابة ألذين فى يدهم قيمة إيجار للمسكن إلى الجحيم، وليكونوا عشوائيات ما شاءوا.

هذا مجرد مثل لحالة واحدة من عشرات الحالات التى لا تقل عنها ضررا.

فالتقدير يجب أن يبنى على الإنجاز المتفرد للوزير، وهو متفرد لأنه من انتاج وزراء من عجينة مختلفة، وهم وزراء لهم اسم سوقى وشهرة عامة وليست مهنية فقط، وزراء لهم سابقة أعمال، وزراء يأتون من الضوء فلا تغشى أبصارهم أنوار فلاشات الكاميرات، لأنهم معتادون عليها، وزراء دخولهم الوزارة لا يصنع قيمتهم المضافة بل العكس هو الصحيح فقد يعد مخاطرة بالنسبة لهم فى حالة فشلهم.

الوزير فى هذه الحالة يكون وزيرًا حرًا لا عبدًا، وزيرًا يتلقى التحية واللعنات، بشكل مباشر من الناس وليس من الرئيس أو من خلال الرئيس.

فرق شاسع بين الوزير الذى يأتى من الظلام ليضعه الرئيس فى بؤرة الضوء وبين الوزير الذى يأتى من الضوء ويوضع فى الضوء، فلنتصور أننا أردنا وزيرًا للثقافة فاخترنا أنيس منصور رحمه الله وليس فاروق حسنى حاسبه الله، فأنيس منصور سيدخل الوزارة وهو أنيس منصور ويخرج منها وهو أنيس منصور، وطول الوقت سيعمل وهو على وعى بأنه أنيس منصور، الإسم الكبير ألذى كان السبب الرئيسى فى اختياره والذى عليه بقبوله الوزارة أن يزيد لمعانه.

الموضوع كبير وخطير وفى حاجة لدراسة ميدانية، وحساب للأرباح والخسائر، لا أعرف لماذا لا تكون محل لرسالة دكتوراه أو حتى ماجيستير، ولأنى عاجز عن منع نفسى من الاسترسال فعلى أن أضيف أن وزير التكنوقراط لا يأتى على خلفية الولاء للرئيس أو وفقًا لمقولة الولاء لا الكفاءة، فهذه الآلية كانت متبعة فقط بالنسبة لاختيار الرئيس لمستشاريه أو لأعوانه الدائمين أو عدد قليل ممن يحيط نفسه بهم، أما بقية الوزراء فما يضمن ولاءهم للرئيس وليس للبلد هو الآلية المنحطة التى يتم الاختيار على أساسها، والتى تنقلهم من الظل إلى الضوء، وخوفهم الدائم من العودة للظل، وما يؤكد ذلك هو عدم تقديم الوزراء لاستقالتهم مهما كان درجة فشلهم إلا فيما ندر.

* * *

إذا ما انشغلنا بإسقاط الأشخاص، وإذا ما تصورنا أن بسقوطهم سقط النظام وحققت الثورة أهدافها، فنحن واهمون ففى خلال هذه المحاكمات التى شغلتنا بدراماتيكيتها، ستوضع الأدوات فى المخزن، وقد يعلوها التراب لبعض الوقت، ولكنها ستظل فى الحفظ والصون.

قد يأتى آخرون يشاركوننا نفس وجهة النظر، ولكن أمام المشاكل الكثيرة، والرغبة فى الاستقرار، واستتباب الأمن، وفى إطار من النوايا الحسنة، يجدون أن الحل هو إستخدام واحدة من تلك الأدوات، فيأتون بها من المخازن ويصقلونها ويبدأون فى استخدامها، ولكن سرعان ما يستعينون بغيرها، ونجد أنفسنا مرة أخرى فى قبضة هذا النظام الإخطبوط ويعيد التاريخ نفسه بنفس الوقاحة السابقة وبلا أى قدر من الاحترام للأجيال المتعاقبة وكأنها أصنام أو حجارة.

ليس هناك من هو قادر على كسرهذه الدائرة الفولاذية التى ندور فيها إلا الوعى.

فتحى عبد الغنى
العشرون من أغسطس ٢٠١٥

■■■